

التقرير الاقتصادي
السادس والأربعون
2017



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ





حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله ورعاه





سمو ولي العهد
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
حفظه الله





سمورئيس مجلس الوزراء
الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح
حفظه الله

أعضاء مجلس الإدارة



د. محمد يوسف الفاضل

المحافظ
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ يوسف جاسم العبيد

نائب المحافظ
عضواً

” يتولى إدارة بنك الكويت المركزي، مجلس إدارة مؤلف من محافظ بنك الكويت المركزي، رئيساً، ونائب محافظ بنك الكويت المركزي، وممثل عن وزارة المالية، وممثل عن وزارة التجارة والصناعة، بالإضافة إلى أربعة أعضاء آخرين من ذوي الخبرة في الشؤون الاقتصادية والعلوم المالية والمصرفية، يتم تعيينهم بمرسوم أميري لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.“

المادة 26 من القانون رقم 32 لسنة 1968



السيد/ ناصر عبدالله الروضان
عضواً



السيد/ أحمد مشاري الفارس
وكيل مساعد وزارة التجارة والصناعة
وزارة التجارة والصناعة
عضواً



السيد/ خليفة مساعد حمادة
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
عضواً



السيد/ أحمد يوسف الصقر
عضواً



السيد/ أسامة محمد النصف
عضواً



السيد/ مصطفى جاسم الشمالي
عضواً

المحتويات

1	تقديم
6	موجز التقرير الاقتصادي
11	أداء الاقتصاد المحلي
27	التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي
45	المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي
61	المالية العامة
71	التجارة الخارجية وميزان المدفوعات
81	بورصة الكويت

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
12	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	1
13	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)	2
15	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي	3
16	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية	4
18	تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 2013=100)	5
20	تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100)	6
21	تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت	7
22	تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت	8
22	تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت	9
23	التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي	10
24	التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع	11
28	أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق	12
29	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2017	13
29	تطور إجماليات عرض النقد	14
30	أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام 2017	15
31	العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)	16
31	صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية	17
32	تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية	18
33	تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة بالدينار الكويتي مع المقيمين	19
35	تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي	20
36	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية	21
37	تطورات أدوات الدين العام	22
38	تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل	23
39	توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بحسب فترات الاستحقاق	24

40	اتجاهات تطور أرصدة بنك الكويت المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية	25
40	عمليات المقاصة والتسويات فيما بين البنوك المحلية	26
45	تطور هيكل الجهاز المصرفي	27
46	الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية (الموجودات)	28
47	الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية (المطلوبات)	29-أ
48	الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)	29-ب
49	خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2016 و2017	30
52	بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية	31
53	تطور هيكل الجهاز المالي	32
53	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية	33
54	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التقليدية	34
55	الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية	35
56	الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية	36
57	الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية	37
61	الإيرادات الفعلية للموازنة العامة	38
62	الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة	39
62	المصروفات الفعلية للموازنة العامة	40
63	التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة الفعلية	41
64	موجز الحساب الختامي للموازنة العامة	42
65	تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة	43
66	اعتمادات مصروفات الموازنة العامة	44
67	تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة	45
67	الإيرادات العامة	46
68	المصروفات العامة	47
68	ملخص الفائض أو العجز	48
72	الحساب الجاري	49

73	التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول	50
74	التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس "سيف") من أهم عشر دول	51
75	تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	52
76	الحساب الرأسمالي	53
77	الحساب المالي	54
78	ميزان مدفوعات دولة الكويت	55
81	المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت	56
82	تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2017	57
83	مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام 2017	58
86	أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامي 2016 و2017	59

الرسوم البيانية

الصفحة	الرسم البياني	الرقم
11	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1
12	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2
17	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	3
17	المساهمة النسبية في تغير الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بحسب الأقسام الرئيسية (%)	4
19	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2017	5
19	معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة	6
20	تطور معدلات نمو أعداد السكان بدولة الكويت	7
21	توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي 2016 و2017	8
23	الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام 2017	9
28	سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي (نهاية الفترة)	10
30	تطورات عرض النقد (ن2)	11

34	تمويل الواردات الكويتية عن طريق البنوك المحلية	12
41	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة السحب الآلي	13
41	إجمالي قيم وأعداد المعاملات باستخدام البطاقات البلاستيكية عبر أجهزة نقاط البيع	14
46	موجودات البنوك المحلية	15
47	مطلوبات البنوك المحلية	16
61	تطور الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية	17
64	التصنيف الاقتصادي للمصرفيات العامة	18
65	تطور بيانات الحساب الختامي	19
66	تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصرفيات العامة في الموازنة العامة	20
71	الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت	21
72	الميزان السلعي لميزان مدفوعات دولة الكويت	22
76	الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت	23
82	تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة	24
83	حركة مؤشرات الأسعار في بورصة الكويت	25
84	نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016	26
87	بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات	27

تقديم



يُسعدني أن أقدم للمهتمين بالشأن الاقتصادي الكويتي التقرير الاقتصادي لعام 2017، والذي يُعد الإصدار السادس والأربعون ضمن سلسلة التقارير الاقتصادية التي يحرص بنك الكويت المركزي على إعدادها ونشرها بصفة سنوية منتظمة، ليتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة والمتعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت وتوثيق لأهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور. ويعرض التقرير تلك التطورات ضمن ستة أجزاء، يتناول كل منها موضوعاً رئيسياً بالقدر المناسب من التفصيل.

ويتناول التقرير في الجزء الأول منه الاتجاهات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي خلال عام 2017، وذلك من واقع البيانات والإحصاءات المتاحة عن كل من الحسابات القومية، والأسعار المحلية، والسكان والقوى العاملة. وفي هذا الإطار، تُشير الإحصاءات المتوافرة إلى نمو القيمة المضافة والأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية خلال عام 2017 بنحو 704.8 مليون دينار وبمعدل 3.3% لتصل إلى نحو 22295 مليون دينار، مقابل نحو 21590.2 مليوناً خلال عام 2016. من جانبٍ آخر، تراجعت القيمة المضافة والأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار وبمعدل 8.1% لتصل إلى نحو 22097.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 24040.5 مليوناً للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942.9 مليوناً للعام السابق، وبما يُمثل تراجعاً قيمته 1173.6 مليوناً ومعدله 2.9%. إلى جانب ذلك، ارتفعت قيمة الناتج المحلي للأسعار الجارية للقطاعات غير النفطية خلال عام 2017 بنسبة 4.7%، في حين سجلت قيمة ذلك الناتج للقطاعات النفطية نمواً بنسبة 20.6%. ومحصلةً لذلك، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية لعام 2017 نحو 36434.4 مليون دينار، بنمو بلغت نسبته 8.7% مقارنةً بعام 2016. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تأثر قيمة الناتج للقطاعات النفطية بتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط «أوبك» إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط «أوبك» القياسية ليصل إلى نحو 52.43 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2017، مقارنةً بنحو 40.76 دولارات للبرميل كمتوسط لعام 2016، وبما يُمثل ارتفاعاً قيمته 11.67 دولارات ونسبته 28.6%. وبالتوازي مع ذلك، سجّل متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري خلال عام 2017 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 51.61 دولاراً للبرميل، مقارنةً بنحو 39.44 دولارات للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يُمثل ارتفاعاً قيمته 12.17 دولارات ونسبته 30.8%.

” يتضمن التقرير أحدث البيانات والإحصاءات المتاحة
والمعلقة بمختلف جوانب الأداء الاقتصادي لدولة الكويت “

ويستعرض التقرير في الجزء الثاني التطورات النقدية والمصرفية الرئيسية ونشاط بنك الكويت المركزي في مجالي السياسة النقدية والرقابة المصرفية، وذلك من خلال عرض لأهم التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2017، إضافةً إلى أبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية خلال العام المذكور. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2017، وذلك في إطار نظام سعر الصرف القائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الشركاء التجاريين والماليين لدولة الكويت، حيث تُشير تلك البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هامش ضيقة نسبياً خلال عام 2017 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال العام المذكور ما نسبته 1.8%.

” استمرار محافظة سعر صرف الدينار الكويتي على استقراره النسبي مقابل العملات الرئيسية خلال عام 2017 “

ومن جانب آخر، تسارعت وتيرة النمو في كل من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليبلغ معدله نحو 3.8%، وأرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ليبلغ معدله نحو 0.9% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية إلى تباطؤ معدل نمو تلك الأرصدة ليبلغ نحو 3.2% بنهاية العام المذكور. وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2017، فقد أجرى بنك الكويت المركزي زيادة واحدة في سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في شهر مارس 2017 ليصل إلى 2.75%. أما على صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال العام المذكور جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدة ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي، وذلك من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ويتابع التقرير الاقتصادي في الجزء الثالث تطور المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي في ضوء ما تبرزه البيانات المالية المجمعة لمختلف مجموعات الوحدات المصرفية والمالية من بنوك محلية وشركات استثمار وشركات صرافة، وذلك للوقوف على بعض جوانب النمو والأداء واتجاهات تلك المؤشرات وتأثيراتها على الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات. وفي هذا السياق، حقق إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نمواً بلغ معدله نحو 5.0% في نهاية عام 2017 مقارنة بمستواه المسجل في نهاية العام السابق، وكذلك ارتفع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته بمعدل 12.1%، في حين تراجع إجمالي الميزانية المجمعة لشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي بمعدل 10.6% في نهاية العام المذكور عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق.

أما الجزء الرابع في التقرير الاقتصادي فيتناول تطورات أوضاع المالية العامة، وذلك ضمن قسمين رئيسيين، حيث يتناول أولهما الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16، بينما يتناول القسم الثاني الموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/17. وفي هذا الإطار، سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية 2017/16 عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار مقابل عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4612 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ويستعرض الجزء الخامس في التقرير تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى، وذلك كما تعكسها إحصاءات التجارة الخارجية وميزان مدفوعات دولة الكويت خلال عام 2017، حيث شهد الفائض المحقق في الميزان السلعي ارتفاعاً بما قيمته 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7%. ويُعزى ذلك في الأساس إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية على إثر الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية. وبذلك سجل الحساب الجاري فائضاً بلغت قيمته نحو 2151.8 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل عجزاً تُقدَّر قيمته بنحو 1528.2 مليون دينار خلال العام السابق. وقد حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2017 فائضاً كلياً بلغت قيمته نحو 569.2 مليون دينار.

” تطورات أوضاع العلاقات التجارية والمالية “ لدولة الكويت مع الاقتصادات الأخرى

وأخيراً يرصد الجزء السادس في هذا التقرير الاقتصادي تطورات النشاط في أداء بورصة الكويت خلال عام 2017، وذلك من خلال مؤشرات التداول الرئيسية، وحركة الأسعار، والعوامل المؤثرة في أداء البورصة، وفي هذا الإطار حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعاً في نهاية عام 2017 بنسبة 98.67% و65.65% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية العام السابق. أما المؤشر العام للأسعار، فقد أقل على ارتفاع بنسبة 11.48% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق، وكذلك سجّل المؤشر الوزني ارتفاعاً بنحو 5.61% في نهاية عام 2017 مقارنةً بإقفال نهاية العام السابق، وسجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً بلغت نسبته 4.67% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنهاية العام السابق.

وختاماً، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويُعيننا على خدمة وطننا الغالي، ومواصلة العمل وبذل الجهد في سبيل رفعتة وازدهاره، وذلك في ظل رعاية وتوجيه حضرة صاحب السمو أمير البلاد المُفدّى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الأمين الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح حفظهم الله ورعاهم.

والله ولي التوفيق،،،،

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي

موجز التقرير الاقتصادي

موجز التقرير الاقتصادي لعام 2017

يتناول التقرير الاقتصادي لعام 2017 أهم التطورات والمستجدات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية التي شهدتها الاقتصاد الكويتي خلال العام المذكور، وذلك ضمن ستة أجزاء، ويمكن الإشارة إلى أهم وأبرز تلك التطورات والمستجدات بشكل موجز على النحو التالي:

أولاً - أداء الاقتصاد المحلي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام 2017 إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو 704.8 مليون دينار وبمعدل 3.3% لتصل إلى نحو 22295 مليوناً، مقابل نحو 21590.2 مليوناً خلال عام 2016، بعد أن حققت خلال عام 2016 نمواً قيمته 423.8 مليوناً ومعدله 2% مقارنةً بعام 2015. أما من حيث الأهمية النسبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017 فقد ظلت بنفس النسبة للعام السابق البالغة نحو 52.7%. ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار وبمعدل 8.1% لتصل إلى نحو 22097.9 مليون خلال عام 2017، مقابل نحو 24040.5 مليوناً للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942.9 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل تراجعاً قيمته 1173.6 مليوناً ومعدله 2.9% مقارنةً بنمو قيمته 1402.5 مليوناً ومعدله 3.5% خلال العام السابق. وعلى صعيد آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نمواً لتصل إلى نحو 25660 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 24504.4 مليوناً خلال عام 2016، وبما يمثل نمواً قيمته 1155.7 مليون ومعدله 4.7%، بعد أن حققت نمواً قيمته 593.1 مليوناً ومعدله 2.5% خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية نمواً بنحو 2796.6 مليون دينار وبمعدل 20.6% لتصل إلى نحو 16356.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 13560.3 مليوناً للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 36434.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 33506.6 مليوناً للعام السابق.

وسجل معدل التضخم في دولة الكويت مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (عام 2013=100) تباطؤاً خلال عام 2017 ليبلغ نحو 1.5% مقابل نحو 3.5% خلال العام السابق. وقد جاء هذا التباطؤ المشار إليه آنفاً في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام 2017 محصلةً للتغيرات في معدلات الزيادة في متوسطات أسعار الأقسام الرئيسية المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2016، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 16.7%) ليبلغ نحو 0.1% خلال عام 2017 مقابل نحو 1.7% خلال عام 2016، وقسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 1.5%) ليبلغ نحو 0.2% خلال عام 2017 مقابل نحو 1.2% خلال عام 2016، وقسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.2%) ليبلغ نحو 2.8% خلال عام 2017 مقابل نحو 3.6% خلال عام 2016، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.0%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2017 مقابل نحو 0.8% خلال عام 2016، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 11.4%) ليبلغ نحو 3.3% خلال عام 2017 مقابل نحو 2.4% خلال عام 2016. وانخفاض متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 33.2%) بنحو 0.4% خلال عام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 6.2% خلال عام 2016، وقسم الاتصالات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.0%) بنحو 0.6% خلال عام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 2.0% خلال عام 2016.

وعلى صعيد تطورات أعداد السكان والقوى العاملة في دولة الكويت، تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في نهاية عام 2017 قد بلغ نحو 2.0% مقارنةً بنمو معدله 4.1% لعام 2016. وقد جاء ذلك نتيجة لزيادة أعداد السكان غير الكويتيين بنحو 1.9% في نهاية عام 2017 مقابل نحو 4.8% لعام 2016، وزيادة أعداد السكان الكويتيين بنحو 2.4% في نهاية عام 2017 مقابل نحو 2.3% لعام 2016. وقد اقترن بذلك باستقرار نسبي (انخفاض بنحو 0.02%) في إجمالي القوى العاملة في عام 2017 مقارنةً بنمو معدله نحو 5.1% لعام 2016، ويُعزى ذلك إلى تباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليبلغ نحو 1.8% لعام 2017 مقابل نحو 5.7% لعام 2016، في حين انخفضت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 9.2% لعام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 2.6% لعام 2016.

ثانياً - التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي:

تشير تطورات سعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2017 إلى مواصلة بنك الكويت المركزي تطبيق سياسة سعر الصرف المعمول بها اعتباراً من 20 مايو 2007، والقائمة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى بسلة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية مؤثرة مع دولة الكويت. وفي هذا الصدد، تُشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي قد انحصرت ضمن هامش ضيقة نسبياً خلال عام 2017 مقارنةً بمعدلات تغير سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى. فقد بلغت قيمة الفارق بين أعلى وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع البيانات اليومية خلال عام 2017 ما قيمته 5.45 فلوس ونسبته 1.81%. من جهة أخرى، تُشير البيانات إلى تقلبات أكثر وضوحاً في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، حيث وصل الفارق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى نحو 67.88% مقابل الجنيه الإسترليني، ونحو 9.4% مقابل الين الياباني، ونحو 28.11% مقابل اليورو، ونحو 8.8% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2)، حيث ارتفع بما نسبته 3.8% بنهاية عام 2017. إلى جانب ذلك، تُشير تطورات أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2017 إلى ارتفاع معدل نمو أرصدة تلك الودائع مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، حيث حققت زيادة نسبتها 0.9%. وفيما يتعلق بتطور الائتمان المصرفي، تشير البيانات إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدّمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة ليصل إلى نحو 3.2% في نهاية عام 2017.

وفي ظل استمرار الزيادة في مستويات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية خلال عام 2017، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية بتاريخ 16 مارس 2017 ليصل إلى 2.75% وذلك عن مستواه البالغ 2.5%، حيث كان آخر تغيير أجره بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ 15 ديسمبر 2016 بارتفاع مقداره 25 نقطة أساس.

وعلى صعيد التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، فقد استمرت خلال عام 2017 جهود بنك الكويت المركزي في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي الرامية إلى تعزيز متانة الأوضاع لوحدة ذلك القطاع وترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال تكثيف الجهود الإشرافية والرقابية على وحدات القطاع المالي المحلي على النحو الذي يعزز قدرة القطاع على القيام بدوره في الاقتصاد الوطني.

ثالثاً - المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي:

بلغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (وعدها 23 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية، و5 بنوك إسلامية، وبنك متخصص واحد، و12 فرعاً للبنوك الأجنبية منها فرع لبنك إسلامي) نحو 63467.8 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل نحو 60444.5 مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل 5.0% و بقيمة 3023.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنةً بنمو معدله 3.1% وقيمه 1830.4 مليوناً خلال عام 2016.

وفيما يتعلق بشركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي، فقد انخفض عددها إلى 68 شركة (منها 39 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية عام 2017، مقارنةً بعدد 78 شركة (منها 44 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) في نهاية العام السابق. وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام 2017 ما قيمته نحو 7299.6 مليون دينار، مقارنةً بنحو 8165.0 مليون دينار بنهاية عام 2016، أي بتراجع قيمته 865.8 مليون دينار ونسبته 10.6%.

أما على صعيد شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي والخاضعة لرقابته (42 شركة)، فقد بلغ إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات نحو 209.0 مليون دينار في نهاية عام 2017، بارتفاع قيمته 22.5 مليون دينار ونسبته 12.1% عن مستواه البالغ 186.5 مليوناً في نهاية العام السابق.

رابعاً - المالية العامة:

تُشير بيانات الحساب الختامي للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/16 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 13099.5 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته نحو 534.4 مليون دينار ونسبته 4% عن السنة المالية السابقة. وجاء ذلك الانخفاض في إجمالي قيمة الإيرادات العامة الفعلية المحصّلة خلال السنة المالية 2017/16 ليعكس في الجانب الرئيسي منه انخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصّلة بما قيمته نحو 386.6 مليون دينار ونسبته 3.2% لتصل إلى نحو 11688.8 مليوناً في السنة المالية 2017/16. أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية، فقد أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16 انخفاضاً بنحو 538 مليون دينار ونسبة 3% لتصل إلى نحو 17707.9 ملايين دينار خلال السنة المالية المذكورة. ونتيجةً لتلك التطورات، فقد سجّل الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16 عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار مقابل عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4612 مليوناً للسنة المالية السابقة وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

إلى جانب ذلك، تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 إلى ارتفاع تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 3106.2 مليون دينار ونسبته 30.3% لتصل إلى نحو 13344.2 مليوناً مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة 2017/16 البالغة نحو 10238 مليون دينار. ويعكس أساساً ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته 3087.3 مليون دينار ونسبته 35.8% لتصل إلى نحو 11710.7 مليوناً مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية 2017/16 البالغة نحو 8623.4 مليون دينار. أما على صعيد اعتمادات المصروفات العامة للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17، فقد سجلت ارتفاعاً قيمته نحو 1008 مليون دينار ونسبته 5.3% لتصل إلى نحو 19900 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 18892 مليوناً للسنة المالية السابقة. وكمحصلة لتطورات تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17، سجلت الموازنة العامة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 6555.8 مليون دينار مقابل عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 8654 ملايين للسنة المالية السابقة 2017/16، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

خامساً - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت لعام 2017 إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضاً بلغت قيمته نحو 2151.8 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجزٍ بلغت قيمته نحو 1528.2 مليون دينار خلال عام 2016.

وبصفة أساسية، يرتبط الفائض أو العجز في الحساب الجاري لميزان مدفوعات دولة الكويت بالفائض أو العجز الذي يحققه الميزان السلعي، حيث تُشير التقديرات إلى ارتفاع قيمة الفائض المحقق في الميزان السلعي خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 7768.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 5897.7 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7%. وعلى مستوى التطورات في جانبي الميزان السلعي، فقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس «فوب») خلال عام 2017 نحو 16725.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 14051.8 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 2673.9 مليون دينار ونسبته 19.0%. وفي مقابل ذلك، بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور (على أساس «سيف») نحو 10189.7 مليون دينار مقابل نحو 9269.3 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته نحو 920.4 مليون دينار ونسبته 9.9%.

وفيما يتعلق بحساب الخدمات، فقد سجل عجزاً بلغت قيمته نحو 6925.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 6048.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً في قيمة ذلك العجز بلغت قيمته نحو 876.9 مليون دينار ونسبته 14.5%. وعلى صعيد الحساب الرأسمالي، تُشير الإحصاءات الأولية إلى أنه أظهر عجزاً (تدفقاً صافياً للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 126.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجز بلغ نحو 147.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض في قيمة ذلك العجز بما مقداره 20.7 مليون دينار ونسبته 14.0% مقارنةً بالعام السابق. كما تشير الإحصاءات إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 6522.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل تدفقاً صافياً إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل) بنحو 1779.9 مليون دينار خلال العام السابق.

ومحصلةً للتطورات سائلة الذكر، حقق الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت فائضاً كلياً خلال عام 2017 بلغت قيمته نحو 569.2 مليون دينار مقارنةً بفائض كلي بلغت قيمته نحو 960.1 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطار أوسع، ليشمل كلاً من التغيير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو 4252.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 2530.7 مليون دينار خلال العام السابق.

سادساً - تطورات بورصة الكويت:

تحسن أداء مؤشرات حركة التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت في نهاية عام 2017، حيث حققت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعاً وبنسبة 98.67% و65.65% على الترتيب مقارنةً بمستوياتها المسجلة في نهاية عام 2016. وفي نهاية عام 2017، أفضل المؤشر العام للأسعار على ارتفاع بنسبة 11.48% مقارنةً بإقبال عام 2016، كما سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً بما نسبته 5.61% مقارنةً بإقبال عام 2016، وكذلك سجل «مؤشر كويت 15» ارتفاعاً في نهاية عام 2017 بنسبة 3.37% مقارنةً بإقبال عام 2016. هذا، وقد سجّلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً لتصل إلى نحو 27470.9 بليون دينار في نهاية عام 2017 بارتفاع قيمته 1225.1 مليون دينار ونسبته 4.67% عن نهاية عام 2016. ومن أبرز الإنجازات في عام 2017 ترقية بورصة الكويت من سوق مبتدئة إلى سوق ناشئة من جانب إحدى المؤسسات العريقة في تصنيف أسواق المال العالمية (FTSE Russell).

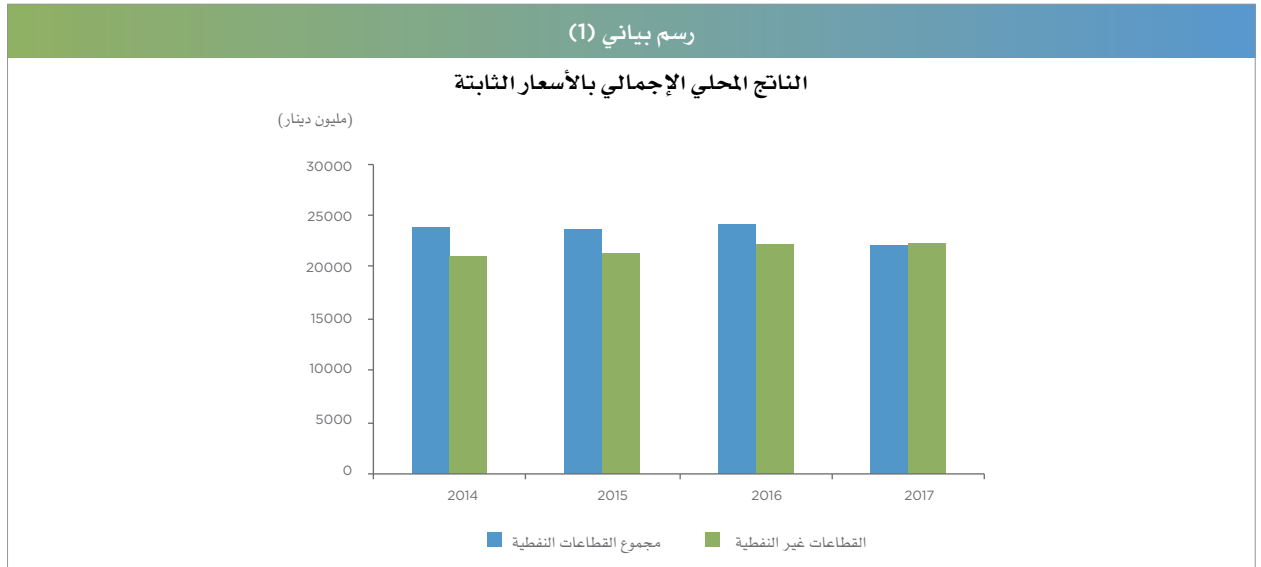
أداء الاقتصاد المحلي



أولاً - الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي:

تشير التقديرات الأولية لإحصاءات الحسابات القومية لدولة الكويت عن عام 2017 إلى نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو 704.8 مليون دينار وبمعدل 3.3% لتصل إلى نحو 22295 مليوناً، مقابل نحو 21590.2 مليوناً خلال عام 2016، بعد أن حققت خلال عام 2016 نمواً قيمته 423.8 مليوناً ومعدله 2% مقارنةً بعام 2015. أما من حيث الأهمية النسبية للقيمة المضافة لمجموع القطاعات غير النفطية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2017 فقد ظلت بنفس النسبة للعام السابق البالغة نحو 52.7%

ومن جهة أخرى، تراجعت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في مجموع القطاعات النفطية بنحو 1942.6 مليون دينار وبمعدل 8.1% لتصل إلى نحو 22097.9 مليون خلال عام 2017، مقابل نحو 24040.5 مليوناً للعام السابق. ومحصلةً لتلك التطورات، انخفضت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لتصل إلى نحو 39769.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 40942.9 مليون دينار للعام السابق، وبما يمثل تراجعاً قيمته 1173.6 مليوناً ومعدله 2.9% مقارنةً بنمو قيمته 1402.5 مليوناً ومعدله 3.5% خلال العام السابق. ويبين (جدول 1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (2014 - 2017).



جدول (1)

النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)
(مليون دينار)

**2017	*2016	2015	2014	البيان
21357.8	23333.2	22579.3	22754.7	1- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي
8.5-	3.3	0.7-	1.3-	معدل التغير (%)
57.0	57.0	57.1	57.9	الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي (%)***
740.1	707.2	911.8	1145.2	2- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي
4.7	22.4-	20.4-	15.6-	معدل التغير (%)
1.7	1.7	2.3	2.9	الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي (%)
22097.9	24040.5	23491.1	23899.9	3- مجموع القطاعات النفطية (2+1)
8.1-	2.3	1.7-	2.1-	معدل التغير (%)
58.7	58.7	59.4	60.8	الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي (%)
22295.0	21590.2	21166.4	21086.7	4- القطاعات غير النفطية
3.3	2.0	0.4	4.8	معدل التغير (%)
52.7	52.7	53.5	53.6	الأهمية النسبية للنتاج المحلي الإجمالي (%)
44392.9	45630.6	44657.5	44986.6	المجموع الجزئي (4+3)
2.7-	2.2	0.7-	1.0	معدل التغير (%)
1958.1-	1941.0-	1900.5-	1840.4-	الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة
0.9	2.1	3.2	2.9	معدل التغير (%)
2665.6-	2746.7-	3216.6-	3838.7-	الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)
3.0-	14.6-	16.2-	5.4	معدل التغير (%)
39769.3	40942.9	39540.4	39307.4	النتاج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري
2.9-	3.5	0.6	0.5	معدل التغير (%)

* بيانات مُعدلة.

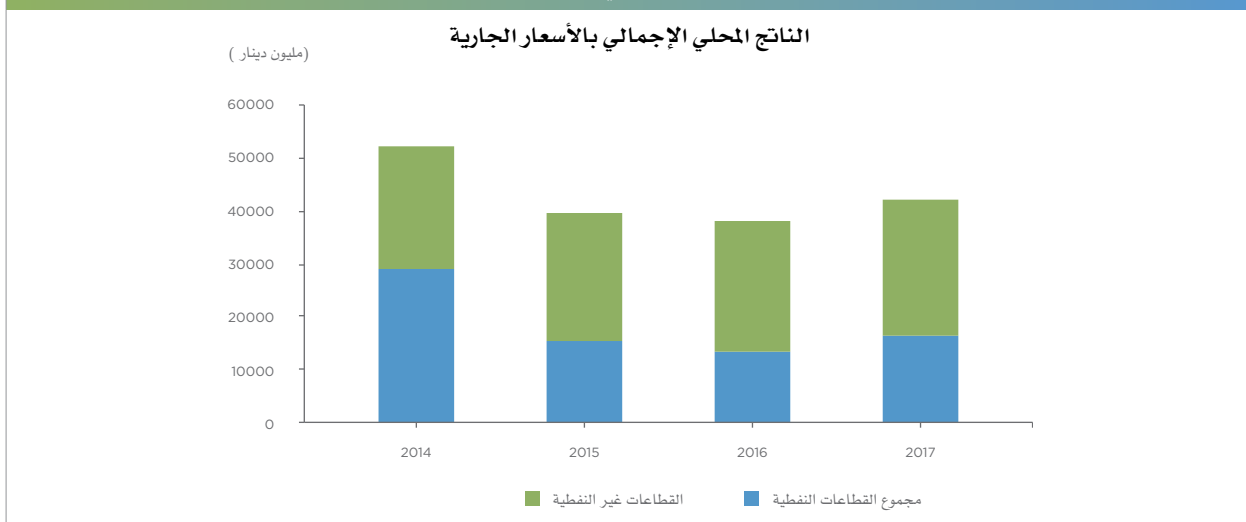
** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية من مجموع القطاعات غير النفطية نمواً لتصل إلى نحو 25660 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 24504.4 مليوناً خلال عام 2016، وبما يمثل نمواً قيمته 1155.7 مليون ومعدله 4.7%، بعد أن حققت نمواً قيمته 593.1 مليوناً ومعدله 2.5% خلال العام السابق. وشكلت الأهمية النسبية للقيمة المضافة من مجموع تلك القطاعات في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 70.4% خلال عام 2017، مقابل نحو 73.1% خلال عام 2016.

رسم بياني (2)



ومن جهة أخرى، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية نمواً بنحو 2796.6 مليون دينار وبمعدل 20.6% لتصل إلى نحو 16356.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 13560.3 مليوناً للعام السابق. ومحصلة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتصل إلى نحو 36434.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 33506.6 مليوناً للعام السابق، (بما يمثل نمواً قيمته 2927.8 مليوناً ومعدله 8.7% مقارنةً بتراجع قيمته 966.7 مليون دينار ومعدله 2.8% خلال العام السابق). ويبين (جدول 2، ورسم البياني 2) تطورات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية خلال أعوام الفترة (2014 - 2017).

جدول (2)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب القطاعات (نفطية وغير نفطية)
(مليون دينار)

البيان	2014	2015	*2016	**2017
1- استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	28059.2	14775.0	12715.8	15341.3
معدل التغير (%)	10.3-	47.3-	13.9-	20.6
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)***	60.6	42.8	37.9	42.1
2- صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي	1165.2	927.7	844.5	1015.7
معدل التغير (%)	15.9-	20.4-	8.9-	20.3
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	2.5	2.7	2.5	2.8
3- مجموع القطاعات النفطية (2+1)	29224.4	15702.7	13560.3	16356.9
معدل التغير (%)	10.6-	46.2-	13.6-	20.6
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	63.1	45.5	40.5	44.9
4- القطاعات غير النفطية	23156.2	23911.2	24504.4	25660.0
معدل التغير (%)	3.2	3.3	2.5	4.7
الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي (%)	50.0	69.4	73.1	70.4
المجموع الجزئي (4+3)	52380.6	39613.9	38064.7	42016.9
معدل التغير (%)	5.0-	24.4-	3.9-	10.4
الخدمات المصرفية والتأمينية المحتسبة	2009.6-	2245.7-	2319.7-	2369.1-
معدل التغير (%)	2.7	11.7	3.3	2.1
الضرائب ناقص الإعانات (صافي الضرائب)	4086.0-	2895.0-	2238.4-	3213.4-
معدل التغير (%)	8.4	29.1-	22.6-	43.6
الناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري	46285.0	34473.3	33506.6	36434.4
معدل التغير (%)	6.3-	25.5-	2.8-	8.7

* بيانات مُعدلة.

** بيانات أولية.

*** تمثل الأهمية النسبية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بقيمة المشتري.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يلي نتناول، وبشيءٍ من التفصيل، تطورات الأداء الاقتصادي في كلٍّ من القطاعات النفطية والقطاعات غير النفطية الرئيسية خلال عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ. القطاعات النفطية

شهدت القيمة المضافة والأسعار الجارية في مجموع القطاعات النفطية (استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي، صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي) ارتفاعاً خلال عام 2017 بنحو 2796.6 مليون دينار وبنسبة 20.6% لتصل إلى نحو 16356.9 مليون دينار بعد تراجع بنحو 2142.3 مليون دينار وبنسبة 13.6% خلال عام 2016. ويأتي الارتفاع خلال عام 2017 كمحصلة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي لتصل إلى نحو 15341.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 12715.8 مليون دينار خلال العام السابق، أي بنمو قيمته نحو 2625.5 مليون دينار ونسبته 20.6% من جهة، وأيضاً الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي بنحو 171.2 مليون دينار وبنسبة 20.3% لتصل إلى نحو 1015.7 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 844.5 مليون دينار خلال العام السابق من جهةٍ أخرى.

تُشير بيانات منظمة الأقطار المُصدرة للنفط «أوبك» إلى ارتفاع متوسط السعر الفوري لسلة نفوط «أوبك» القياسية، ليصل إلى نحو 52.43 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2017 مقارنةً بنحو 40.76 دولاراً للبرميل كمتوسط لعام 2016، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 11.67 دولاراً ونسبته 28.6%. وبموازاة ذلك، سجل متوسط سعر البرميل من نطف خام الكويت التصديري خلال عام 2017 ارتفاعاً ليصل إلى نحو 51.61 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 39.44 دولار للبرميل في المتوسط خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 12 دولاراً ونسبته 30.5%. كذلك، شهدت أسعار المنتجات النفطية المكررة ارتفاعاً، حيث ارتفع المتوسط المرجح لسعر تصدير البرميل المكافئ من المنتجات النفطية المكررة من نحو 46.32 دولاراً للبرميل خلال عام 2016 إلى نحو 60.07 دولار للبرميل في المتوسط خلال عام 2017، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 13.75 دولاراً ونسبته 29.7%. كما سجل المتوسط المرجح لسعر التصديري للبرميل المكافئ من منتجات الغاز المسال (البروبان والبيوتان) ارتفاعاً قيمته 12.46 دولاراً ونسبته 43.1% ليصل إلى نحو 41.36 دولاراً خلال عام 2017 مقارنةً بنحو 28.90 دولاراً خلال العام السابق.

وفي مقابل ذلك، سجلت معدلات الإنتاج من النفط الخام الكويتي انخفاضاً من نحو 2.954 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2016 إلى نحو 2.704 مليون برميل يومياً كمتوسط لعام 2017، وبما يمثل انخفاضاً بواقع 249 ألف برميل يومي وبنسبة 8.4%. وفي ذات السياق، انخفضت كميات الإنتاج من المنتجات النفطية المكررة من نحو 890.78 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2016 إلى نحو 678.60 ألف برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2017، وبما يمثل انخفاضاً بواقع 212.2 ألف وبنسبة 23.8%. أما كمية إنتاج الغاز الطبيعي المُسال، فقد ارتفعت من نحو 201.55 ألف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام 2016 إلى نحو 205.50 آلاف برميل مكافئ يومياً في المتوسط خلال عام 2017، وبما يمثل ارتفاعاً بواقع 3.95 آلاف برميل وبنسبة 2%. وعلى صعيد الكميات المُصدرة من النفط الخام الكويتي، فتشير البيانات المتاحة في هذا الصدد إلى انخفاض إجمالي تلك الكميات من نحو 2.128 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2016 إلى نحو 2.025 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2017، وبما يمثل انخفاضاً بنحو 103 ألف برميل يومي وبنسبة 4.8%.

ب. القطاعات غير النفطية:

كما تمت الإشارة لذلك آنفاً، شهدت القيمة المضافة والأسعار الثابتة في مجموع القطاعات غير النفطية نمواً خلال عام 2017 قيمته نحو 704.8 مليون دينار ومعدله 3.3% لتصل إلى نحو 22295 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو 423.8 مليوناً ومعدله 2% خلال عام 2016. ويوضح (جدول 3) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (2014 - 2017).

من جانبٍ آخر، حافظ نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو 34.6% من الناتج المحلي غير النفطي) على صدارته بين الأنشطة المكونة للقطاعات غير النفطية من حيث مساهمته النسبية في الناتج المحلي غير النفطي. فقد حقق نمواً في قيمته المضافة بنحو 334.5 مليون دينار وبمعدل 4.5% لتصل إلى نحو 7714.6 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 7380.1 مليون دينار خلال عام 2016، وقد ساهم ذلك النمو بنحو 47.5% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام 2017 المشار إليه آنفاً (الجدول 3).

وتشير البيانات إلى أن القيمة المضافة بالأسعار الثابتة في نشاط الوساطة المالية والتأمين (يمثل نحو 15% من الناتج المحلي غير النفطي) قد سجلت نمواً قيمته 28.1 مليون دينار ومعدله 0.8% لتصل إلى نحو 3350.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نمواً قيمته 75.2 مليون دينار ومعدله 2.3% خلال عام 2016. في حين سجلت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات (تمثل نحو 13.3% من الناتج المحلي غير النفطي) نمواً في قيمتها المضافة بنحو 297.1 مليون دينار ومعدله 11.1% لتصل إلى نحو 2970.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 2673.2 مليون دينار، وهو ما يمثل نمواً بنحو 3.3% خلال عام 2016.

وبلغت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة للأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية (تمثل نحو 13.2% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2017 نحو 2940.1 مليون دينار مقابل نحو 2940 مليون دينار خلال عام 2016، وهو ما يمثل نمواً طفيفاً قيمته 100 ألف دينار. وقد سجل نشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو 6.4% من الناتج المحلي غير النفطي) نمواً طفيفاً أيضاً في قيمته المضافة بنحو 100 ألف دينار لتصل إلى نحو 1427.2 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل تراجعاً بنحو 91.6 مليون دينار وبمعدل 6.9% خلال عام 2016. كما شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل 6.3% من الناتج المحلي غير النفطي) نمواً قيمته 75.1 مليون دينار ومعدله 5.7% لتصل إلى نحو 1395.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بتراجع قيمته 28.9 مليون دينار ومعدله 2.1% خلال عام 2016. في حين سجل نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل 5.4% من الناتج المحلي غير النفطي) نمواً قيمته 5.1 مليون دينار ومعدله 0.4% لتصل إلى نحو 1205.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نمواً بنحو 13.7 مليون دينار وبمعدل 1.2% خلال عام 2016.

أما فيما يتعلق بنشاط التشييد والبناء (يمثل نحو 3.1% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعاً في قيمتها المضافة خلال عام 2017 بنحو 31.2 مليون دينار ومعدله 4.4% لتصل إلى نحو 685.7 مليون دينار مقارنةً بتراجع قيمته 24 مليون دينار ومعدله 3.2% خلال عام 2016. كما شهدت القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لنشاط المطاعم والفنادق (يمثل نحو 1.5% من الناتج المحلي غير النفطي) تراجعاً قيمته 3.3 مليون دينار ومعدله 1% لتصل إلى نحو 331.2 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بتراجع قيمته 4.9 مليون دينار ومعدله 1.4% خلال عام 2016.

جدول (3)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة حسب أقسام النشاط الاقتصادي (مليون دينار)

البيان	2014	2015	*2016	**2017
الزراعة وصيد البحر	177.4	167.9	174.0	173.2
أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز	94.7	101.1	101.6	101.6
الصناعات التحويلية***	1236.8	1335.5	1427.1	1427.2
الكهرباء والغاز والمياه	1302.2	1186.6	1200.3	1205.4
التشييد والبناء	789.5	740.9	716.9	685.7
تجارة الجملة والتجزئة	1465.7	1349.2	1320.3	1395.4
المطاعم والفنادق	340.2	339.4	334.5	331.2
النقل والتخزين والاتصالات	2565.8	2587.1	2673.2	2970.3
الوساطة المالية والتأمين	3077.2	3247.1	3322.3	3350.4
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	2844.3	2827.4	2940.0	2940.1
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	7192.9	7284.0	7380.1	7714.6
إجمالي القطاعات غير النفطية	21086.7	21166.4	21590.2	22295.0

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعلى صعيد آخر، شهدت القيمة المضافة بالأسعار الجارية في مجموع القطاعات غير النفطية نمواً خلال عام 2017 قيمته نحو 1155.7 مليون دينار ومعدله 4.7% لتصل إلى نحو 25660 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته نحو 593.1 مليوناً ومعدله 2.5% خلال عام 2016. ويوضح (جدول 4) تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحسب أقسام النشاط الاقتصادي خلال فترة الأعوام الأربعة الأخيرة (2014 - 2017).

ويُستدل من بيانات الجدول على أن نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية (يمثل نحو 36.3% من الناتج المحلي غير النفطي) قد حقق نمواً في قيمته المضافة بنحو 409 مليون دينار وبمعدل 4.6% لتصل إلى نحو 9315 مليون دينار خلال عام 2017، بعد نمو قيمته نحو 8906 مليون دينار ومعدله 2.1% خلال عام 2016. وقد ساهم ذلك النمو بنحو 35.4% من الزيادة في القيمة المضافة من مجموع الأنشطة غير النفطية خلال عام 2017 المشار إليه آنفاً (الجدول 4).

وجاء نشاط الوساطة المالية والتأمين في المرتبة الثانية بين الأنشطة غير النفطية (يمثل نحو 14.4% من الناتج المحلي غير النفطي)، حيث سجل نمواً قيمته نحو 39.8 مليون دينار ومعدله 1.1% لتصل القيمة المضافة لذلك النشاط إلى نحو 3695.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنةً بنمو قيمته نحو 41.2 مليون دينار ومعدله 1.1% خلال عام 2016.

أما نشاط النقل والتخزين والاتصالات (يمثل نحو 11.3% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجل نمواً في قيمته المضافة بنحو 321.1 مليون دينار وبمعدل 12.5% لتصل إلى نحو 2891.5 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بنحو 2570.4 مليون دينار خلال العام السابق. وشكّلت القيمة المضافة من نشاط تجارة الجملة والتجزئة (يمثل نحو 6.7% من الناتج المحلي غير النفطي) خلال عام 2017 نحو 1709.9 مليون دينار مقابل نحو 1600.3 مليوناً خلال عام 2016، وهو ما يمثل نمواً قيمته نحو 109.6 مليون دينار ومعدله 6.8%، مقارنةً بنمو قيمته نحو 11.3 مليوناً ومعدله 0.7% للعام السابق.

جدول (4)

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الجارية حسب أقسام النشاط الاقتصادي (مليون دينار)

البيان	2014	2015	*2016	**2017
الزراعة وصيد البحر	208.4	185.4	190.2	197.0
أنشطة الخدمات المتصلة باستخراج النفط الخام والغاز	98.1	108.6	108.8	108.8
الصناعات التحويلية***	1400.0	1477.7	1591.8	1656.4
الكهرباء والغاز والمياه	973.9	1010.0	1016.2	1223.8
التشييد والبناء	956.8	984.0	1024.1	1008.2
تجارة الجملة والتجزئة	1689.2	1589.0	1600.3	1709.9
المطاعم والفنادق	364.9	370.4	377.2	390.3
النقل والتخزين والاتصالات	2488.6	2517.6	2570.4	2891.5
الوساطة المالية والتأمين	3358.0	3614.9	3656.1	3695.9
الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	3262.6	3333.8	3463.1	3463.1
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية	8355.4	8719.9	8906.0	9315.0
إجمالي القطاعات غير النفطية	23156.2	23911.2	24504.3	25660.0

* بيانات معدلة.

** بيانات أولية.

*** باستبعاد صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة والوقود النووي.

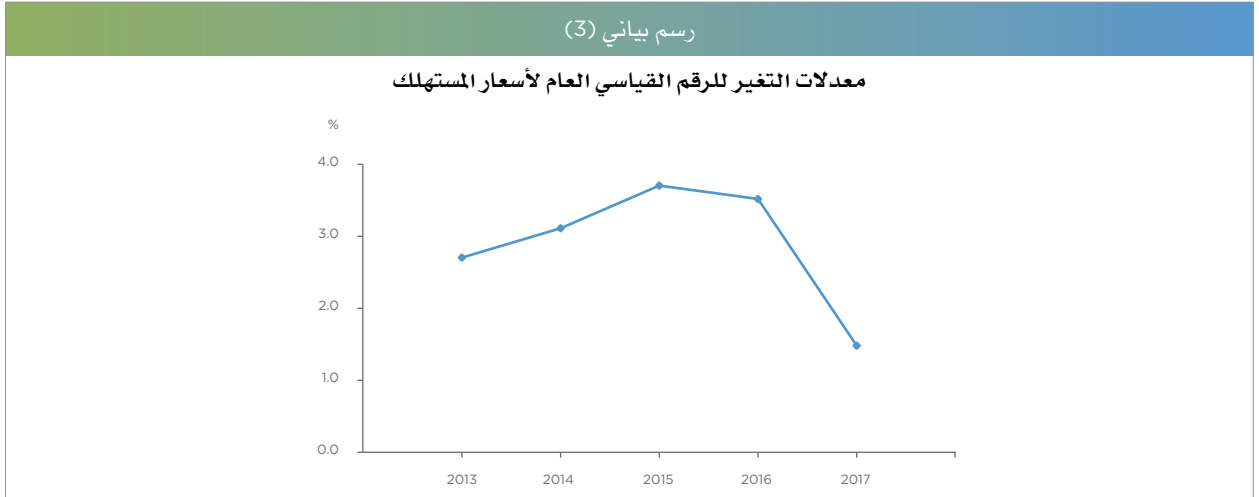
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وفيما يتعلق بنشاط الصناعات التحويلية (يمثل نحو 6.5% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجّل نمواً في قيمته المضافة خلال عام 2017 بنحو 64.6 مليون دينار ومعدل 4.1% لتصل إلى نحو 1656.4 مليون دينار، مقارنةً بنمو قيمته 114.1 مليون دينار ومعدله 7.7% خلال عام 2016. وإلى جانب ذلك، شهدت القيمة المضافة في نشاط الكهرباء والغاز والمياه (يمثل نحو 4.8% من الناتج المحلي غير النفطي) نمواً بنحو 207.6 مليون دينار وبمعدل 20.4% خلال عام 2017 لتصل إلى نحو 1223.8 مليون دينار مقارنةً مع نمو بنحو 6.2 مليون دينار وبمعدل 0.6% في العام السابق. وتشير البيانات كذلك إلى أن نشاط المطاعم والفنادق (يمثل نحو 1.5% من الناتج المحلي غير النفطي) قد شهد نمواً في قيمته المضافة خلال عام 2017 بنحو 13.1 مليون دينار ومعدل 3.5% لتصل إلى نحو 390.3 مليون دينار مقابل نحو 377.2 مليون دينار خلال عام 2016.

أما فيما يتعلق بنشاط التشييد والبناء (يمثل نحو 3.9% من الناتج المحلي غير النفطي)، فقد سجلت تراجعاً في قيمتها المضافة خلال عام 2017 بنحو 15.9 مليون دينار ومعدله 1.6% لتصل إلى نحو 1008.2 ملايين دينار مقارنةً بنمو قيمته 40.1 مليون دينار ومعدله 4.1% خلال عام 2016.

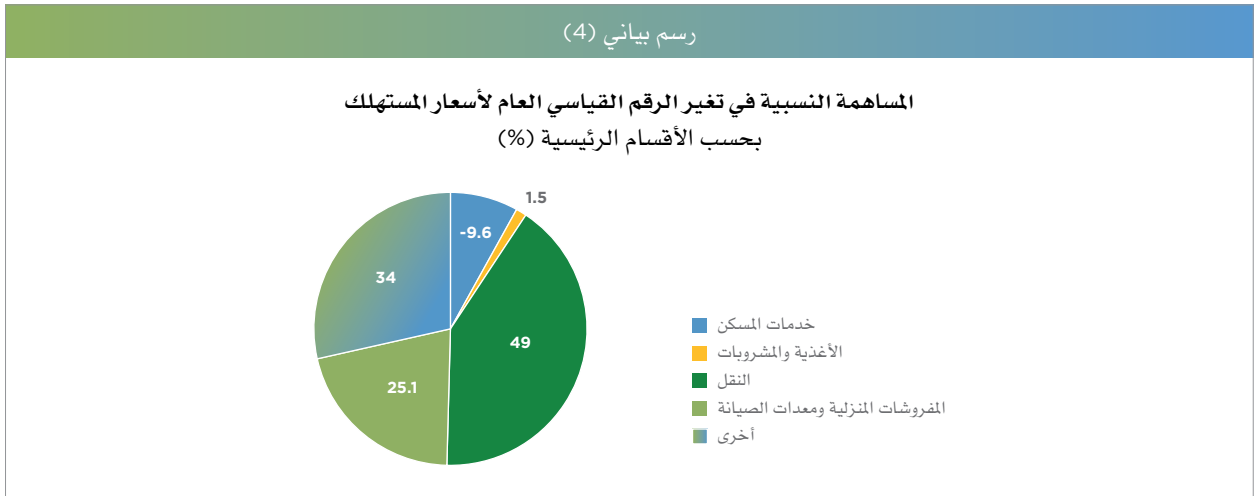
ثانياً - المستوى العام للأسعار المحلية:

1. الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك*:



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

أظهرت بيانات الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في دولة الكويت (سنة الأساس 2013=100) بحسب الأقسام الرئيسية المكوّنة للإنفاق الاستهلاكي خلال عام 2017 تباطؤاً في معدل التضخم السنوي محسباً على أساس التغير النسبي في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك ليبلغ نحو 1.5% خلال عام 2017 مقابل نحو 3.5% خلال عام 2016 (جدول 5، ورسم بياني 3).



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وقد جاء هذا التباطؤ المشار إليه آنفاً في معدل التضخم السنوي المسجل خلال عام 2017 محصلةً للتغيرات في معدلات الزيادة في متوسطات أسعار الأقسام الرئيسية المكوّنة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2016، حيث تباطأ معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الأغذية والمشروبات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 16.7%) ليبلغ نحو 0.1% خلال عام 2017 مقابل نحو 1.7% خلال عام 2016، وقسم الصحة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 1.5%) ليبلغ نحو 0.2% خلال عام 2017 مقابل نحو 1.2% خلال عام 2016، وقسم التعليم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.2%) ليبلغ نحو 2.8% خلال عام 2017 مقابل نحو 3.6% خلال عام 2016، وقسم المطاعم والفنادق (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 3.4%) ليبلغ نحو 3.1% خلال عام 2017 مقابل نحو 6.9% خلال عام 2016، وارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من السجائر والتبغ (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 0.3%) ليبلغ نحو 1.2% خلال عام 2017 مقابل نحو 0.3% خلال عام 2016، وقسم الكساء وملبوسات القدم (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 8.0%) ليبلغ نحو 1.4% خلال عام 2017 مقابل نحو 0.8% خلال عام 2016، وقسم المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 11.4%) ليبلغ نحو 3.3% خلال عام 2017 مقابل نحو 2.4% خلال عام 2016. وانخفاض متوسط أسعار كل من قسم خدمات المسكن (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 33.2%) بنحو 0.4% خلال عام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 6.2% خلال عام 2016، وقسم الاتصالات (ويبلغ وزنه الترجيحي نحو 4.0%) بنحو 0.6% خلال عام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 2.0% خلال عام 2016.

(*) تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعداد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك استناداً على مسح الدخل والإنفاق الأسري (ميزانية الأسرة) لعام 2013، وفي شهر يونيو لعام 2017، تم تحديث الأوزان الترجيحية للمكونات المختلفة لذلك الرقم واتخاذ عام 2013 كسنة أساس (2013=100) في حساب الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك.

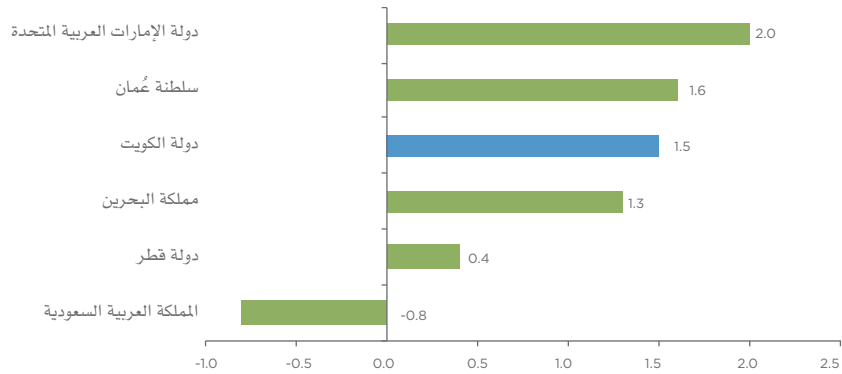
جدول (5)
تطور الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
(سنة الأساس 2013=100)

المساهمة النسبية في تغير الرقم العام %		التغير (%)		2017	2016	متوسط الفترة (2015-2017)	الأوزان الترجيحية	البيان
2017	2016	2017	2016					
100.0	100.0	1.5	3.5	112.3	110.6	110.0	100	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:
								1. بحسب أقسام الإنفاق
1.5	8.0	0.1	1.7	107.6	107.4	106.9	16.7	الأغذية والمشروبات
0.3	0.0	1.2	0.3	113.2	111.8	112.2	0.3	السجائر والتبغ
6.9	1.7	1.4	0.8	105.9	104.5	104.7	8.0	الكساء وملبوسات القدم
9.6-	60.8	0.4-	6.2	117.5	118.0	115.5	33.2	خدمات المسكن
25.1	7.9	3.3	2.4	114.7	111.0	111.4	11.4	المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة
0.2	0.5	0.2	1.2	103.6	103.4	103.1	1.5	الصحة
49.0	8.4	10.2	4.1	117.9	107.0	109.2	7.5	النقل
1.5-	2.1	0.6-	2.0	100.2	100.8	99.9	4.0	الاتصالات
7.1	1.8-	3.2	1.8-	100.9	97.8	99.4	3.8	الترفيه والثقافة
8.0	4.4	2.8	3.6	117.3	114.1	113.8	4.2	التعليم
7.2	6.7	3.1	6.9	119.0	115.4	114.1	3.4	المطاعم والفنادق
5.8	1.2	1.6	0.8	103.9	102.2	102.5	5.8	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

رسم بياني (5)

معدلات التضخم في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2017



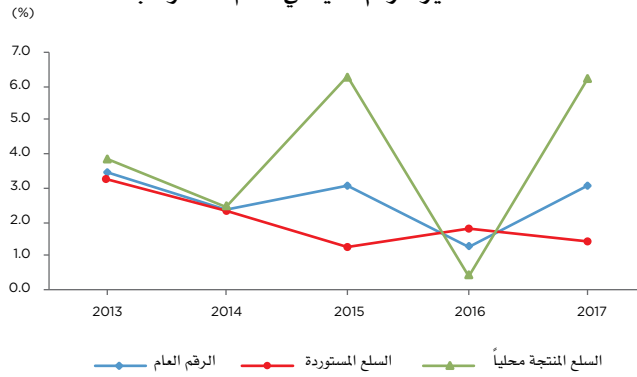
المصدر: الجهات الوطنية الرسمية.

ومن جانبٍ آخر، تشير الإحصاءات المتوافرة عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى تباين معدلات التضخم السنوية المسجلة خلال عام 2017 مقارنةً بالعالم السابق في تلك الدول، حيث بلغ معدل التضخم خلال عام 2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة نحو 2% (1.6% لعام 2016)، وفي سلطنة عُمان نحو 1.6% (1.1% لعام 2016)، وفي دولة الكويت نحو 1.5% (3.5% لعام 2016)، وفي دولة قطر نحو 0.4% (2.7% لعام 2016)، وفي المملكة العربية السعودية نحو -0.8% (2.1% لعام 2016).

2. الرقم القياسي العام لأسعار الجملة:

رسم بياني (6)

معدلات التغير للرقم القياسي العام لأسعار الجملة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

يوضح (الجدول 6) تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة (سنة الأساس 2007=100) بحسب الأقسام الرئيسية خلال الفترة (2015-2017) في دولة الكويت، وتشير بيانات ذلك الجدول إلى ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة ليصل إلى نحو 3.1% خلال عام 2017، وذلك بعد أن بلغ نحو 1.3% خلال عام 2016.

وقد جاء الارتفاع في معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة خلال عام 2017 نتيجة لارتفاع معدل الزيادة في متوسط أسعار كل من قسم الصناعات التحويلية (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 90.0% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 3.3% خلال عام 2017 بعد أن بلغ نحو 1.4% خلال عام 2016، وقسم الزراعة والحراثة وصيد الأسماك (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 4.5% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 2.4% خلال عام 2017 بعد أن بلغ نحو 0.4% خلال عام 2016، وقسم استغلال المحاجر (ويبلغ وزنها الترجيحي نحو 0.3% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 6.5% خلال عام 2017 بعد أن بلغ نحو 4.6% خلال عام 2016.

ويُستدل من تحليل التطورات التي شهدتها أسعار الجملة على ارتفاع معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 35.6% في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) ليبلغ نحو 6.2% خلال عام 2017، وذلك بعد أن بلغ نحو 0.4% خلال عام 2016، وتباطؤ معدل التغير في الرقم القياسي العام لأسعار الجملة للسلع المستوردة (التي يبلغ وزنها الترجيحي نحو 64.4% من الرقم القياسي العام لأسعار الجملة) خلال عام 2017 ليبلغ نحو 1.4%، وذلك بعد أن بلغ نحو 1.8% خلال العام 2016.

جدول (6)

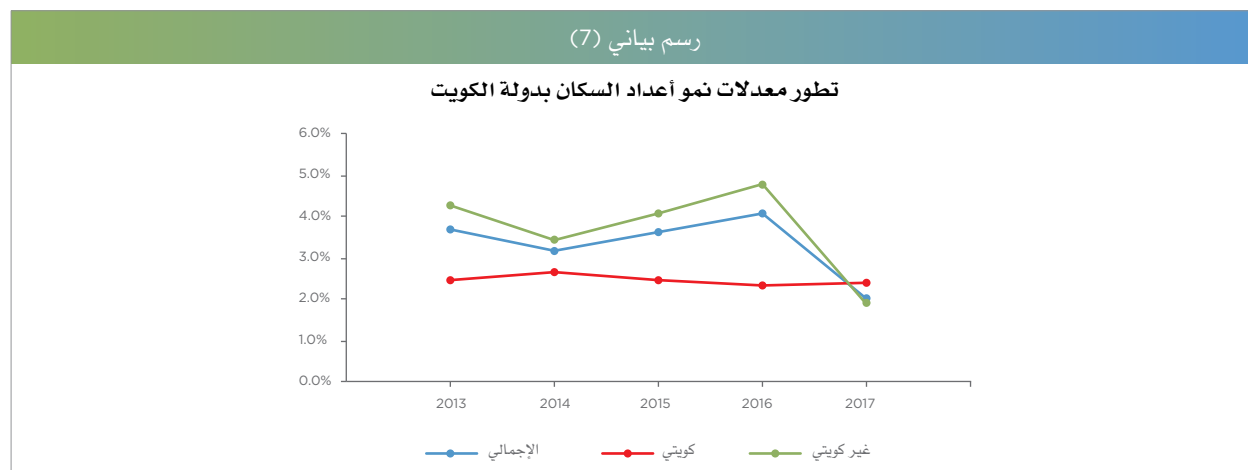
تطور الرقم القياسي العام لأسعار الجملة سنة الأساس (2007 = 100)

معدل التغير (%)		2017	2016	2015	الأوزان الترجيحية	البيان
2017	2016					
3.1	1.3	134.6	130.5	128.9	100.00	الرقم القياسي العام لأسعار الجملة - بحسب الأقسام الرئيسية:
						* الزراعة والحراثة وصيد الأسماك
2.4	0.4	154.6	151.0	150.3	4.5	* استغلال المحاجر
6.5	4.6	122.5	115.1	110.1	0.3	* الصناعات التحويلية
3.3	1.4	135.6	131.3	129.5	90.0	* توليد الطاقة الكهربائية ومعالجة المياه
0.0	0.0	100.0	100.0	100.0	5.2	- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المستوردة
1.4	1.8	132.3	130.5	128.2	64.4	- الرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع المنتجة محلياً
6.2	0.4	138.7	130.6	130.1	35.6	

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ثالثاً - السكان والقوى العاملة:

تُشير البيانات المتوافرة (جدول 7، ورسم بياني 7) إلى أن معدل نمو إجمالي عدد السكان في دولة الكويت في نهاية عام 2017 قد بلغ نحو 2.0% مقارنةً بنمو معدله 4.1% في نهاية عام 2016، ليصل بذلك إجمالي عدد السكان في نهاية عام 2017 إلى نحو 4.500 ملايين نسمة مقابل نحو 4.411 ملايين في نهاية عام 2016.



ويُعزى الجانب الأكبر (63.8%) من ذلك النمو إلى الزيادة في أعداد السكان غير الكويتيين الذين وصل عددهم في نهاية عام 2017 إلى نحو 3.130 ملايين نسمة مقابل نحو 3.073 مليوناً في نهاية عام 2016، وبمعدل نمو بلغ نحو 1.9% (4.8% في عام 2016)، أما معدل نمو أعداد السكان الكويتيين في عام 2017 فقد بلغ نحو 2.4% (2.3% في عام 2016)، ليصل مجموع السكان الكويتيين في نهاية عام 2017 إلى نحو 1.370 مليون نسمة مقابل نحو 1.338 مليوناً في نهاية عام 2016. ونتيجةً للتطورات السابقة في أعداد السكان، ارتفعت، وبشكل طفيف، نسبة أعداد السكان الكويتيين في جملة السكان في نهاية عام 2017، لتصل إلى نحو 30.4% مقابل نحو 30.3% في نهاية عام 2016. وفي مقابل ذلك انخفضت، وبشكل طفيف، نسبة أعداد السكان غير الكويتيين في جملة السكان لتصل إلى نحو 69.6% في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو 69.7% في نهاية العام السابق.

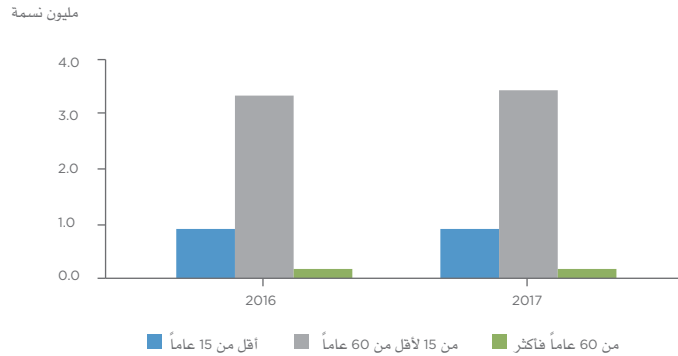
جدول (7)
تطور المؤشرات الأساسية للسكان في دولة الكويت
(نهاية الفترة)

2017	2016	2015	البيان
			السكان:
1370013	1337693	1307605	1. الكويتيون:
2.4	2.3	2.5	معدل التغير (%)
30.4	30.3	30.8	الأهمية النسبية لجملة السكان (%)
3130463	3073431	2931401	2. غير الكويتيين:
1.9	4.8	4.1	معدل التغير (%)
69.6	69.7	69.2	الأهمية النسبية لجملة السكان (%)
4500476	4411124	4239006	3. جملة السكان: (1 + 2)
2.0	4.1	3.6	معدل التغير (%)
19.7	20.1	20.6	الأهمية النسبية لأقل من 15 عام (%)
76.1	75.9	75.5	الأهمية النسبية من 15 إلى أقل من 60 عام (%)
4.2	4.0	3.9	الأهمية النسبية 60 عاماً فأكثر (%)

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (8)

توزيع السكان بحسب فئات العمر في نهاية عامي 2016 و2017



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد تطورات التركيب العمري للسكان وانعكاساتها على كل من معدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي ومعدلات الإعالة المرتبطة بها، فقد ارتفعت نسبة السكان النشطين اقتصادياً (ذوي الأعمار من 15 عاماً إلى أقل من 60 عاماً) في جملة السكان عن العام السابق، حيث بلغت تلك النسبة نحو 76.1% في نهاية عام 2017 مقابل نحو 75.9% في نهاية عام 2016، واتساقاً مع ذلك ارتفعت مؤشرات الإعالة لجملة السكان (التي تمثل عدد السكان خارج القوى العاملة إلى جملة القوى العاملة)، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 663 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 630 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة في نهاية عام 2016 (جدول 8).

جدول (8)
تطور مؤشرات الإعالة في دولة الكويت
(نهاية الفترة)

2017	2016	2015	البيان
			معدلات الإعالة (لكل 1000 فرد من القوى العاملة)
2373	1992	2000	1. الكويتيون
361	360	371	2. غير الكويتيين
663	630	647	3. جملة السكان

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وبالنسبة لمؤشر الإعالة للسكان الكويتيين، فقد ارتفع ذلك المؤشر ليلعب نحو 2373 فرداً لكل ألف فرد في نهاية عام 2017 مقابل نحو 1992 فرداً في نهاية عام 2016، ويرجع ذلك إلى انخفاض أعداد القوى العاملة الكويتية بمعدل 9.2% مقابل زيادة أعداد السكان الكويتيين خارج قوة العمل بنحو 8.2% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق. وفي ذات الاتجاه، ارتفع، وبشكل طفيف، مؤشر الإعالة للسكان غير الكويتيين من نحو 360 فرداً لكل ألف فرد من القوى العاملة غير الكويتية في نهاية عام 2016 إلى نحو 361 فرداً لكل ألف فرد في نهاية عام 2017، ويرجع ذلك إلى زيادة أعداد القوى العاملة غير الكويتية بمعدل أقل (1.8%) من معدل زيادة أعداد السكان غير الكويتيين خارج قوة العمل (2.1%) في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق.

وعلى صعيد المؤشرات الخاصة بتطورات القوى العاملة في نهاية عام 2017، تشير البيانات المتوافرة (جدول 9) إلى استقرار نسبي (انخفاض بنحو 0.02%) في إجمالي القوى العاملة مقارنةً بنمو معدله نحو 5.1% لعام 2016، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 2.705 مليوناً مقارنةً بنحو 2.706 مليوناً في نهاية العام السابق. ويُعزى ذلك الاستقرار النسبي إلى تباطؤ معدل نمو أعداد القوى العاملة غير الكويتية ليلعب نحو 1.8% لعام 2017 مقابل نحو 5.7% لعام 2016، وتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 2.299 مليوناً في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 2.259 مليوناً في نهاية العام السابق، في حين انخفضت أعداد القوى العاملة الكويتية بنحو 9.2% لعام 2017 مقابل ارتفاع بنحو 2.6% لعام 2016، وتصل بذلك تلك الأعداد إلى نحو 406 آلاف في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 447 ألفاً في نهاية العام السابق.

جدول (9)
تطور المؤشرات الأساسية للقوى العاملة في دولة الكويت
(نهاية الفترة)

2017	2016	2015	البيان
			القوى العاملة:
406201	447120	435904	1. الكويتيون:
9.2-	2.6	3.2	معدل التغير (%)
15.0	16.5	16.9	الأهمية النسبية للجملة (%)
2299412	2259100	2138163	2. غير الكويتيين:
1.8	5.7	5.1	معدل التغير (%)
85.0	83.5	83.1	الأهمية النسبية للجملة (%)
2705613	2706220	2574067	3. جملة القوى العاملة: (1 + 2)
0.02-	5.1	4.8	معدل التغير (%)

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2017 (جدول 10)، فقد استحوذت أنشطة الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية على نحو 46.6% من إجمالي تلك العمالة مقابل نحو 46.4% في نهاية عام 2016، ثم الأنشطة المرتبطة بالتجارة والمطاعم والفنادق بنسبة 18.6% مقابل نحو 18.3% لعام 2016، ثم الإنشاءات بنسبة 15.0% مقابل نحو 14.6% لعام 2016. أما فيما يخص التوزيع النسبي لأعداد القوى العاملة الكويتية بحسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام 2017، فقد تركزت تلك العمالة أيضاً في الأنشطة المرتبطة بالخدمات العامة والاجتماعية والشخصية (82.5%)، ثم الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال (5.3%)، ثم الإنشاءات (4.2%).

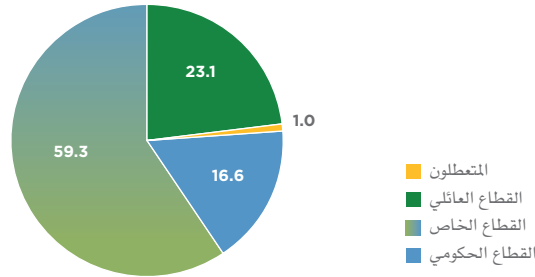
جدول (10)
التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب أقسام النشاط الاقتصادي (%)
(نهاية الفترة)

2017			2016			2015			أقسام النشاط الاقتصادي
جملة	غير كويتي	كويتي	جملة	غير كويتي	كويتي	جملة	غير كويتي	كويتي	
2.1	2.5	0.1	2.3	2.7	0.2	2.4	2.9	0.2	الزراعة والصيد
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	التعدين واستغلال المحاجر
5.6	6.4	1.1	5.6	6.4	1.2	5.6	6.4	1.4	الصناعات التحويلية
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الكهرباء والغاز والماء
15.0	17.0	4.2	14.6	16.5	4.7	14.2	16.0	5.2	الإنتاجات
18.6	21.2	4.0	18.3	20.9	4.8	18.7	21.4	5.7	التجارة والمطاعم والفنادق
2.5	2.9	0.7	2.6	2.9	0.9	2.6	3.0	1.0	النقل والتخزين والاتصالات
6.8	7.0	5.3	6.7	6.9	5.7	6.4	6.5	5.9	الوساطة المالية والأنشطة العقارية وخدمات الأعمال
46.6	40.3	82.5	46.4	40.2	77.8	47.0	40.8	77.2	الخدمات العامة والاجتماعية والشخصية
2.6	2.7	2.1	3.6	3.4	4.6	3.0	2.9	3.3	غير مبين
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	الإجمالي

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

رسم بياني (9)

الهيكل النسبي للقوى العاملة لعام 2017
(% من الإجمالي)



المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

وعلى صعيد التوزيع النسبي للقوى العاملة بحسب القطاعات (حكومي، خاص، عائلي، متعطلون)، فتشير البيانات المتوافرة (جدول 11، ورسم بياني 9) إلى زيادة مجموع أعداد القوى العاملة في القطاع الخاص بمعدل 2.8% خلال عام 2017، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع الأهمية النسبية لمجموع أعداد القوى العاملة بالقطاع الخاص في إجمالي القوى العاملة من نحو 57.7% في نهاية عام 2016 إلى نحو 59.3% في نهاية عام 2017 (نحو 96.1% غير كويتي ونحو 3.9% كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الخاص).

وفيما يتعلق بمعدل نمو أعداد القوى العاملة في القطاع الحكومي، فقد انخفضت تلك الأعداد بنحو 10.0% لعام 2017 مقارنةً بالعام السابق، الأمر الذي واكبه انخفاض الأهمية النسبية لأعداد القوى العاملة بالقطاع الحكومي في إجمالي القوى العاملة من نحو 18.4% في نهاية عام 2016 إلى نحو 16.6% في نهاية عام 2017 (نحو 72.0% كويتي ونحو 28.0% غير كويتي من إجمالي القوى العاملة بالقطاع الحكومي). ومن جانب آخر، انخفض مجموع أعداد المتعطلين في نهاية عام 2017 بنحو 21.2% مقارنةً بنهاية العام السابق، الأمر الذي أدى إلى انخفاض طفيف في الأهمية النسبية لتلك الأعداد في إجمالي القوى العاملة ليصل إلى نحو 1.0% (نحو 19.1% غير كويتي ونحو 80.9% كويتي من إجمالي المتعطلين) في نهاية العام المذكور مقارنةً بنحو 1.2% في نهاية العام السابق.

جدول (11)

التوزيع النسبي لإجمالي القوى العاملة بحسب الجنسية والقطاع (%)
(نهاية الفترة)

القطاع	2015	2016	2017
القطاع الحكومي	18.4	18.4	16.6
كويتي	12.9	12.7	11.9
غير كويتي	5.5	5.7	4.6
القطاع الخاص	57.6	57.7	59.3
كويتي	3.6	3.2	2.3
غير كويتي	54.0	54.5	57.0
القطاع العائلي	22.8	22.7	23.1
كويتي	0.0	0.0	0.0
غير كويتي	22.8	22.7	23.1
المتعطلون	1.1	1.2	1.0
كويتي	0.5	0.5	0.8
غير كويتي	0.7	0.7	0.2
إجمالي القوى العاملة	100.0	100.0	100.0
كويتي	16.9	16.5	15.0
غير كويتي	83.1	83.5	85.0

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

التطورات النقدية
ونشاط بنك الكويت المركزي



التطورات النقدية ونشاط بنك الكويت المركزي

تواصلت جهود بنك الكويت المركزي خلال عام 2017 في مجال السياسة النقدية وبرامج الإشراف والرقابة المصرفية بما ينسجم مع مستجدات الأوضاع الاقتصادية المحلية من جانب، والتطورات في الأسواق العالمية من جانبٍ آخر. ويأتي ذلك ضمن مساعي بنك الكويت المركزي لترسيخ وتكريس أجواء الاستقرار النقدي والمالي بما يوفر الأجواء الداعمة للثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ وتكريس تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء للمدخرات المحلية التي تُشكّل أحد المصادر الأساسية للتمويل الذي تقدمه وحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة، فقد أجرى بنك الكويت المركزي في 16 مارس من عام 2017 رفعاً واحداً في سعر الخصم لديه بمقدار 25 نقطة أساس ليصل سعر الخصم إلى 2.75%. ويهدف هذا الرفع إلى توفير الأجواء المؤاتية لمواصلة النمو الاقتصادي على أسس مستدامة.

وجاءت التطورات المرتبطة بسعر صرف الدينار الكويتي خلال عام 2017 لتعكس جهود بنك الكويت المركزي في مجال المحافظة على الاستقرار النسبي في سعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسية الأخرى، وذلك وفقاً لسياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي التي حددها المرسوم رقم 147 لسنة 2007 الصادر بتاريخ 20 مايو 2007. وتقوم تلك السياسة على أساس ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات الدول التي ترتبط بعلاقات تجارية ومالية رئيسية مع دولة الكويت. وتشير تلك التطورات إلى أن الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر صرف للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال عام 2017 قد بلغ ما نسبته 1.8% في حين كان تحرك سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى ضمن هامشٍ أوسع، فقد بلغ الفرق ما نسبته 67.9% مقابل الجنيه الإسترليني، و28.1% مقابل اليورو، و9.4% مقابل الين الياباني، و8.8% مقابل الفرنك السويسري.

وتُشير البيانات المتعلقة بالمجاميع النقدية والمصرفية الرئيسية لدولة الكويت إلى تسارع وتيرة النمو في كل من عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2) ليلعب ما نسبته 3.8% بنهاية عام 2017، بينما شهدت أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية ارتفاعاً ليلعب ما نسبته 0.9% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016، إلى جانب ذلك تُشير تطورات أرصدة التسهيلات الائتمانية النقدية المقدمة من البنوك المحلية لمختلف القطاعات الاقتصادية بنهاية عام 2017 إلى نمو بنحو 3.2%.

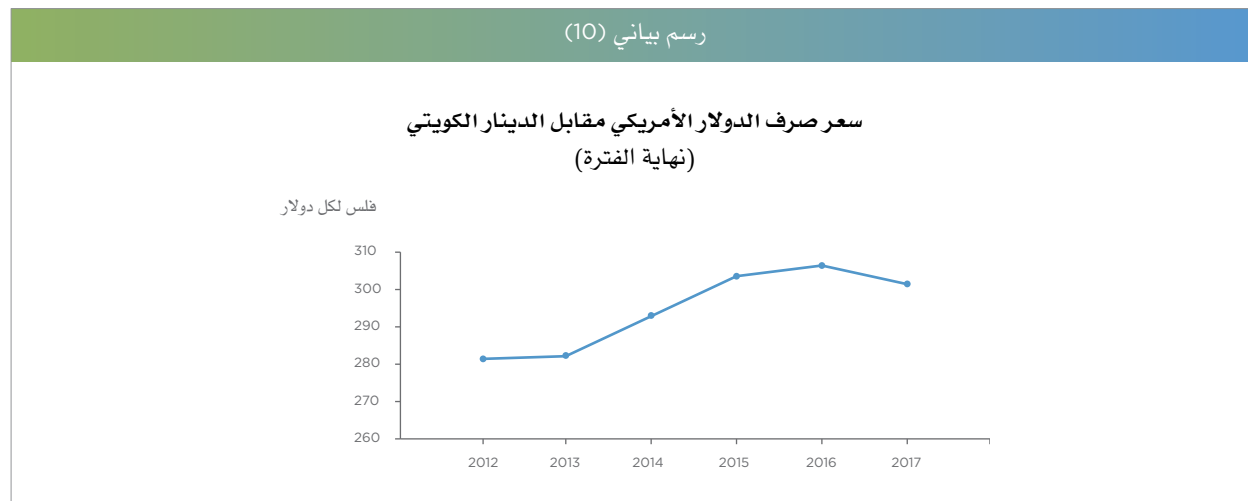
ويتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي أبرز التطورات التي شهدتها الإجماليات والمؤشرات النقدية الرئيسية خلال عام 2017، وأبرز التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية، وذلك على النحو التالي:

1. تطورات سعر صرف الدينار الكويتي:

واصل بنك الكويت المركزي خلال عام 2017 تطبيق نظام سعر صرف الدينار الكويتي المعمول به اعتباراً من 20 مايو 2007، والقائم على ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة خاصة موزونة من عملات أهم الدول التي ترتبط معها دولة الكويت بعلاقات تجارية ومالية رئيسية. ويساهم نظام سلة العملات في المحافظة على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الأخرى، الأمر الذي يعزز قدرة البنك المركزي على رسم وتنفيذ سياسته النقدية الرامية إلى الحد من الضغوط التضخمية المستوردة، لاسيما تلك الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية في الأسواق العالمية من جهة، وتوفير الأجواء الداعمة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي المستدام من جهة أخرى.

فعلى صعيد التغيرات في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي من جهة، وبعض العملات الرئيسية الأخرى من جهة أخرى، في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق (جدول 12)، فيلاحظ تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بما قيمته 4.4 فلساً ومعدله 1.43%، كما سجل سعر صرف الدولار الأمريكي خلال ذات الفترة تراجعاً مقابل كل من الجنيه الإسترليني بما نسبته 8.46%، واليورو بما نسبته 12.12%، والفرنك السويسري بما نسبته 4.16%، والين الياباني بما نسبته 3.86%.

رسم بياني (10)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (12)

أسعار صرف الدولار الأمريكي مقابل كل من الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق

نهاية الفترة	دينار كويتي ⁽¹⁾	اليورو	ين ياباني	فرنك سويسري	جنيه إسترليني
2016	306.15	0.955	117.63	1.028	0.814
2017	301.75	0.839	113.080	0.985	0.745
التغير	4.400-	0.115	4.550-	0.0428-	0.068-
معدل التغير (%)	1.43-	12.12-	3.868-	4.165-	8.466-

⁽¹⁾ بالفلس.

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي من واقع التداولات اليومية خلال عام 2017 كانت ضمن هوامش ضيقة نسبياً، حيث بلغ الفرق بين أعلى سعر وأدنى سعر للدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي نحو 1.81%، أما مقابل العملات الرئيسية الأخرى فتشير البيانات إلى تقلبات ملموسة، حيث وصلت إلى معدلات بلغت 67.88% مقابل الجنيه الإسترليني، و28.11% مقابل اليورو، و9.4% مقابل الين الياباني، و8.8% مقابل الفرنك السويسري (جدول 13).

جدول (13)
سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي
وبعض العملات الرئيسية من واقع التداولات اليومية خلال عام 2017

العملات	أعلى	أدنى	الفرق	التغير %
دينار كويتي (فلس)	306.350	300.900	5.450	1.811
جنيه إسترليني	1.2346	0.7354	0.4992	67.8814
اليورو	1.0644	0.8308	0.234	28.117
فرنك سويسري	1.0278	0.9445	0.0833	8.8195
ين ياباني	118.005	107.860	10.145	9.406

المصدر: بنك الكويت المركزي.

2- تطورات عرض النقد:

تُشير البيانات (جدول 14، ورسم بياني 11) إلى تسارع وتيرة النمو في مستويات السيولة المحلية خلال عام 2017، حيث ارتفع عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى نحو 37147.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 محققاً ارتفاعاً قيمته نحو 1369.1 مليون دينار ونسبته 3.8%، وذلك بعد ارتفاع قيمته 1238.2 مليون دينار ونسبته 3.6% في نهاية عام 2016.

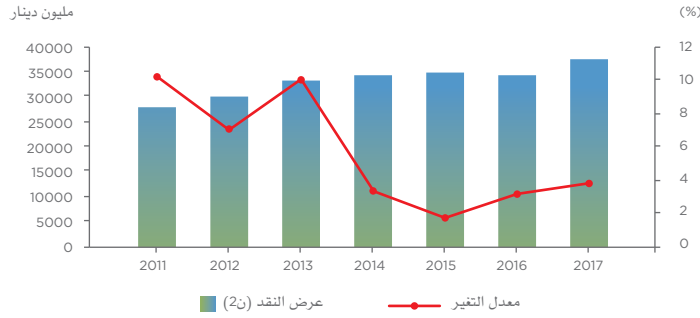
جدول (14)
تطور إجماليات عرض النقد
(مليون دينار)

البيان	2016	2017	تغير نهاية عام 2017 عن نهاية العام السابق	
			قيمة	التغير %
الكتلة النقدية (ن1)	9755.3	10167.4	412.1	4.2
ومنها: النقد المتداول	1645.6	1746.8	101.2	6.1
شبه النقد	26023.5	26980.5	957	3.7
الودائع بالدينار (بخلاف الودائع تحت الطلب)	23101.4	24246.9	1145.6	5
الودائع بالعملات الأجنبية	2922.1	2733.5	188.6-	6.5-
عرض النقد بالمفهوم الواسع (ن2)	35778.7	37147.9	1369.1	3.8
الودائع لدى شركات الاستثمار (ن1)	6.1	-		
عرض النقد بالمفهوم الأوسع (ن3)	35784.9	37147.9	1363	3.8

(1) ودايع القطاع الخاص لدى شركات الاستثمار التي تقبل الودائع بحكم نظمها الأساسية.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء النمو المشار إليه في عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) خلال عام 2017 نتيجةً للارتفاع في كلٍ من شبه النقد بما قيمته 957 مليون دينار ونسبته 3.7%، والكتلة النقدية (المفهوم الضيق لعرض النقد ن1) بنحو 412,1 مليون دينار ونسبة 4.2%.

تطورات عرض النقد (ن2)



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وجاء الارتفاع الذي شهدته شبه النقد خلال عام 2017 محصلةً للارتفاع في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية المحررة بالدينار الكويتي (بخلاف الودائع تحت الطلب) بما قيمته 6,1145 مليون دينار ونسبته 5%، والانخفاض في أرصدة ودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى تلك البنوك بنحو 188.6 مليون دينار ونسبة 6.5% (جدول 15).

جدول (15)

أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية لعام 2017
(القيمة بالمليون دينار، نهاية الفترة)

البيان	2016	2017	تغير نهاية عام 2016 عن نهاية العام السابق	
			القيمة	التغير (%)
الودائع الدينارية	31211.0	32667.6	1456.5	4.7
تحت الطلب	8109.7	8420.7	311.0	3.8
الادخار	4652.8	4855.8	203.1	4.4
لأجل	18448.6	19391.1	942.5	5.1
شهادات الإيداع	-	-	-	-
الودائع بالعملات الأجنبية	2922.1	2733.5	188.6-	6.5-
الإجمالي	34133.2	35401.1	1267.9	3.7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وضمن الوضع النقدي المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية خلال عام 2017، تُشير البيانات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في تغيرات عرض النقد - وهي العوامل المتمثلة في التغيرات التي تطرأ على عناصر كل من صافي الموجودات المحلية وصافي الموجودات الأجنبية للجهات المذكورة (الجدولان 16 و17) - إلى أن الزيادة المشار إليها آنفاً في عرض النقد (ن2) خلال عام 2017، قد جاءت محصلةً للارتفاع في صافي الموجودات المحلية للجهات المذكورة بنحو 1861.6 مليون دينار ونسبة 9.9% من جهة، وانخفاض صافي الموجودات الأجنبية لتلك الجهات بنحو 492.3 مليون دينار ونسبة 2.9% من جهة أخرى.

وجاء الارتفاع المشار إليه في صافي الموجودات المحلية للبنك المركزي والبنوك المحلية مدفوعاً بالدرجة الأساسية بنمو كل من مطالب البنوك المحلية على الحكومة ومطالب البنوك المحلية على القطاع الخاص والتي سجلت ارتفاعاً بما قيمته 1772.2 مليون دينار ونسبته 53.9%¹، وبما قيمته 1024.2 مليون دينار ونسبته 2.8% على التوالي في نهاية عام 2017 مقارنةً بالعام السابق (والتي يحدث ارتفاعها أثراً توسعياً على نمو عرض النقد (ن2)) وبدرجة أعلى من النمو في كل من صافي الموجودات المحلية ضمن بند «أخرى» وأرصدة ودائع وحسابات الحكومة بما قيمته 99.2 مليون دينار ونسبته 0.8%، وبما قيمته 835.6 مليون دينار ونسبته 10.9% على التوالي في نهاية عام 2017 مقارنةً بالعام السابق (والتي يحدث ارتفاعها أثراً انكماشياً على نمو عرض النقد (ن2)).

(1) بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016

جدول (16)
العوامل المؤثرة في تغير عرض النقد (ن2)
(القيمة بالمليون دينار)

المساهمة في معدل نمو عرض النقد (%) (1)	التغير		2017	2016	البيان
	(%)	القيمة			
3.7	3.8	1369.2	37147.9	35778.7	عرض النقد (ن2)
5.1	9.9	1861.6	20643	18781.4	صافي الموجودات المحلية:
4.8	53.9	1772.2	5059.1	3286.9	المطالب على الحكومة (2)
2.8	2.8	1024.2	37225.4	36201.2	المطالب على القطاع الخاص:
2.2-	10.9	835.6	8492.6	7656.9	ودائع وحسابات الحكومة
0.3-	0.8	99.2	13149	13049.8	البنود الأخرى (صافي)
1.3-	2.9-	492.3-	16504.9	16997.2	صافي الموجودات الأجنبية:
1.7	7.3	636.8	9329.6	8692.7	البنك المركزي
3-	13.5-	1129.1-	7175.4	8303.5	البنوك المحلية

المصدر: بنك الكويت المركزي.

(1) تُعبر الإشارة السالبة عن التأثير الانكماشى على نمو عرض النقد (ن2)، في حين تُعبر الإشارة الموجبة عن التأثير التوسعي على نمو عرض النقد (ن2).
(2) بدأت عمليات التورق للدين العام في أبريل 2016، ولا تتضمن أرصدة التورق لأدوات الدين العام للبنوك المحلية العوائد عليها، كما أنها لا تتضمن عمليات التورق الحكومي لأكثر من سنة المقتاة من البنوك الإسلامية.

أما الانخفاض المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك المحلية (جدول 17) فقد جاء محصلةً للانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يعادل نحو 1129.1 مليون دينار ونسبة 13.5%، والارتفاع في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي بما يعادل نحو 636.8 مليون دينار ونسبة 7.3%.

وجاء الارتفاع المذكور في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي محصلةً للارتفاع في إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما يعادل 18.5 مليون دينار ونسبة 9.4%) من جهة، والارتفاع في إجمالي الموجودات الأجنبية (بما يعادل 618.4 مليون دينار ونسبة 7%) من جهة أخرى. وفي المقابل جاء الانخفاض في صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك المحلية نتيجةً لارتفاع إجمالي موجوداتها الأجنبية (بما يعادل 102.6 مليون دينار ونسبة 0.8%)، وانخفاض إجمالي مطلوباتها الأجنبية (بما يعادل 1231.7 مليون دينار وبما نسبته 22%).

جدول (17)
صافي الموجودات الأجنبية المجمع للبنك المركزي والبنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

التغير (%)	القيمة	نهاية عام 2017			نهاية عام 2016			البيان
		الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	الصافي	المطلوبات الأجنبية	الموجودات الأجنبية	
7.3	636.9	9329.6	178.3	9507.9	8692.7	196.8	8889.5	البنك المركزي
13.5-	1129.1-	7175.4	5595.9	12771.2	8303.5	4364.2	12668.7	البنوك المحلية
2.9-	492.2-	16505	5774.2	22279.2	16997.2	4561.0	21558.2	الإجمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. تطورات الائتمان المصرفي:

تشير البيانات (جدول 18) إلى ارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة، وذلك بما قيمته 1091.1 مليون دينار ونسبته 3.2%، لتصل إلى نحو 35398.5 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل نحو 34307.4 ملايين دينار في نهاية عام 2016، بعد أن سجلت تلك الأرصدة ارتفاعاً في نهاية عام 2016 بلغت قيمته 972.2 مليون دينار ونسبته 2.9%.

وتستحوذ أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الشخصية على ما نسبته 42.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية، وتشير تفاصيل التسهيلات الائتمانية الشخصية إلى ارتفاع الأرصدة الموجهة إلى القروض المسطحة (بما قيمته 886.9 مليون دينار ونسبته 8.8%) من جهة، وانخفاض الأرصدة الموجهة إلى أرصدة التسهيلات لشراء الأوراق المالية (بما قيمته 218.4 مليون دينار ونسبته 7.6%)، والقروض الاستهلاكية (بما قيمته 56.6 مليون دينار ونسبته 4.9%) من جهة أخرى. وبلغت أرصدة التسهيلات الائتمانية الشخصية نحو 15067.1 مليون دينار واستحوذت على نحو 57.7% من الزيادة في إجمالي التسهيلات الائتمانية بنهاية عام 2017.

وجاء باقي الارتفاع في أرصدة التسهيلات الائتمانية محصلةً للارتفاع في أرصدة التسهيلات المقدمة لكل من قطاع النفط الخام والغاز (بقيمة 262.2 مليون دينار ونسبة 24.7%)، وقطاع العقار (بقيمة 212.9 مليون دينار ونسبة 2.7%)، وقطاع "أخرى" (بقيمة 202.2 مليون دينار ونسبة 8.7%)، وقطاع التجارة (بقيمة 195.1 مليون دينار ونسبة 6.2%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بقيمة 1.9 مليون دينار ونسبة 14.4%)، وقطاع الخدمات العامة (بقيمة 1.0 مليون دينار ونسبة 0.8%) من جهة، والانخفاض في أرصدة التسهيلات المقدمة لكل من قطاع الإنشاء (بقيمة 235.5 مليون دينار ونسبة 11.3%)، وقطاع مؤسسات مالية غير البنوك (بقيمة 164.4 مليون دينار ونسبة 11.1%)، وقطاع الصناعة (بقيمة 13.2 مليون دينار ونسبة 0.7%) من جهة أخرى.

جدول (18)

تطور أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	الرصيد في نهاية عام		تغير نهاية عام 2017 عن نهاية العام السابق	
	2016	2017	القيمة	التغير (%)
التجارة	3146.8	3341.9	195.1	6.2
الصناعة	1889.0	1875.8	-13.2	-0.7
الإنشاء	2093.3	1857.8	-235.5	-11.3
الزراعة وصيد الأسماك	12.9	14.8	1.9	14.4
المؤسسات المالية (غير البنوك)	1483.1	1318.5	-164.6	-11.1
التسهيلات الشخصية:	14437.9	15067.1	629.2	4.4
- القروض الاستهلاكية	1148.2	1091.5	-56.6	-4.9
- القروض المسطحة	10085.8	10972.6	886.9	8.8
- شراء أوراق مالية	2882.1	2663.6	-218.4	-7.6
- أخرى	321.9	339.3	17.4	5.4
العقار	7758.7	7971.5	212.9	2.7
النفط الخام والغاز	1060.6	1322.8	262.2	24.7
الخدمات العامة	113.8	114.7	1.0	0.8
أخرى	2311.3	2513.5	202.2	8.7
المجموع	34307.4	35398.5	1091.1	3.2

المصدر: بنك الكويت المركزي.

من جانب آخر، تشير البيانات المتوافرة (جدول 19) عن اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة التي تم إبرامها بالدينار الكويتي مع المقيمين خلال عام 2017 إلى وضع الطلب على الائتمان المصرفي خلال العام المذكور. وتتضمن هذه التسهيلات كلاً من حدود التسهيلات الممنوحة إلى عملاء جدد، وكذلك التجديد و/أو التغيير في حدود التسهيلات الممنوحة لعملاء حاليين، ويُستدل من البيانات المتوافرة على أن قيمة تلك الاتفاقيات قد ارتفعت في نهاية عام 2017 بما قيمته 6531.1 مليون دينار ونسبته 28.7% لتصل إلى نحو 29260.3 مليون دينار، وذلك مقارنةً بما قيمته 22729.2 مليوناً في نهاية عام 2016.

وجاء ذلك الارتفاع محصلةً للارتفاع في قيمة اتفاقيات التسهيلات الائتمانية المبرمة ضمن كل من قطاع العقار (بما قيمته 2165.5 مليون دينار ونسبته 31.8%)، وقطاع التسهيلات الشخصية (بما قيمته 1262.8 مليوناً ونسبته 23.1%)، وقطاع "أخرى" (بما قيمته 840.0 مليون دينار ونسبته 53.2%) وقطاع التجارة (بما قيمته 766.3 مليون دينار ونسبته 27.4%)، وقطاع المؤسسات المالية بخلاف البنوك (بما قيمته 599.5 مليون دينار ونسبته 33.9%)، وقطاع النفط الخام والغاز (بما قيمته 418.2 مليون دينار ونسبته 38.4%)، وقطاع الخدمات العامة (بما قيمته 357.2 مليون دينار ونسبته 1008.7%)، وقطاع الإنشاء (بما قيمته 298.7 مليون دينار ونسبته 21.3%)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك (بما قيمته 11.0 مليون دينار ونسبته 104.8%) من جهة، والانخفاض في قطاع الصناعة (بما قيمته 188.3 مليون دينار ونسبته 11.7%) من جهةٍ أخرى.

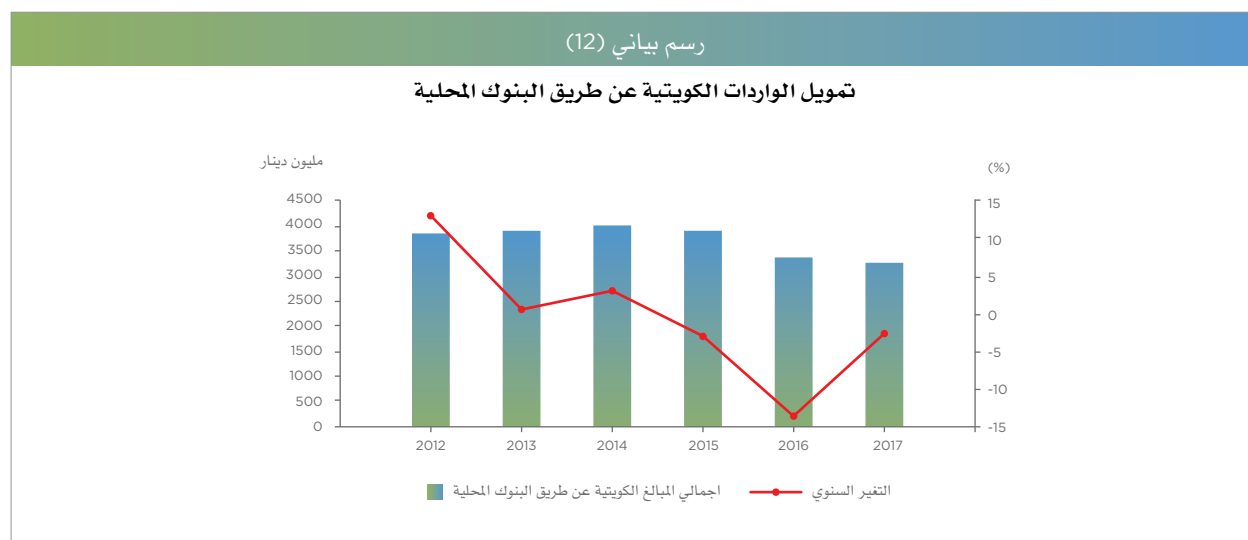
جدول (19)

تطور اتفاقيات التسهيلات الائتمانية الجديدة المبرمة بالدينار الكويتي مع المقيمين
(القيمة بالمليون دينار)

القطاع	الرصيد في نهاية عام		تغير نهاية عام 2017 عن نهاية العام السابق	
	2017	2016	القيمة	التغير (%)
التجارة	3566.7	2800.4	766.3	27.4
الصناعة	1423.2	1611.6	-188.3	-11.7
الإنشاء	1701.8	1403.1	298.7	21.3
الزراعة وصيد الأسماك	21.6	10.5	11.0	104.8
المؤسسات المالية (غير البنوك)	2366.0	1766.4	599.5	33.9
التسهيلات الشخصية:	6723.9	5461.1	1262.8	23.1
- القروض الاستهلاكية	567.2	707.6	-140.4	-19.8
- أخرى	6156.7	4753.5	1403.2	29.5
العقار	9139.6	6974.1	2165.5	31.1
النفط الخام والغاز	1506.9	1088.7	418.2	38.4
الخدمات العامة	392.6	35.4	357.2	1008.7
أخرى	2418.0	1578.0	840.0	53.2
المجموع	29260.3	22729.2	6531.1	28.7

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وعلى صعيد البيانات الخاصة بتمويل الواردات السلعية للقطاع الخاص الكويتي، فتشير البيانات (الرسم البياني 12) إلى أن إجمالي قيمة المبالغ المدفوعة عن طريق البنوك المحلية لتمويل تلك الواردات قد انخفض بنحو 85.6 مليون دينار ونسبة 2.5%، ليبلغ نحو 3276.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 3362.0 مليون دينار خلال عام 2016.



وجاء الانخفاض المذكور في قيمة تمويل الواردات بين عامي 2016 و2017 محصلةً لانخفاض قيمة التمويل بكل من الدولار الأمريكي (من نحو 1811.6 مليون دينار إلى نحو 1731.9 مليون دينار)، والين الياباني (من نحو 121.6 مليون دينار إلى نحو 71.2 مليون دينار)، والجنيه الإسترليني (من نحو 29.1 مليون دينار إلى نحو 26.3 مليوناً)، واليورو (من نحو 306.6 ملايين دينار إلى نحو 292.7 مليون دينار)، هذا من جهة، وارتفاع قيمة ذلك التمويل للواردات بكل من الفرنك السويسري (من نحو 4.0 ملايين دينار إلى نحو 4.5 ملايين دينار)، ومجموعة العملات الأخرى (من نحو 1089.2 مليون دينار إلى نحو 1149.7 مليون دينار) من جهةٍ أخرى فيما بين العامين المذكورين.

ونتيجةً لذلك، انخفضت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بكل من الدولار الأمريكي (من 53.9% إلى 52.9%)، والين الياباني (من 3.6% إلى 2.2%)، والجنيه الإسترليني (من 0.9% إلى 0.8%)، واليورو (من 9.1% إلى 8.9%)، وارتفعت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات، بمجموعة العملات الأخرى (من 32.4% إلى 35.1%)، بينما استقرت الأهمية النسبية لقيمة المدفوعات بالفرنك السويسري عند نحو 0.1% خلال عام 2017.

4. تطورات أسعار الفائدة المحلية:

ضمن إطار متابعة بنك الكويت المركزي لتطورات مستويات أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي من جهة، واتجاهات أسعار الفائدة على العملات العالمية الرئيسية من جهة أخرى، قام بنك الكويت المركزي برفع سعر الخصم لديه بمقدار 0.25 نقطة مئوية في تاريخ 16 مارس 2017 ليصل إلى 2.75% وذلك عن مستواه البالغ 2.5%، حيث كان آخر تغيير أجراه بنك الكويت المركزي لسعر الخصم بتاريخ 15 ديسمبر 2016 ارتفاعاً مقداره 25 نقطة أساس (جدول 20).

كما استمر بنك الكويت المركزي خلال عام 2017 في تطبيق هيكل أسعار الفائدة المحلية بالدينار الكويتي الذي بدأ العمل به منذ 30 مارس 2008، والذي يقضي بأن يكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والقروض المسطحة (الإسكانية) المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على ثلاث نقاط مئوية تُضاف إلى سعر الخصم. وبالنسبة للقروض المسطحة (الإسكانية) فإنها تُمنح بأسعار فائدة ثابتة على أن يتضمن عقد القرض بنداً ينص على قيام الجهة المقرضة بمراجعة سعر الفائدة المطبق كل خمس سنوات خلال أجل القرض، ليكون سعر الفائدة الذي يطبق عند المراجعة متماشياً مع سعر الخصم المحدد من البنك المركزي لذلك التاريخ لهذا النوع من القروض، وعلى أن لا يتجاوز مقدار التغيير في سعر الفائدة نقطتين مؤويتين زيادةً أو نقصاناً عن سعر الفائدة المطبق بمقتضى عقد القرض قبل التغيير. أما فيما يتعلق بالأنواع الأخرى من القروض، فيكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة الاتفاقية على جميع صور الإقراض التجاري وصور الإقراض الأخرى المحررة بالدينار الكويتي بما لا يزيد على نقطتين ونصف النقطة المئوية فوق سعر الخصم على صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي لا تزيد مدتها على سنة. ويكون الحد الأقصى سنوياً لسعر الفائدة بالدينار بما لا يزيد على أربع نقاط مئوية فوق سعر الخصم على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي والتي تزيد مدتها على سنة.

جدول (20)

تطور هيكل أسعار الفائدة المحلية على الدينار الكويتي (% سنوياً)

الحدود القصوى لأسعار الفائدة الاتفاقية على جميع صور معاملات الإقراض المحررة بالدينار الكويتي				نهاية الفترة
القروض الاستهلاكية	معاملات الإقراض التي تزيد مدتها على سنة	معاملات الإقراض التي لا تزيد مدتها على سنة	سعر الخصم	
	المعدل	المعدل	المعدل	
5.00	6.00	4.5	2.00	2013
5.00	6.00	4.5	2.00	2014
5.25	6.25	4.75	2.25	2015
5.5	6.5	5.0	2.50	2016
5.75	6.75	5.25	2.75	2017

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتشير بيانات متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بالدينار الكويتي لدى البنوك المحلية خلال عام 2017 بالمقارنة مع عام 2016 إلى ارتفاع متوسطات أسعار الفائدة على تلك الودائع لجميع الأجل بنحو 0.454 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 0.868% إلى نحو 1.323%)، وبنحو 0.425 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 1.070% إلى نحو 1.495%). من جهة أخرى، ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لجميع الأجل خلال عام 2017 مقابل عام 2016، لترتفع بنحو 0.352 نقطة مئوية على ودائع استحقاق شهر (من نحو 0.278% إلى نحو 0.630%)، وبنحو 0.379 نقطة مئوية على ودائع استحقاق 3 أشهر (من نحو 0.409% إلى نحو 0.788%). وفي ضوء ذلك، فقد استمرت الهوامش القائمة فيما بين متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بكل من الدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية لصالح الدينار الكويتي، وذلك على النحو المبين في (جدول 21)، حيث بلغ الهامش نحو 0.693 نقطة مئوية مقابل نحو 0.591 نقطة مئوية في العام السابق للودائع لأجل شهر، ونحو 0.707 نقطة مئوية مقابل نحو 0.661 نقطة مئوية في العام السابق للودائع استحقاق 3 أشهر، إلى جانب ذلك شهدت متوسطات أسعار الفائدة على الودائع المتبادلة بالدينار الكويتي فيما بين البنوك المحلية ارتفاعاً لجميع الأجل خلال عام 2017، وذلك مقارنةً بمستوياتها خلال عام 2016.

جدول (21)

متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالدينار الكويتي والدولار الأمريكي لدى البنوك المحلية

الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل 3 أشهر (%)		الهامش لصالح الدينار	متوسطات أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل شهر (%)		الفترة
	بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي		بالدولار الأمريكي	بالدينار الكويتي	
0.462	0.288	0.750	0.399	0.164	0.563	2013
0.506	0.275	0.781	0.439	0.155	0.594	2014
0.519	0.269	0.789	0.464	0.154	0.619	2015
0.661	0.409	1.070	0.591	0.278	0.868	2016
0.707	0.788	1.495	0.693	0.630	1.323	2017

المصدر: بنك الكويت المركزي.

أما على صعيد أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام والتي يقوم بنك الكويت المركزي بإدارة إصداراتها (أذونات وسندات الخزنة والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية، فقد ارتفعت أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزنة استحقاق سنة واحدة إلى 2.25% في عام 2017 مقابل 1.50% في عام 2016. كما ارتفعت متوسطات أسعار الفائدة (العائد) على سندات الخزنة استحقاق سنتين إلى 2.5% في عام 2017 مقابل 1.875% في عام 2016، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة (العائد) على كل من سندات الخزنة استحقاق 3 سنوات، و5 سنوات، و7 سنوات، و10 سنوات إلى 2.625% مقابل 2.25%، و3.0% مقابل 2.75%، و3.375% مقابل 3.125%، و3.875% مقابل 3.625% خلال عام 2017 مقابل عام 2016 على الترتيب.

وعلى صعيد أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل، فقد شهدت أسعار الفائدة على تلك السندات استحقاق 3 أشهر ارتفاعاً لتبلغ نحو 1.625% خلال عام 2017 مقابل نحو 0.964% خلال عام 2016، كما ارتفعت أسعار الفائدة على سندات البنك المركزي والتورق المقابل استحقاق 6 أشهر لتصل إلى نحو 1.750% خلال عام 2017 مقابل نحو 1.143% خلال العام السابق.

5. إصدارات أدوات الدين العام، وسندات البنك المركزي:

أ. إصدار أدوات الدين العام:

يتولى بنك الكويت المركزي إدارة إصدارات أدوات الدين العام² (أذونات وسندات الخزانة الكويتية والتورق المقابل) نيابةً عن وزارة المالية. وقام بنك الكويت المركزي خلال عام 2017 بطرح 32 إصداراً من تلك السندات بلغت قيمتها الإسمية نحو 3100 مليون دينار (منها 7 إصدارات استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمتها الإسمية نحو 700 مليون دينار، و7 إصدارات استحقاق سنتين بلغت قيمتها الإسمية نحو 700 مليون دينار، و10 إصدارات استحقاق 3 سنوات بلغت قيمتها الإسمية نحو 1000 مليون دينار، و5 إصدارات استحقاق 5 سنوات بلغ مجموع قيمتها الإسمية 500 مليون دينار، وإصداران استحقاق 7 سنوات بلغت قيمتها الإسمية 150 مليون دينار، وإصداراً واحداً استحقاق 10 سنوات بلغت قيمته الإسمية 50 مليون دينار)، بينما استحق خلال الفترة ذاتها 20 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات، بلغ إجمالي قيمها الإسمية نحو 1600 مليون دينار (منها 18 إصداراً استحقاق سنة واحدة بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 1500 مليون دينار، وإصداراً واحداً استحقاق سنتين بلغت قيمتهما الإسمية نحو 50 مليون دينار، وإصداراً واحداً استحقاق 5 سنوات بلغت قيمته الإسمية 50 مليون دينار)، وقد ترتب على ذلك ارتفاع الرصيد القائم لسندات الخزانة إلى نحو 4767.3 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أما فيما يتعلق بتوزيع الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام بين مختلف الجهات المقتنية للأدوات المذكورة في نهاية عام 2017، فتشير البيانات إلى أن الارتفاع الذي شهده إجمالي الأرصدة القائمة لأدوات الدين العام انعكس في ارتفاع رصيد مقتنيات البنوك المحلية بما قيمته 1500 مليون دينار ونسبته 45.9%، وذلك من نحو 3267.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 4767.3 مليون دينار في نهاية عام 2017، حيث شكّل ذلك الرصيد ما نسبته 100% من الإجمالي في نهاية العام المذكور.

جدول (22)
تطورات أدوات الدين العام
(مليون دينار)

البيان	2015	2016 ⁽¹⁾	2017
الإصدارات:	1250.0	2950	3100
سندات الخزانة والتورق المقابل	1250.0	2950	3100
الاستحقاقات:	1250.0	1270	1600
سندات الخزانة والتورق المقابل	1250.0	1270	1600
الأرصدة بنهاية الفترة:	1587.3	3267.3	4767.3
سندات الخزانة والتورق المقابل	1587.3	3267.3	4767.3

⁽¹⁾ بدأت عمليات التورق للدين العام ابتداءً من إبريل 2016.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

ب. إصدارات سندات البنك المركزي والتورق المقابل:

في إطار جهوده في مجال إدارة مستويات السيولة المحلية، يقوم بنك الكويت المركزي بإصدار «سندات بنك الكويت المركزي» والتي تكون آجال استحقاقاتها لفترة ثلاثة أشهر وستة أشهر ويقتصر شراؤها على البنوك المحلية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته، وفي هذا الإطار قام بنك الكويت المركزي خلال عام 2017 بطرح 38 إصداراً من السندات والتورق المقابل بلغ إجمالي قيمتها الإسمية نحو 7825 ملايين دينار (منها 24 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4505 ملايين دينار، و14 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 3320 مليون دينار) (جدول 23).

(2) بدأت عمليات التورق للدين العام ابتداءً من إبريل 2016.

جدول (23)
تطورات سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
(مليون دينار)

2017	2016	2015	البيان
7825	8405	9500	الإصدارات:
4505.0	5795	6540.0	3 أشهر
3320.0	2610.0	2960.0	6 أشهر
38	40	41	عدد الإصدارات:
24	28	29	3 أشهر
14	12	12	6 أشهر
7740	8715	9569	الاستحقاقات:
4740.0	5875.0	6850.0	3 أشهر
3000.0	2840.0	2719.0	6 أشهر
38	40	41	عدد الاستحقاقات:
25	28	30	3 أشهر
13	12	11	6 أشهر
2883	3033	3884.3	الأرصدة بنهاية الفترة:
1200.0	1435.0	1515.0	3 أشهر
1570.0	1250.0	1480.0	6 أشهر
113	348	889	التورق مع البنك المركزي (سنة فأكتر)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفي الوقت ذاته، استحق 38 إصداراً من الإصدارات السابقة لتلك السندات وقيمة إسمية إجمالية بلغت نحو 7740 مليون دينار خلال عام 2017 (منها 25 إصداراً استحقاق 3 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 4740 مليون دينار، و13 إصداراً استحقاق 6 أشهر بلغ مجموع قيمها الإسمية نحو 3000 مليون دينار)، ونجم عن هذه التطورات ارتفاع الرصيد القائم ليصل إلى نحو 2883 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 3033 مليوناً في نهاية العام السابق.

6. نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية:

شهد نشاط سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية بالدينار الكويتي انخفاضاً خلال عام 2017، لتصل قيمة المعاملات في هذا السوق إلى نحو 89855.6 مليون دينار مقابل نحو 94988.9 مليون دينار خلال عام 2016، بانخفاض قيمته 5133.3 مليون دينار ونسبته 5.4% (جدول 24)، وتشير البيانات إلى انخفاض في الأهمية النسبية لقيمة المعاملات لأجل أكثر من ليلة ولغاية أسبوع إلى ما نسبته 44.1% مقابل ما نسبته 49.9% خلال عام 2016، فيما انخفضت لأجل أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر إلى ما نسبته 1.3% مقارنة بأهمية نسبية بلغت 1.8% خلال عام 2016. وفي المقابل شهدت الأهمية النسبية لقيمة المعاملات ارتفاعاً لأجل أكثر من أسبوع ولغاية شهر لتصل إلى ما نسبته 11.2% مقابل ما نسبته 6.6% خلال عام 2016.

جدول (24)

توزيع قيم عمليات سوق الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية*
بحسب فترات الاستحقاق
(القيمة بالمليون دينار)

2016		2016		فترة الاستحقاق
% للمجموع	القيمة	% للمجموع	القيمة	
43.0	38638.1	40.6	38587.5	ليلة واحدة
44.1	39583.6	49.9	47399.1	أكثر من ليلة واحدة ولغاية أسبوع
11.2	10089.8	6.6	6226.9	أكثر من أسبوع ولغاية شهر
1.3	1142.3	1.8	1700.6	أكثر من شهر ولغاية 3 أشهر
0.2	199.9	0.7	651.4	أكثر من 3 أشهر ولغاية 6 أشهر
0.2	201.9	0.4	423.3	أكثر من 6 أشهر
100	89855.6	100	94988.9	المجموع

* لا تشمل عمليات البنك المركزي.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

7. أرصدة حسابات البنوك المحلية مع البنك المركزي:

تبرز أرصدة الحسابات بين كل من بنك الكويت المركزي من جهة، والبنوك المحلية من جهة أخرى صافي أثر العمليات المتبادلة فيما بينهما، ويترتب على تلك العمليات مطالب للبنك المركزي على البنوك المحلية من جانب، ومطالب للبنوك المحلية على البنك المركزي من جانب آخر، الأمر الذي يعكس إما إمداداً صافياً للسيولة الدينارية من البنك المركزي إلى البنوك المحلية في حالة الاتجاه الموجب، أو امتصاصاً صافياً لفائض السيولة الدينارية يقوم به البنك المركزي بسحبها من البنوك المحلية في حالة الاتجاه السالب، وذلك في إطار جهود البنك المركزي لتنظيم مستويات السيولة المحلية (الجدول 25).

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن رصيد مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي قد شهد انخفاضاً في نهاية عام 2017 قيمته 84 مليون دينار ونسبته 1.8%، ليبليغ ذلك الرصيد نحو 4600.6 مليون دينار في نهاية ذلك العام مقابل نحو 4684.6 مليون دينار في نهاية عام 2016، وجاء ذلك الانخفاض محصلةً للانخفاض في رصيد كل من الودائع تحت الطلب للبنوك المحلية لدى البنك المركزي بما قيمته 269 مليون دينار ونسبته 28.6%، ورصيد مقتنيات البنوك المحلية من سندات البنك المركزي والتورق المقابل بما قيمته 149.3 مليون دينار ونسبته 4.9% من جهة، والارتفاع في رصيد ودائع البنوك المحلية لأجل والتورق المقابل لدى البنك المركزي بما قيمته 334.2 مليون دينار ونسبته 47.7% من جهة أخرى. ولم تسجل أية مطالب لبنك الكويت المركزي على البنوك المحلية في نهاية عام 2017.

جدول (25)
اتجاهات تطور أرصدة البنك المركزي بالدينار الكويتي مع البنوك المحلية
(القيمة بالمليون دينار)

الرصيد الصافي	مطالب البنك المركزي على البنوك المحلية				مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي				الفترة
	المجموع	ودائع وحسابات جارية لدى البنوك المحلية	الخصم وإعادة الخصم	تبادل العملات لأجل	المجموع	ودائع لأجل لدى البنك المركزي والتورق المقابل	سندات البنك المركزي والتورق المقابل	ودائع تحت الطلب	
4695.8-	-	-	-	-	4695.8	2217.9	1875.0	602.9	2015
4684.6-	-	-	-	-	4684.6	701.0	3041.8	941.9	2016
4600.6-	-	-	-	-	4600.6	1035.2	2892.5	672.9	2017

المصدر: بنك الكويت المركزي.

8. نشاط غرفة المقاصة في البنك المركزي:

تشير البيانات (جدول 26) إلى زيادة عدد عمليات المقاصة للشيكات المسحوبة على حسابات العملاء لدى البنوك المحلية، والتي أُجريت من خلال غرفة المقاصة في البنك المركزي خلال عام 2017 بنحو 144.6 ألف عملية وبنسبة 5.5%، ليصل إجمالي عدد تلك العمليات إلى نحو 2769.4 ألف عملية، بلغ إجمالي قيمتها نحو 15163.6 مليون دينار، وذلك مقابل نحو 2624.8 ألف عملية بلغ إجمالي قيمتها نحو 14087 مليون دينار خلال عام 2016، ليحقق إجمالي قيمة عمليات المقاصة خلال عام 2017 ارتفاعاً قيمته نحو 1076.7 مليون دينار ونسبته 7.6% عن مستوياته في عام 2016، وترتيباً على ذلك ارتفع متوسط قيمة العملية الواحدة (متوسط قيمة الشيك) بنحو 108.6 دينار وبنسبة 2% ليصل إلى نحو 5475.4 دينار لعام 2017 مقابل نحو 5366.9 دينار لعام 2016.

كما تشير البيانات إلى أن قيمة عمليات تسوية المدفوعات التي تمت فيما بين البنوك المحلية عن طريق الإشعارات الدائنة والمدينة من خلال نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات فيما بين المشاركين (KASSIP) قد حققت انخفاضاً بلغت قيمته 1 بليون دينار ونسبته 3.3% لتصل إلى نحو 289.9 بليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 299.9 بليون دينار خلال عام 2016.

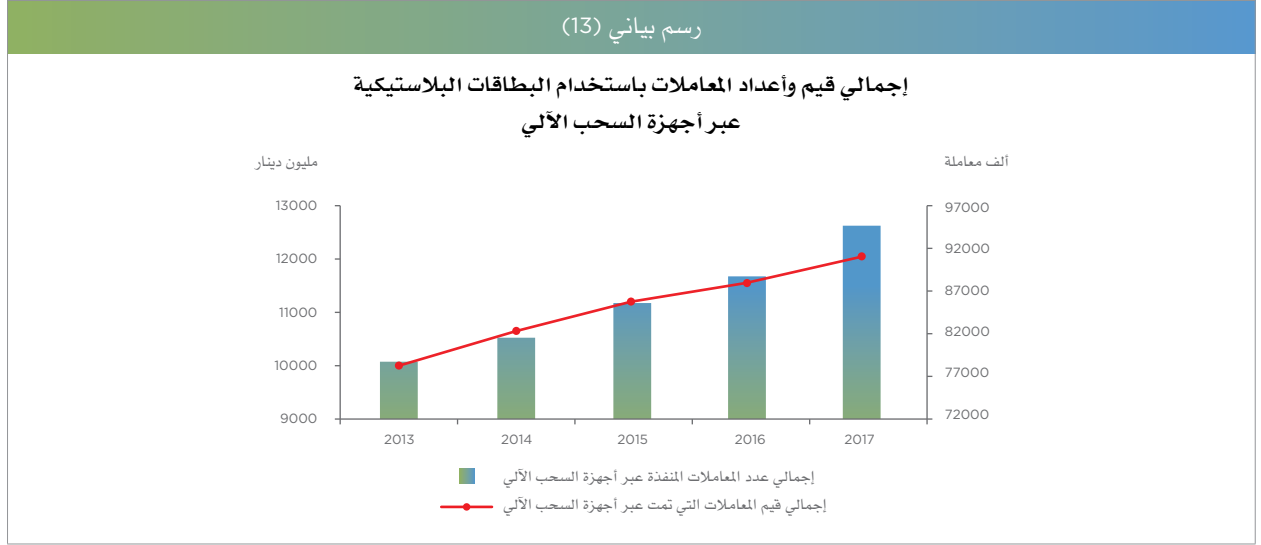
جدول (26)
عمليات المقاصة والتسويات فيما بين
البنوك المحلية

عمليات التسويات فيما بين البنوك المحلية (مليون دينار)	الشيكات			الفترة
	متوسط العملية (دينار)	عدد العمليات (ألف عملية)	القيمة الإجمالية (مليون دينار)	
273448.7	5604.0	2411.2	13512.2	2014
301795.8	5290.9	2504.5	13251.1	2015
299961.8	5366.9	2624.8	14087.0	2016
289959.5	5475.4	2769.4	15163.6	2017

المصدر: بنك الكويت المركزي.

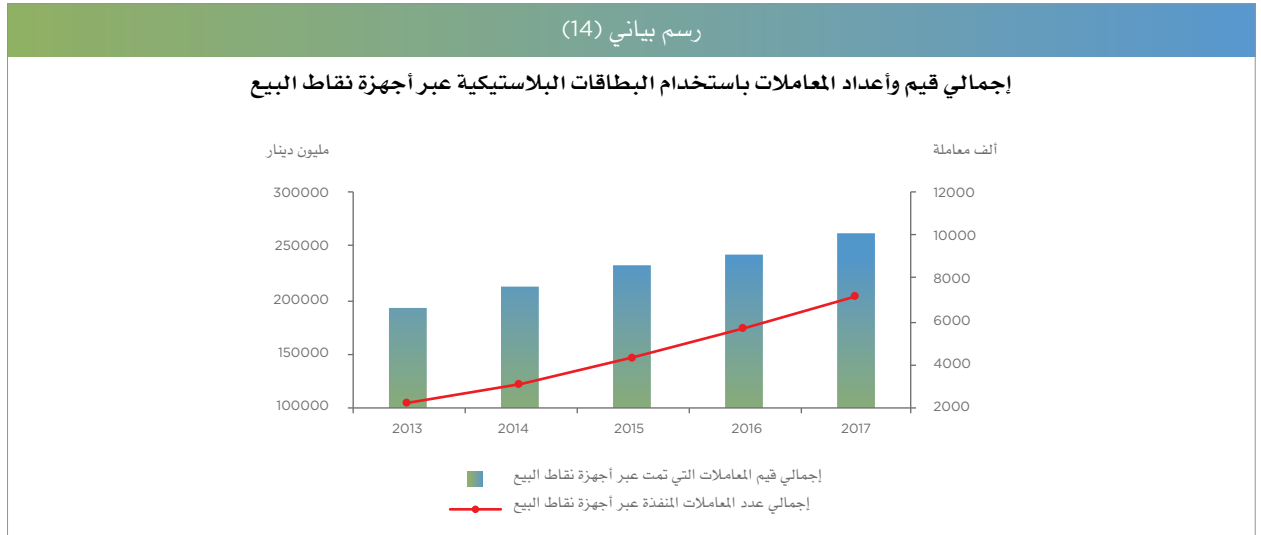
9. العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية:

تشير البيانات المتوافرة في مجال العمليات باستخدام البطاقات البلاستيكية (التي تشمل العمليات باستخدام بطاقات الائتمان وبطاقات السحب الآلي (المدينة) الصادرة عن البنوك المحلية وتلك الصادرة عن بنوك أجنبية وتم تمريرها محلياً) إلى ارتفاع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت وخارجها خلال عام 2017 بما نسبته 4.2% لتصل إلى نحو 12027.6 مليون دينار (موزعة على 95 مليون معاملة) مقابل نحو 11542.4 مليون دينار (موزعة على 89 مليون معاملة) خلال عام 2016.



وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة السحب الآلي داخل دولة الكويت خلال عام 2017 نحو 11664.8 مليون دينار (موزعة على 91 مليون معاملة) مقابل نحو 11113.5 مليون دينار (موزعة على 85 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 5%.

إلى جانب ذلك، ارتفع إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت وخارجها بنحو 917.4 مليون دينار وبنسبة 10.1% لتصل إلى نحو 10040.3 مليون دينار (موزعة على 204 ملايين معاملة) خلال عام 2017 مقابل نحو 9122.8 مليون دينار (موزعة على 174 مليون معاملة) خلال العام السابق.



وضمن ذلك، بلغ إجمالي قيم المعاملات التي تمت عبر أجهزة نقاط البيع داخل دولة الكويت خلال عام 2017 نحو 9122.2 مليون دينار (موزعة على 186 مليون معاملة) مقابل نحو 8271.3 مليون دينار (موزعة على 159 مليون معاملة) خلال العام السابق، وبارتفاع نسبته 10.3%.

وتشير بيانات عدد أجهزة السداد المستخدمة داخل دولة الكويت، والمتمثلة في أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي إلى ارتفاع عدد أجهزة نقاط البيع ليصل إلى 51072 جهاز في نهاية عام 2017 مقابل 46513 جهاز في نهاية عام 2016 وبارتفاع نسبته 9.8%، وارتفاع عدد أجهزة السحب الآلي في نهاية عام 2017 بما نسبته 5.6% ليصل إلى 2103 أجهزة مقابل 1991 جهاز في نهاية العام السابق.

10. التطورات في مجال الإشراف والرقابة المصرفية:

نستعرض فيما يلي أهم الإنجازات التي حققها البنك المركزي على صعيد تطوير نظم وقواعد الرقابة والإشراف خلال عام 2017، بما في ذلك أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة خلال السنة المذكورة للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته بالإضافة إلى الأعمال والأنشطة الأخرى:

أولاً: أهم التعليمات والتعاميم والضوابط الصادرة عن بنك الكويت المركزي للوحدات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابته:

1. في إطار مواصلة بنك الكويت المركزي لجهوده المستمرة بشأن مراجعة وتحديث تعليمات وضوابط العمل المصرفي بما يتماشى مع معايير الرقابة الدولية وأفضل الممارسات في المجال التنظيمي والإشرافي، فقد تم إصدار تعميمين إلى جميع البنوك المحلية وجميع شركات التمويل بشأن القواعد والضوابط الخاصة بالخبرة المطلوبة في المادة (68) من القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته.

2. تماشياً مع التطورات العالمية في مجال الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات في هذا المجال، ومع تنامي دور التقنيات المالية، فقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى لمشروع البيئة الرقابية التجريبية (Sandbox) والمتمثلة في إصدار مسودة تعليمات البيئة الرقابية التجريبية (regulatory Sandbox) وآلية العمل لتوفير بيئة الاختبار اللازمة للمنتجات والخدمات المبتكرة، ومن أجل تحقيق موازنة دقيقة لمقابلة المخاطر والمزايا من هذه الابتكارات الجديدة. وإن هذا الأسلوب من شأنه أن يساعد على تحجيم مثالب التقنيات المبتكرة دون تعريض النظام المالي بأكمله للمخاطر خلال المراحل المبكرة من الاستكشاف والتطوير.

3. في إطار الجهود التي يبذلها بنك الكويت المركزي في تعزيز متانة الأوضاع لوحدات الجهاز المصرفي والمالي المحلي ومراقبة الجهاز المصرفي في دولة الكويت فقد تم تطوير دليل إجراءات عمل خاص بفحص الشيكات وذلك بما يتناسب مع تطور الأنظمة المصرفية العالمية.

4. في إطار الجهود المتواصلة التي يبذلها بنك الكويت المركزي للارتقاء بأنشطة العمل المصرفي الإسلامي في دولة الكويت وتطوير تعليمات الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية تماشياً مع أفضل الممارسات في هذا الخصوص فقد استكمل البنك المركزي متابعة تطبيق البنوك الكويتية الإسلامية، من خلال تقارير ربع سنوية خلال عام 2017، للتعليمات الصادرة بتاريخ 2016/12/20 بشأن «حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية» والتي تم الالتزام بتطبيقها كاملاً في 2018/1/1.

ويأتي إصدار هذه التعليمات في ضوء التطور الكبير في الصناعة المصرفية الإسلامية، وما شهده القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت من تطورات في حجم ونوعية عملياته، الأمر الذي تبرز معه الأهمية البالغة لحوكمة الرقابة الشرعية لكل بنك إسلامي وللقطاع المصرفي ككل، كإحدى الركائز المهمة للاستقرار المالي.

ثانياً: أعمال وأنشطة أخرى:

1. في إطار حرص بنك الكويت المركزي على تنمية قدرات العاملين في القطاعات الخاضعة لرقابته وتحقيق الإدراك الكامل للمتطلبات الرقابية لديهم، نظم بنك الكويت المركزي في هذا الإطار وللعام الثالث على التوالي ورشة عمل تحت عنوان «متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» موجهة إلى مسؤولي وموظفي جميع البنوك المحلية وشركات الصرافة العاملة في دولة الكويت خلال الفترة من 21 - 23 نوفمبر 2017.

وتناولت الورشة أيضاً متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق المتطلبات الواردة بالتوصيات الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) واتساقاً مع أحكام القانون رقم (106) لسنة 2013 الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والقرارات الوزارية المعمول بها بدولة الكويت والتعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي بتاريخ 2013/7/23، كما تناولت متطلبات القرار الوزاري رقم (5) لسنة 2014 الصادر بشأن اللائحة التنفيذية الصادرة في مجال تطبيق قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب، والضوابط الإرشادية التي أصدرتها لجنة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بوزارة الخارجية في هذا الصدد.

2. في إطار تطوير العمل المصرفي والمالي الإسلامي وتنمية القدرات والجوانب المهنية والمعرفية بهذا العمل للعاملين بالقطاع المصرفي والمالي والمهتمين بالصناعة المصرفية الإسلامية، فقد عقد بنك الكويت المركزي ورشة عمل خلال الفترة من 7 إلى 8 مايو 2017 وذلك في مقر بنك الكويت المركزي وبالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهي الجهة الرائدة في مجال إصدار المعايير الشرعية ومعايير الحوكمة وأخلاقيات العمل بالإضافة إلى معايير المحاسبة والمراجعة. هذا وقد شارك بالورشة كل من هيئة أسواق المال والبنوك المحلية الإسلامية وشركات الاستثمار والتمويل الإسلامية ومكاتب المحاسبة والمراجعة ومكاتب التدقيق والاستشارات الشرعية. وتناولت الورشة المراحل الفنية لإصدار المعايير وأهميتها وتطبيقاتها، كما عرضت أهم المعايير الشرعية ومعايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات.

المؤشرات المالية
للجهاز المصرفي والمالي



المؤشرات المالية للجهاز المصرفي والمالي

يستعرض هذا الجزء من التقرير الاقتصادي لعام 2017 بعض أبرز المؤشرات المالية المجمعّة لوحدات القطاع المصرفي والمالي من بنوك محلية (تقليدية، ومتخصصة، وإسلامية، تشمل البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية في دولة الكويت)، وشركات الاستثمار المحلية (التقليدية، والإسلامية)، وشركات الصرافة، وذلك للتعرف على تطورات تلك المؤشرات بما تعكسه عن الأوضاع المالية لمجموعات تلك الوحدات.

جدول (27)

تطور هيكل الجهاز المصرفي

نهاية الفترة	البنوك المحلية			
	عدد المكاتب الرئيسية	عدد الفروع المحلية	عدد الفروع الخارجية	عدد مكاتب التمثيل
2015	23	401	16	421
2016	23	409	16	429
2017	23	408	15	426

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ويتكون الهيكل المؤسسي للجهاز المصرفي والمالي المحلي الخاضع لإشراف ورقابة بنك الكويت المركزي من 130 وحدة مسجلة لديه كما في نهاية عام 2017، وتشمل 23 بنكاً محلياً منها 5 بنوك تقليدية و5 بنوك إسلامية، وبنك واحد متخصص، و12 فرعاً لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي، و68 شركة استثمار (منها 39 شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) تخضع لرقابة مشتركة مع هيئة أسواق المال، وشركة تمويل تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقتصر رقابة بنك الكويت المركزي على نشاط التمويل الذي تمارسه تلك الشركات، و42 شركة صرافة. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 بإنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، فقد انتقلت المهام الرقابية على صناديق الاستثمار وعلى شركات الاستثمار باستثناء نشاط التمويل إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 13 سبتمبر 2011.

الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية

بلغ إجمالي عدد الفروع المحلية للبنوك المحلية 408 فروع في نهاية عام 2017، مقابل 409 فرعاً في نهاية العام السابق، كما بلغ عدد الفروع الخارجية للبنوك المحلية 15 فرعاً خارجياً خلال عام 2017 مقابل 16 فرعاً خارجياً خلال عام 2016، كما شهدت أعداد مكاتب التمثيل لتلك البنوك في الخارج انخفاضاً خلال عام 2017 ليبلغ عددها 3 مكاتب تمثيل مقابل 4 مكاتب تمثيل خلال عام 2016.

وبلغ إجمالي الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية (لا تتضمن بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة للبنوك المحلية) في نهاية عام 2017 نحو 8,634,677 مليون دينار، مقابل نحو 5,604,444 مليوناً في نهاية العام السابق، محققاً بذلك نمواً بمعدل 5.0% وبقيمة 3,023.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنةً بنمو معدله 3.1% وقيمه 1,833.0 مليوناً خلال عام 2016.

وللوقوف على أهم التغيرات التي طرأت على أبرز عناصر الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية كما في نهاية عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، والتي تظهرها بيانات الجداول (28، و29-أ، و29-ب)، يمكن الإشارة إلى أبرز العوامل والتطورات على مستوى بعض العناصر الرئيسية في تلك الميزانية كما في نهاية عامي 2016 و2017، وذلك على النحو التالي:

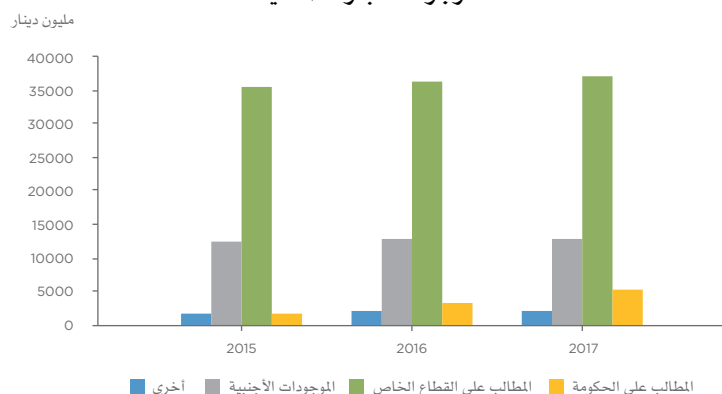
أولاً - الموجودات المحلية:

يمثل جانب الموجودات في الميزانية المجمعّة للبنوك مجال «استخدامات الأموال»، وتتركز في مجال الإقراض أساساً، بالإضافة إلى الاستثمارات المالية وغير المالية، وذلك على الصعيدين المحلي والأجنبي، وتتناول فيما يلي أهم التطورات في عناصر موجودات الميزانية المجمعّة للبنوك المحلية وذلك على النحو التالي:

1. **المطالب على القطاع الخاص:** ازدادت أرصدة هذه المطالب بنحو 10,242 مليون دينار وبنسبة 2.8% لتصل في نهاية عام 2017 إلى نحو 372,254 مليون دينار مقارنةً بنحو 362,012 مليون دينار في نهاية العام السابق، وجاءت تلك الزيادة محصلةً لارتفاع أرصدة الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين بنحو 10,911 مليون دينار وبنسبة 3.1% من جانب، وتراجع الاستثمارات المحلية الأخرى بنحو 66.9 مليون دينار وبنسبة 3.5% من جانبٍ آخر.

رسم بياني (15)

موجودات البنوك المحلية



المصدر: بنك الكويت المركزي.

2. **المطالب على الحكومة:** تتكون مطالب البنوك المحلية على الحكومة من مقتنيات هذه البنوك من أدوات الدين العام، وقد شهد الرصيد القائم لمطالب البنوك المحلية على الحكومة ارتفاعاً ملحوظاً ليصل إلى نحو 5059.1 مليون دينار في نهاية عام 2017، مقابل 3286.9 مليوناً في نهاية العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعاً قيمته 1772.2 مليون دينار ونسبته 53.9%، حيث جاءت تلك الزيادة الملحوظة أثر قيام البنوك منذ بداية أبريل 2016 بالمشاركة في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال الإصدارات الجديدة للاقتراض المحلي، وجدير بالذكر أن مقتنيات البنوك من أدوات الدين العام الحكومية (سندات وتورق) تعتبر من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA) بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي.

3. **المطالب على بنك الكويت المركزي:** تشمل تلك المطالب كلاً من النقد والأرصدة النقدية، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، وقد ارتفع رصيد مجموع هذه المطالب خلال عام 2017 بما قيمته نحو 98.3 مليون دينار ونسبته نحو 1.9% من نحو 4921.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 5019.7 مليوناً في نهاية عام 2017.

جدول (28)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (الموجودات)*

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		البنود
		2017	2016	
1.9	98.3	5019.7	4921.4	المطالب على بنك الكويت المركزي
47.6	334.2	1035.2	701.0	ومنها: - ودائع لأجل لدى بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
22.2-	206.2-	721.1	927.4	- ودائع تحت الطلب
4.9-	149.3-	2892.5	3041.8	- سندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل
13.8-	201.0-	1255.0	1456.1	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
53.9	1772.2	5059.1	3286.9	المطالب على الحكومة:
53.9	1772.2	5059.7	3286.9	- سندات الخزنة والتورق المقابل
0.0	0.0	0.0	0.0	- أدونات الخزنة
2.8	1024.2	37225.4	36201.2	المطالب على القطاع الخاص:
3.1	1091.1	35398.5	34307.4	- تسهيلات ائتمانية للمقيمين
3.5-	66.9-	1826.9	1893.8	- استثمارات محلية أخرى
0.8	102.6	12771.3	12668.7	الموجودات الأجنبية:
8.6-	554.6-	5888.3	6442.9	ومنها: ودائع لدى بنوك أجنبية
1.6	63.6	3969.1	3905.5	- استثمارات أجنبية
2.2-	4.3-	188.2	192.5	- تسهيلات ائتمانية بالدينار لغير المقيمين
31.9	478.0	1973.1	1495.1	- تسهيلات بالعملة الأجنبية لغير المقيمين
11.8	227.1	2137.3	1910.1	موجودات أخرى
5.0	3023.3	63467.8	60444.5	الموجودات
-	-	23	23	عدد البنوك

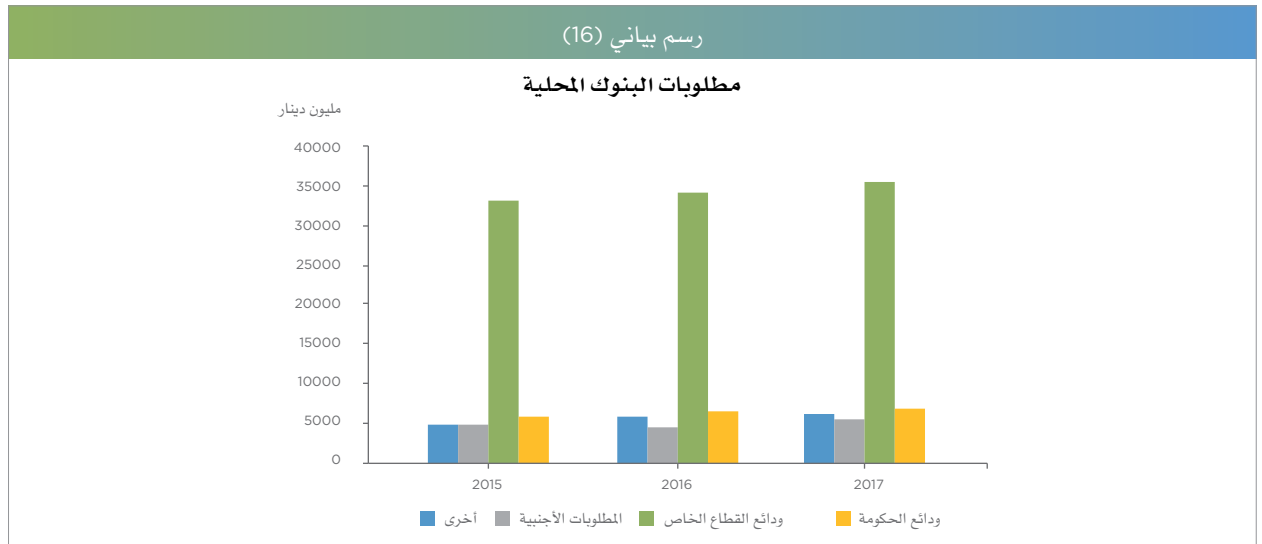
* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانياً- المطلوبات المحلية:

يتضمن جانب المطلوبات في الميزانية المجمعة للبنوك المحلية مصادر التمويل الرئيسية التي تتأتى من خلالها الموارد المالية لتلك البنوك. وتُعتبر ودائع القطاع الخاص (المقيم) المصدر الرئيسي لموارد البنوك المحلية المالية، حيث تهيم تلك الودائع على هيكل المطلوبات لتلك البنوك. وفيما يلي نتناول بالتحليل تطور عناصر جانب المطلوبات المحلية ضمن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية خلال عامي 2016 و2017، وذلك على النحو التالي:

1. **ودائع القطاع الخاص (المقيم):** ارتفعت أرصدة وداائع القطاع الخاص المقيم لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2017 لتصل إلى نحو 35401,1 مليون دينار، مقابل نحو 34133,2 مليوناً في نهاية العام السابق، وبما يمثل نمواً قيمته نحو 9,1267 مليون دينار ونسبته 3.7%. وقد جاء هذا النمو محصلةً لارتفاع أرصدة الودائع الدينارية بنحو 1456.5 مليون دينار أو بنسبة 4.7% من جهة، وتراجع أرصدة الودائع المحررة بالعملة الأجنبية بما يعادل 188.6 مليون دينار أو بنسبة 6.5% من جهةٍ أخرى.

2. **ودائع الحكومة:** ارتفعت أرصدة وداائع الحكومة (الوزارات والدوائر الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ذات الميزانيات الملحقة، وبنك الائتمان الكويتي) لدى البنوك المحلية، ليصل مجموع تلك الأرصدة إلى نحو 6737.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 6679.4 مليون دينار في نهاية العام السابق، بارتفاع قيمته نحو 58.0 مليون دينار ونسبته 0.9%.



المصدر: بنك الكويت المركزي.

جدول (29 - أ)

الميزانية المجمعة للبنوك المحلية (المطلوبات)*

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		البنود
		2017	2016	
3.7	1267.9	35401.1	34133.2	ودائع القطاع الخاص:
4.7	1456.5	32667.6	31211.0	الودائع الدينارية
6.5-	188.6-	2733.5	2922.1	الودائع بالعملة الأجنبية
0.9	58.0	6737.4	6679.4	ودائع الحكومة
13.4-	190.1-	1231.4	1421.5	الودائع المتبادلة فيما بين البنوك المحلية
2.5	203.6	8339.9	8136.3	حقوق المساهمين
28.2	1231.7	5595.9	4364.2	المطلوبات الأجنبية:
0.9-	20.4-	2147.2	2167.6	ومنها: وداائع من بنوك أجنبية
73.5	1052.5	2484.7	1432.2	ودائع من جهات غير مصرفية أجنبية
7.9	452.2	6162.1	5709.9	مطلوبات أخرى
5.0	3023.4	63467.8	60444.5	المطلوبات
-	-	23	23	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

3. حقوق المساهمين: ارتفعت قيمة حقوق المساهمين في البنوك المحلية بما فيها رأس المال المدفوع بنحو 203.6 ملايين دينار وبنسبة 2.5%، وذلك من نحو 8136.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 8339.9 مليوناً في نهاية عام 2017.

ثالثاً - صافي الموجودات الأجنبية:

تتعامل البنوك المحلية مع وحدات العالم الخارجي المصرفية والمالية وغيرها من الوحدات والأفراد غير المقيمين وتدرج ضمن هذه المعاملات جميع العمليات التي تجري في مجال التوظيفات المالية في الخارج (حيازة استثمارات أجنبية ومنح ائتمان لغير المقيمين)، بالإضافة إلى عمليات التمويل من العالم الخارجي (الموارد المالية) والتي تتمثل في الحصول على ودائع القطاع الخاص غير المقيم. ويمكن إلقاء المزيد من الضوء على أبرز التطورات بذلك الشأن، على النحو التالي:

1. الموجودات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية خلال عام 2017 بما قيمته 102.6 مليون دينار ونسبته 0.8% لتصل إلى 12771.3 مليون دينار في نهاية ذلك العام، مقارنةً بنحو 12668.7 مليوناً في نهاية عام 2016. وتُشكّل الموجودات الأجنبية نحو 20.1% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 21.0% في نهاية العام السابق.

2. المطلوبات الأجنبية: ارتفعت أرصدة إجمالي المطلوبات الأجنبية على البنوك المحلية لتصل إلى نحو 5595.9 مليون دينار بنهاية عام 2017 مقابل نحو 4364.2 مليوناً في نهاية عام 2016، أي بارتفاع قيمته 1231.7 مليوناً ونسبته نحو 28.2%. وتُشكّل المطلوبات الأجنبية نحو 8.8% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 7.2% في نهاية العام السابق.

3. صافي الموجودات الأجنبية: بناءً على تطورات بندي إجمالي الموجودات الأجنبية وإجمالي المطلوبات المذكورة آنفاً، انخفض رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المحلية بما يُعادل 1129.1 مليون دينار وبنسبة 13.5% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق.

رابعاً - الحسابات النظامية:

الحسابات النظامية هي بنود خارج الميزانية (وتسمى أحياناً بالحسابات المتقابلة) على جانبي الموجودات والمطلوبات، وهي على جانب الموجودات تشكّل أصولاً عرضية، أي غير متحققة في تاريخ الميزانية، سواءً لحساب البنوك ذاتها أو لحساب الغير من عملائها، ويمكن لهذه الأصول العرضية أن تتحول إلى أصول فعلية في المستقبل إذا تحققت شروط التحول، ويقابل هذه الحسابات على جانب المطلوبات التزامات عرضية للبنوك تجاه الغير، والتي قد تتحول بدورها في المستقبل إلى التزامات فعلية فور تحقق شروط تحولها.

وتتكون الحسابات النظامية أساساً من تسهيلات غير نقدية تقدمها البنوك المحلية لعملائها، والتي تُصنّف على اختلاف أنواعها ضمن ثلاثة بنود رئيسية خارج الميزانية المجمّعة لتلك البنوك، وهي الاعتمادات المستندية (أو ما يُعرف بخطابات الاعتماد)، والكفالات المصرفية (أو ما يُعرف بخطابات الضمان)، والقبولات المصرفية. ووفقاً لبيانات الجدول (29 - ب)، فقد بلغت قيمة أرصدة الحسابات النظامية لدى البنوك المحلية في نهاية عام 2017 نحو 16336.5 مليون دينار، مقابل نحو 15451.7 مليون دينار في نهاية العام السابق، أي بارتفاع قيمته 884.8 مليوناً ونسبته 5.7%، وبلغت نسبة أرصدة تلك الحسابات إلى إجمالي الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية نحو 25.7% في نهاية عام 2017 مقابل 25.6% في نهاية عام 2016.

جدول (29 - ب)

الميزانية المجمّعة للبنوك المحلية (الحسابات النظامية)*

التغير		الأرصدة في نهاية العام (مليون دينار)		البنود
(%)	القيمة	2017	2016	
5.7	884.8	16336.5	15451.7	حسابات نظامية:
4.7	665.0	14820.7	14155.7	كفالات مصرفية
27.9	254.1	1164.3	910.2	اعتمادات مستندية
8.9-	34.4-	351.5	385.9	قبولات مصرفية
		23	23	عدد البنوك

المصدر: بنك الكويت المركزي.

* لا تشمل بيانات الفروع الخارجية والشركات التابعة.

خامساً - التدفقات المالية:

يمكن من خلال متابعة التطورات في اتجاه وقيمة التدفقات المالية الناجمة عن حركة الأموال في البنوك المحلية - سواءً في إطار عملياتها المحلية أو معاملاتها مع الخارج، كما يبيّن الجدول (30) - معرفة انعكاساتها على الأوضاع المالية لتلك البنوك في نهاية عام 2017، وتفسير علاقة التفاعل فيما بين حركة الأموال في كلٍ من العمليات المحلية والعمليات الأجنبية للبنوك المحلية. وفيما يلي نتناول أبرز تلك التطورات على النحو التالي:

1. مصادر الأموال من العمليات المحلية:

تأتي مصادر الأموال من العمليات المحلية من أي زيادة في عناصر المطلوبات و/أو أي تراجع في عناصر الموجودات. وتُحسب قيمة هذه المصادر بمقدار التغير الذي يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات والموجودات في نهاية فترتي المقارنة، لتعبّر عن خلاصة التدفقات المالية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين. وخلال عام 2017 توافرت للبنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها المحلية بلغت قيمتها نحو 2183.8 مليون دينار، مقارنةً بنحو 4374.9 ملايين خلال العام السابق.

وجاء الجانب الأكبر من هذه الموارد المالية المحلية المحققة خلال عام 2017 (ما قيمته نحو 1982.7 مليون دينار ونسبته 90.7% من مجموع الموارد المالية المحلية) عن طريق الزيادة في بعض عناصر المطلوبات المحلية، في حين جاء الباقي من تلك الموارد (والبالغ 201 مليون دينار أو 9.3% من مجموع الموارد المحلية) من خلال الخفض في بعض عناصر الموجودات المحلية.

2. استخدامات الأموال في العمليات المحلية:

تتمثل مجالات استخدامات الأموال في العمليات المحلية في أي تخفيض يطرأ على أرصدة عناصر المطلوبات المحلية و/أو أي زيادة تحدث في أرصدة عناصر الموجودات المحلية بين نهاية فترتي متاليتين، كتعبير عن خلاصة التدفقات المالية المحلية خلال الفترة بين التاريخين المذكورين، وقد استخدمت البنوك المحلية الموارد المالية المحققة من عملياتها المحلية خلال عام 2017 لزيادة بعض عناصر الموجودات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 3122.9 مليون دينار (94.3% من مجموع الاستخدامات المحلية)، وتخفيض بعض المطلوبات المحلية، والتي بلغت قيمتها نحو 190.1 مليون دينار (5.7% من مجموع الاستخدامات المحلية).

جدول (30)

خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2016 و2017

(مليون دينار)

2017		2016		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
				أولاً - العمليات المحلية:
100.0	2183.8	100.0	4374.9	1. مجموع مصادر الأموال:
90.8	1982.7	72.1	3156.2	* من الزيادة في المطلوبات:
58.1	1267.9	24.9	1089.0	ودائع القطاع الخاص
2.7	58.0	18.3	800.5	ودائع الحكومة
9.4	204.5	7.8	342.5	حقوق المساهمين
20.7	452.3	21.1	924.2	مطلوبات محلية أخرى
9.2	201.0	27.9	1218.6	* من النقص في الموجودات:
-	-	1.7	74.5	مطالب على البنك المركزي
9.2	201.0	26.2	1144.1	ودائع لدى البنوك المحلية
100.0	3312.9	100.0	3929.1	2. مجموع استخدامات الأموال:
5.7	190.1	25.3	995.7	* في تخفيض المطلوبات:
5.7	190.1	25.3	995.7	ودائع البنوك المحلية
94.3	3122.9	74.7	2933.4	* في زيادة الموجودات:
30.9	1023.7	22.9	898.9	مطالب على القطاع الخاص

المصدر: بنك الكويت المركزي.

تابع / جدول (30)
 خلاصة حركة التدفقات المالية في البنوك المحلية خلال عامي 2016 و2017
 (مليون دينار)

2017		2016		البيان
النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	النسبة للمجموع (%)	قيمة التدفق	
3.0	98.3	-	-	مطالب على البنك المركزي
53.5	1772.2	43.5	1707.3	مطالب على الحكومة
6.9	228.6	8.3	327.2	موجودات محلية أخرى
-	1129.2-	-	445.8	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات
ثانياً - العمليات الأجنبية:				
100	1811.0	100.0	641.8	1. مجموع مصادر الأموال:
69.1	1252.1	45.2	290.4	* من الزيادة في المطلوبات:
-	-	-	-	ودائع غير المقيمين (البنوك)
58.1	1052.5	17.9	114.6	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
11.0	199.6	27.4	175.8	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
30.9	558.9	54.8	351.4	* من النقص في الموجودات:
30.6	554.6	54.8	351.4	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
0.2	4.3	-	-	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
100.0	681.9	100.0	1087.5	2. مجموع استخدامات الأموال:
3.0	20.4	56.9	618.9	* في تخفيض المطلوبات:
3.0	20.4	-	-	ودائع غير المقيمين (غير البنوك)
-	-	56.9	618.9	ودائع غير المقيمين (البنوك)
-	-	-	-	مطلوبات أجنبية أخرى (بما فيها السندات)
97.0	661.5	43.1	468.6	* في زيادة الموجودات:
9.3	63.7	11.5	124.8	استثمارات أجنبية
-	-	-	-	ودائع البنوك المحلية لدى بنوك أجنبية
-	-	0.2	1.9	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالدينار
70.1	478.0	29.1	316.7	تسهيلات ائتمانية لغير المقيمين بالعملة الأجنبية
17.6	119.7	2.3	25.2	موجودات أجنبية أخرى
-	1129.2	-	445.8-	فائض (+) أو عجز (-) الموارد عن الاستخدامات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

3. فائض الموارد من العمليات المحلية:

أسفرت حركة الأموال في العمليات المحلية لدى البنوك المحلية خلال عام 2017 عن عجز صافٍ بلغت قيمته نحو 1129.2 مليون دينار في تلك الموارد المحلية، وبلغ مجموع مصادر الأموال 2183.8 مليون دينار، بعد تغطية استخدامات تلك الأموال في العمليات المحلية، والبالغ مجموعها 3312.9 مليون دينار، وقد تم سداد العجز المذكور من العمليات الأجنبية، وبما يُشير إلى أن ثمة تدفقاً مالياً صافياً قد جرى من الخارج إلى الداخل بذات قيمة الفائض (1129.2 مليون دينار).

4. التدفقات المالية من العمليات الأجنبية:

حققت البنوك المحلية موارد مالية إجمالية من عملياتها الأجنبية خلال عام 2017 بلغت قيمتها ما يعادل 1811.0 مليون دينار، وجاءت تلك الموارد المحققة عن طريق الخفض في بعض عناصر الموجودات الأجنبية (والبالغ نحو 558.9 مليون دينار أو 30.9% من مجموع الموارد الأجنبية)، في حين جاء الباقي من تلك الموارد من خلال الزيادة في بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (والبالغ نحو 1252.1 مليون دينار ونسبته 69.1% من مجموع الموارد المالية الأجنبية). وبلغت قيمة توظيفات البنوك المحلية للأموال في عملياته الأجنبية خلال عام 2017 ما يُعادل 681.9 مليون دينار، استُخدمت في تخفيض بعض عناصر المطلوبات الأجنبية (بما قيمته 20.4 مليون دينار أو 3.0% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، وزيادة بعض عناصر الموجودات الأجنبية (بما قيمته نحو 661.5 مليون دينار أو 97.0% من مجموع الاستخدامات المالية الأجنبية)، ونتج عن ذلك فائض صافٍ بلغت قيمته ما يعادل 1129.1 مليون دينار في الموارد المالية من المصادر الأجنبية، وقد تم تغطية هذا العجز من خلال استخدام الفائض في الموارد المالية الناجم عن العمليات المحلية وبذات القيمة (1129.1 مليون دينار) المشار إليه آنفاً.

سادساً - المؤشرات والنسب المالية:

يعرض هذا الجزء بعض مؤشرات الأوضاع المالية للبنوك المحلية في نهاية عام 2017 وتطور أدائها خلال العام المذكور، وذلك من خلال بعض المؤشرات والنسب المالية المستخلصة من تحليل البيانات المجمعة المتوافرة عن البنوك المحلية في نهاية كل من عامي 2016 و2017، كما يبيتها الجدول (31)، وذلك على النحو التالي³:

1. معايير السيولة:

تضم هذه المجموعة من المعايير المالية كلاً من المعيار النقدي، الذي يقيس مدى كفاية الموجودات النقدية للبنوك المحلية (النقد، والأرصدة لدى بنك الكويت المركزي، والمقتنيات من سندات بنك الكويت المركزي، والودائع لدى البنوك المحلية، والودائع لدى البنوك الأجنبية، وشهادات الإيداع) في سداد المطلوبات من ودائع المقيمين وغير المقيمين وودائع البنوك المحلية والأجنبية، ومعيير السيولة، الذي يقيس النسبة التي تغطيها الموجودات السائلة (الموجودات النقدية، بالإضافة إلى مقتنيات البنوك المحلية من أدوات الدين العام، واستثماراتها في الأسهم المحلية والأجنبية) من الودائع المذكورة.

وتُشير البيانات المتاحة إلى انخفاض المعيار النقدي ليصل إلى نحو 30.0% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 31.1% في نهاية عام 2016، وارتفع معيار السيولة ليصل إلى نحو 38.9% بنهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 38.6% في نهاية عام 2016، وبهذا بلغ متوسط عامي 2016 و2017 لكل المعيارين (30.7% للمعيار النقدي، و38.7% للمعيار السيولة).

2. معايير التوظيف المالي:

يُشير التحليل إلى انخفاض نسب التوظيف المالي، حيث وصلت النسبة الأولى، والتي تُبيّن مدى توظيف ودائع القطاع الخاص في مجال تقديم التسهيلات الائتمانية لأنشطة ذلك القطاع إلى نحو 100.0% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 100.5% في نهاية عام 2016، وبمتوسط سنوي لعامي 2016 و2017 يبلغ نحو 100.2%. وانخفضت بشكل طفيف النسبة الثانية التي تُظهر، من بين أمور أخرى، مدى توظيف الودائع الخاصة المحلية في تمويل القطاع الخاص المحلي لتصل إلى 105.2% في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 106.3% في نهاية عام 2016، وبمتوسط سنوي لعامي 2016 و2017 يبلغ نحو 105.6%. وانخفضت بشكل طفيف النسبة الثالثة والتي توضح مدى مساهمة ودائع المقيمين وحقوق المساهمين في التوظيفات المحلية، لتصل إلى نحو 96.6% بنهاية عام 2017، مقارنةً بنحو 96.9% بنهاية عام 2016، بمتوسط سنوي لعامي 2016 و2017 يبلغ نحو 96.7%.

3. معايير الربحية:

يوضح (الجدول 31) تطور نسبة صافي الربح إلى كل من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية العام السابق، وبلغ مجموع صافي الربح المحقق للبنوك المحلية خلال عام 2017 نحو 839.8 مليون دينار، مقارنةً بنحو 727.6 مليون دينار خلال عام 2016 ونحو 744.3 مليون دينار خلال عام 2015. ويمثل صافي الربح المحقق ما نسبته نحو 10.1% و28.6% إلى كل من متوسط الموجودات، ومتوسط حقوق المساهمين، ورأس المال المدفوع على التوالي في عام 2017 وذلك مقابل 1.3% و9.4% و26.2% على التوالي في عام 2016.

4. معايير كفاية حقوق المساهمين:

بلغت نسبة حقوق المساهمين إلى كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي التوظيفات، وإجمالي الموجودات غير النقدية، نحو 13.1% و15.4% و19.2% على التوالي في نهاية عام 2017، مقارنةً بنحو 13.5% و15.6% و19.5% في نهاية عام 2016، وبهذا بلغ متوسط نسب كفاية حقوق المساهمين السالفة الذكر خلال عامي 2016 و2017 نحو 13.3% إلى إجمالي الموجودات، و15.5% إلى إجمالي التوظيفات و19.3% إلى الموجودات غير النقدية (التمثلة في التسهيلات الائتمانية للمقيمين وغير المقيمين، وبعض الاستثمارات المالية وغير النقدية المحلية والأجنبية).

(3) المؤشرات والنسب المالية حسب البيانات المجمعة للبنوك المحلية (Aggregated) وليست حسب البيانات المدمجة (Consolidated).

جدول (31)
بعض المؤشرات والنسب المالية للبنوك المحلية (%)

المتوسط	2017	2016	البيان
			أولاً - معايير السيولة:
30.7	30.0	31.1	(1) المعيار النقدي
38.7	38.9	38.6	(2) معيار السيولة
			ثانياً - معايير التوظيف:
100.2	100	100.5	(1) التسهيلات الائتمانية إلى ودائع القطاع الخاص
105.6	105.2	106.1	(2) المطالب على القطاع الخاص إلى ودائع القطاع الخاص
96.7	96.6	96.9	(3) التوظيفات المحلية إلى ودائع المقيمين وحقوق المساهمين
			ثالثاً - معايير الربحية:
1.3	1.3	1.3	(1) صافي الربح إلى متوسط الموجودات
9.7	10.1	9.4	(2) صافي الربح إلى متوسط حقوق المساهمين
27.4	28.6	26.2	(3) صافي الربح إلى رأس المال المدفوع
			رابعاً - معايير كفاية حقوق المساهمين:
13.3	13.1	13.5	(1) حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات
15.5	15.4	15.6	(2) حقوق المساهمين إلى إجمالي التوظيفات
19.3	19.2	19.5	(3) حقوق المساهمين إلى الموجودات غير النقدية
			خامساً - معيار كفاية رأس المال:
18.5	18.4	18.6	(1) معدل كفاية رأس المال (البنوك المحلية) (1)

(1) معدل كفاية رأس المال لعام 2015 و2016 وفقاً لبازل (3).
المصدر: بنك الكويت المركزي.

5. معيار كفاية رأس المال «الملاءة»:

يُستدل من البيانات المجمعة المتوافرة عن البنوك الكويتية على أن معدل كفاية رأس المال لدى كل بنك منها مازال يفوق - وبصورة واضحة - الحد الأدنى المطلوب بموجب تعليمات بنك الكويت المركزي والذي بدوره أعلى من الحد الأدنى المطلوب وفقاً للمعايير الدولية. وفي هذا الصدد، وفي إطار تطبيق حزمة إصلاحات بازل (3)، أصدر مجلس إدارة بنك الكويت المركزي قراراً بشأن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل (3) ومراحل تطبيقه لتصل النسبة الإجمالية بحد أدنى 13%، مع تطبيقها على مراحل على النحو الآتي:

- بداية عام 2014 نسبة 12%.
- بداية عام 2015 نسبة 12.5%.
- بداية عام 2016 نسبة 13%.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية وفقاً لتعليمات بازل (3) نحو 18.4% في نهاية ديسمبر 2017 مقابل نسبة قدرها 18.6% في نهاية ديسمبر 2016.

الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية

انخفض عدد شركات الاستثمار المحلية المسجّلة لدى بنك الكويت المركزي ليلبلغ 68 شركة في نهاية عام 2017، مقارنةً بعدد 78 شركة في نهاية العام السابق. ويتكون قطاع شركات الاستثمار المحلية كما في نهاية عام 2017 من 29 شركة استثمار تقليدية، و39 شركة استثمار تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وفي هذا الصدد، وبموجب القانون رقم (7) لسنة 2010 الصادر في 26 فبراير 2010

جدول (32)
تطور هيكل الجهاز المالي

عدد شركات الصرافة	عدد شركات الاستثمار			الفترة
	المجموع	إسلامية	تقليدية	
39	93	50	43	2013
39	89	49	40	2014
40	85	47	38	2015
41	78	44	34	2016
42	68	39	29	2017

المصدر: بنك الكويت المركزي.

بشأن «إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية» والقرار الوزاري رقم (38) لسنة 2011 بشأن تنظيم رقابة بنك الكويت المركزي على شركات التمويل، فقد انتقلت الرقابة على شركات الاستثمار وصناديق الاستثمار من بنك الكويت المركزي إلى هيئة أسواق المال اعتباراً من 13 سبتمبر 2011، واقتصر دور بنك الكويت المركزي الرقابي بالنسبة لشركات الاستثمار على الرقابة على نشاط التمويل الذي تزاوله. هذا، وقد بلغ إجمالي موجودات شركات الاستثمار المحلية (التقليدية والشركات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) بنهاية عام 2017 ما قيمته نحو 7299.6 مليون دينار مقارنةً بنحو 8165.0 ملايين دينار بنهاية عام 2016 بتراجع قيمته 865.8 مليون دينار ونسبته 10.6%.

جدول (33)
الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار المحلية*
(مليون دينار)

التغير		الأرصدة في نهاية العام		البُود
(%)	القيمة	2017	2016	
				الموجودات
14.1-	67.4-	410.0	477.4	نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية
38.1-	302.6-	491.3	793.9	تمويل العملاء
21.6-	95.5-	346.3	441.8	القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)
58.8-	207.1-	145.0	352.1	تمويل العملاء
3.7-	85.3-	2226.5	2311.8	الاستثمارات المحلية
5.4-	97.3-	1702.9	1800.2	الاستثمارات المالية
2.4	12.2	523.7	511.5	الاستثمارات غير المالية
8.9-	264.3-	2710.0	2974.3	الموجودات الأجنبية
9.1-	146.2-	1461.8	1608.0	الموجودات الأخرى
10.6-	865.8-	7299.6	8165.4	الموجودات = المطلوبات
				المطلوبات
13.2-	467.8-	3080.8	3548.6	رأس المال والاحتياطي
10.5-	230.2-	1968.8	2199.0	التمويل من المقيمين
5.8	1.6	29.2	27.6	السندات وصكوك التمويل وقروض التمويل المساندة
14.1-	163.2-	996.7	1159.9	المطلوبات الأجنبية
0.5-	6.1-	1224.1	1230.2	مطلوبات أخرى
	10-	68	78	عدد الشركات

* تشمل بيانات الشركات التابعة. - المصدر: بنك الكويت المركزي.

وللوقوف على أبرز ملامح أداء شركات الاستثمار المحلية، يتناول العرض أدناه مجموعتي شركات الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التي تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كلاً على حدى خلال عامي 2016 و2017، وذلك على النحو التالي:

أولاً - شركات الاستثمار التقليدية:

تُشير البيانات المالية المتوفرة (الجدول 34) عن شركات الاستثمار التقليدية إلى أن إجمالي الميزانية المجمعّة لتلك الشركات (29 شركة) قد وصل إلى نحو 3243.2 مليون دينار في نهاية عام 2017، مسجلاً بذلك تراجعاً بلغت قيمته 528.4 مليون دينار ونسبته 14.0% عن مستواه البالغ 3771.6 مليوناً في نهاية العام السابق. ويعكس هذا التراجع محصلة تطورات عناصر الموجودات والمطلوبات لمجموع تلك الشركات، ففي جانب الموجودات، يمكن تناول أبرز هذه التطورات في نهاية عام 2017 بالمقارنة مع نهاية عام 2016 على النحو التالي:

1. الانخفاض في أرصدة الموجودات الأجنبية بما يعادل 175.5 مليون دينار وبما نسبته 10.8% في نهاية عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، والذي جاء نتيجةً لانخفاض أرصدة كل من أرصدة الاستثمارات الأجنبية بنحو 163.0 مليون دينار أو بما نسبته 12.6%، وأرصدة الموجودات الأجنبية الأخرى بنحو 5.1 مليون دينار أو 2.4%، وأرصدة النقد والأرصدة لدى البنوك الأجنبية بنحو 4.2 مليون أو بما نسبته 4.4%، وأرصدة القروض والسلفيات لغير المقيمين بما يعادل 3.2 مليون دينار أو 15.2%.

2. الانخفاض في أرصدة القروض والسلفيات المقدّمة للمقيمين بنحو 95.5 مليون دينار ونسبته 21.6% لتصل إلى نحو 346.3 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل نحو 441.8 مليوناً في نهاية العام السابق.

3. التراجع في الاستثمارات المحلية بما قيمته 64.0 مليون دينار ونسبته 6.1%، وذلك من نحو 1051.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 987.2 مليوناً في نهاية عام 2017. وجاء التراجع المشار إليه محصلةً لانخفاض أرصدة الاستثمارات المالية بنحو 110.6 مليون دينار أو بنسبة 12.1% من جهة، وارتفاع أرصدة الاستثمارات غير المالية بنحو 46.6 مليون دينار أو بنسبة 34.8% من جهةٍ أخرى.

أما في جانب المطلوبات، فيمكن إبراز أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام 2017 وبالمقارنة بنهاية عام 2016 وذلك على النحو التالي:

1. الانخفاض في رأس المال والاحتياطي بما قيمته 346.7 مليون دينار ونسبته 17.9%، وذلك من نحو 1935.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 1588.4 مليوناً في نهاية عام 2017.

2. الانخفاض في أرصدة التمويل من المقيمين بنهاية عام 2017 بنحو 45.3 مليون دينار وبنسبة 5.4% مقارنةً بنهاية العام السابق، وذلك من نحو 836.7 مليون دينار إلى نحو 791.4 مليوناً.

3. التراجع في أرصدة المطلوبات الأجنبية بما يعادل 139.4 مليون دينار وبنسبة 28.3%، وذلك من نحو 493.2 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 353.8 مليوناً في نهاية عام 2017.

جدول (34)

الميزانية المجمعّة لشركات الاستثمار التقليدية*

(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام		البند
		2017	2016	
				الموجودات
15.0-	39.9-	225.7	265.6	نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية
21.6-	95.5-	346.3	441.8	القروض والسلفيات للمقيمين (شركات تقليدية)
6.1-	64.0-	987.2	1051.2	الاستثمارات المحلية
12.1-	110.6-	806.6	917.2	الاستثمارات المالية
34.8	46.6	180.5	133.9	الاستثمارات غير المالية
10.8-	175.5-	1448.8	1624.3	الموجودات الأجنبية
39.5-	153.6-	235.2	388.8	الموجودات الأخرى
14.0-	528.4-	3243.2	3771.6	الموجودات = المطلوبات
				المطلوبات
17.9-	346.7-	1588.4	1935.1	رأس المال والاحتياطي
5.4-	45.3-	791.4	836.7	التمويل من المقيمين
0.0	0.0	27.6	27.6	السندات وصكوك التمويل
28.3-	139.4-	353.8	493.2	المطلوبات الأجنبية
0.6	3.0	482.0	479.0	مطلوبات أخرى
	5-	29	34	عدد الشركات

* تشمل بيانات الشركات التابعة - المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثانياً - شركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية:

يعتمد العرض في هذا الجزء على بيانات الوضع المالي المجمّع لعدد (39) شركة استثمار تعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية لعام 2017، وهي الشركات التي كانت قائمة ومسجلة لدى بنك الكويت المركزي في نهاية عام 2017 وتتوافر بياناتها المقارنة للعامين المشار إليهما .

وتُشير البيانات المالية المتوافرة (الجدول 35) إلى تراجع إجمالي الميزانية المجمّعة في نهاية عام 2017 بما قيمته نحو 337.4 مليون دينار ونسبته 7.7% مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 4056.4 مليون دينار مقابل نحو 4393.8 مليوناً بنهاية العام السابق، وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي شهدتها عناصر الميزانية المجمّعة المذكورة في جانب الموجودات وذلك على النحو التالي:

1. التراجع في أرصدة عمليات تمويل العملاء في نهاية عام 2017 بما قيمته نحو 207.1 مليون دينار ونسبته 58.8% لتصل إلى نحو 145.0 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل نحو 352.1 مليوناً في نهاية عام 2016 .

2. انخفاض قيمة الموجودات الأجنبية (وتتكون من أصول مالية وغير مالية أجنبية) بما مقداره 88.9 مليون دينار ونسبته 6.6%، وذلك من نحو 1350.0 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 1261.1 مليون دينار في نهاية عام 2017 .

3. الانخفاض في بند الاستثمارات المحلية في نهاية عام 2017 بما قيمته نحو 21.2 مليون دينار ونسبته 1.7% ليصل إلى نحو 1239.4 مليون دينار مقارنةً بنحو 1260.6 مليوناً في نهاية عام 2016 .

أما في جانب المطلوبات، فيمكن الإشارة إلى أهم التطورات الحاصلة فيه بنهاية عام 2017 وبالمقارنة بنهاية عام 2016 على النحو الآتي:

1. التراجع في عمليات التمويل من خلال القطاع المصرفي والمالي المحلي بنحو 184.9 مليون دينار أو بنسبة 13.6% ليبلغ نحو 1177.4 مليون دينار بنهاية عام 2017 مقابل نحو 1362.3 مليوناً بنهاية عام 2016 .

2. الانخفاض في حقوق المساهمين بما قيمته 121.2 مليون دينار أو 7.5% لتصل إلى نحو 1492.4 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 1613.6 ملايين في نهاية عام 2016 .

3. الانخفاض في المطلوبات الأجنبية بنحو 23.8 ملايين دينار أو بنسبة 3.6% ليبلغ ما قيمته نحو 642.9 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل نحو 666.7 مليوناً في نهاية عام 2016 .

جدول (35)

الميزانية المجمّعة لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية*
(مليون دينار)

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام		البند
		2017	2016	
				الموجودات
13.0-	27.6-	184.3	211.9	نقد وأرصدة لدى البنوك وشركات الاستثمار المحلية
58.8-	207.1-	145.0	352.1	تمويل العملاء
1.7-	21.2-	1239.4	1260.6	الاستثمارات المحلية، وتشمل:
1.5	13.2	896.2	883.0	الاستثمارات المالية
9.1-	34.5-	343.1	377.6	الاستثمارات غير المالية
6.6-	88.9-	1261.1	1350.0	الموجودات الأجنبية
0.6	7.4	1226.6	1219.2	الموجودات الأخرى
7.7-	337.4-	4056.4	4393.8	الموجودات = المطلوبات
				المطلوبات
7.5-	121.2-	1492.4	1613.6	رأس المال والاحتياطي
13.6-	184.9-	1177.4	1362.3	التمويل من المقيمين (القطاع المالي)
-	-	1.5	-	قروض تمويل مساندة
3.6-	23.8-	642.9	666.7	المطلوبات الأجنبية
1.2-	9.1-	742.1	751.2	مطلوبات أخرى
	5-	39	44	عدد الشركات

* تشمل بيانات الشركات التابعة - المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً - الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية:

تُشير أرصدة الحسابات النظامية (بنود خارج الميزانية) إلى جانب مهم من نشاط شركات الاستثمار المحلية في مجال تقديم العديد من الخدمات المالية إلى العملاء المقيمين وغير المقيمين على حدٍ سواء (جدول 36). وقد بلغت هذه الأرصدة لدى شركات الاستثمار المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وعددها 68 شركة (29 شركة تقليدية و39 شركة إسلامية) كما في نهاية عام 2017 ما قيمته 19691.2 مليون دينار (منها 16797.0 مليوناً أو 85.3% لشركات الاستثمار التقليدية، و2894.2 مليوناً أو 14.7% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية) مسجلةً بذلك نمواً بنحو 870.4 مليون دينار وبنسبة 4.6% عن مستواها البالغ 18820.8 مليون دينار لعدد 78 شركة مسجلة في نهاية عام 2016 (منها 16856.2 مليون دينار أو 89.6% لشركات الاستثمار التقليدية وعددها 34 شركة، و1964.6 مليوناً أو 10.4% لشركات الاستثمار التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وعددها 44 شركة).

جدول (36)

الحسابات النظامية لشركات الاستثمار المحلية* (القيم بالمليون دينار)

التغير (%)	القيمة	الأرصدة في نهاية العام		البيان
		2017	2016	
4.6	870.4	19691.2	18820.8	الحسابات النظامية:
0.4-	59.2-	16797.0	16856.2	شركات الاستثمار التقليدية
47.3	929.6	2894.2	1964.6	شركات الاستثمار الإسلامية
6.0	898.7	15973.3	15074.6	محافظ الاستثمار
2.9	48.8	1707.1	1658.3	صناديق الاستثمار
1.2	19.9	1614.6	1594.7	صناديق إدارة أجنبية
19.3-	90.2-	376.7	466.9	أصول إدارة بصفة أمانة
25.9-	6.8-	19.5	26.3	التعهدات / الكفالات / الضمانات
	10-	68	78	عدد شركات الاستثمار
	5-	29	34	شركات الاستثمار التقليدية**
	5-	39	44	شركات الاستثمار الإسلامية**

* تشمل بيانات الشركات التابعة.
** وهناك أيضاً شركتي تمويل تخضعان لرقابة بنك الكويت المركزي أحدهما شركة تمويل تقليدي والأخرى شركة تمويل إسلامي.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

الميزانية المجمعة لشركات الصرافة المحلية

تُشير البيانات المتوافرة لمجموع شركات الصرافة المحلية المسجلة لدى بنك الكويت المركزي وتخضع لرقابته (42 شركة) في نهاية عام 2017 (جدول 37) إلى أن إجمالي الميزانية المجمعة لتلك الشركات قد بلغ 209.0 مليون دينار في نهاية ذلك العام، بارتفاع قيمته 22.5 مليون دينار ونسبته 12.1% عن مستواه البالغ 186.5 مليوناً في نهاية العام السابق. وجاء هذا الارتفاع كانعكاس لعدة تطورات في كل من جانبي الموجودات والمطلوبات، والتي يُمكن تناولها على النحو التالي:

أولاً - الموجودات:

- ارتفعت مطالب شركات الصرافة على المؤسسات المالية بنحو 20.0 مليون دينار وبنسبة 37.4% لتصل إلى نحو 73.5 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقابل نحو 53.5 مليوناً في نهاية العام السابق.
- ارتفعت الموجودات السائلة في صورة أرصدة النقد والموجودات النقدية بنحو 10.3 مليون دينار وبنسبة 36.4% (من نحو 28.3 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 38.6 مليوناً في نهاية عام 2017).
- ارتفعت قيمة الاستثمارات المالية والعقارية لشركات الصرافة بنحو 101.0 ألف دينار لتصل إلى نحو 1.5 مليون دينار مقارنة بنحو 1.499 مليوناً في نهاية العام السابق.
- الانخفاض في أرصدة الموجودات الأجنبية لشركات الصرافة بنحو 8.6 مليون دينار وبنسبة 14.0% لتصل إلى نحو 52.7 مليون دينار في نهاية عام 2017 مقارنةً بنحو 61.3 مليوناً في نهاية عام 2016.

ثانياً - المطلوبات:

1. ارتفاع حقوق الشركاء (المتضمنة لنتائج الفترة) بنحو 13.9 مليون دينار وبنسبة 12.2% (من نحو 113.6 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 127.5 مليوناً في نهاية عام 2017).
2. ارتفعت مطالب المؤسسات المالية على شركات الصرافة المحلية بنحو 7.2 مليون دينار وبنسبة 46.8% (من نحو 15.4 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 22.6 مليوناً في نهاية عام 2017).
3. ارتفاع المطلوبات الأجنبية بنحو 2.0 مليون دينار وبنسبة 90.9% (من نحو 2.2 مليون دينار في عام 2016 إلى نحو 4.2 مليوناً في نهاية عام 2017).
4. ارتفاع المطلوبات الأخرى بنحو 0.6 مليون دينار وبنسبة 1.2% (من نحو 51.4 مليون دينار في عام 2016 إلى نحو 52.0 مليوناً في نهاية عام 2017).

جدول (37)
الميزانية المجمعّة لشركات الصرافة المحلية
(القيمة بالألف دينار)

التغير		الأرصدة في نهاية العام		البُود
%	قيمة	2017	2016	
				الموجودات
36.4	10.3	38.6	28.3	نقد وموجودات نقدية
37.4	20.0	73.5	53.5	مطالب على مؤسسات مالية
19.2-	1.4-	5.9	7.3	إجمالي الذمم المدينة
7.1	0.1	1.5	1.4	استثمارات مالية وعقارية
5.7	1.1	20.5	19.4	موجودات ثابتة
14.0-	8.6-	52.7	61.3	موجودات أجنبية
7.2	1.1	16.3	15.2	الموجودات الأخرى
12.1	22.5	209.0	186.5	الموجودات = المطلوبات
				المطلوبات
12.2	13.9	127.5	113.6	حقوق الشركاء ونتائج الفترة
46.8	7.2	22.6	15.4	مطلوبات لمؤسسات مالية
32.5-	1.3-	2.7	4.0	إجمالي الذمم الدائنة
90.9	2.0	4.2	2.2	مطلوبات أجنبية
1.2	0.6	52.0	51.4	مطلوبات أخرى
14.3	0.3	2.4	2.1	حسابات نظامية
2.0	0.3	15.6	15.3	نتائج الفترة (صافي الربح)
	1	42	41	عدد الشركات

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً - نسب السيولة والربحية والملاءة:

يُستدل من البيانات المتوافرة عن شركات الصرافة المحلية على أنّ صافي الوضع الدائن لهذه الشركات مع البنوك والمؤسسات المالية المحلية قد ارتفع من نحو 38.1 مليون دينار في نهاية عام 2016 إلى نحو 50.9 مليوناً في نهاية عام 2017 (مسجلاً ارتفاعاً نسبته 33.8%)، مع بقائه في صالح شركات الصرافة المحلية.

وفيما يتعلق بصافي وضع السيولة لدى شركات الصرافة المحلية في نهاية عام 2017، يتوافر لتلك الشركات سيولة بلغت قيمتها نحو 138.0 مليون دينار، موزعة بين نقد وموجودات نقدية (وبنحو 38.6 مليون دينار ونسبتها 28.0%)، وصافي مطالب لشركات الصرافة على البنوك والمؤسسات المالية المحلية والأجنبية (وبنحو 99.4 مليون دينار ونسبتها 72.0%)، وشهدت بعض نسب الربحية لشركات الصرافة المحلية تحسناً طفيفاً، وذلك نتيجة لارتفاع صافي الربح بنحو 305.6 آلاف دينار ونسبة 2.0% ليصل إلى نحو 15.6 مليون دينار في عام 2017 مقابل نحو 15.3 مليوناً في عام 2016، وارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات من نحو 60.9% في نهاية عام 2016 إلى نحو 61.0% في نهاية عام 2017. كما ارتفعت نسبة حقوق الشركاء إلى إجمالي الموجودات والالتزامات العرضية المتمثلة في الحسابات النظامية من نحو 60.2% في نهاية عام 2016 إلى نحو 60.3% في نهاية العام السابق.

من جانب آخر، انخفضت نسبة صافي الربح إلى حقوق الشركاء إلى نحو 12.2% في عام 2017 مقابل نحو 13.5% في عام 2016، وانخفضت نسبة العائد إلى إجمالي الموجودات لتصل إلى نحو 7.5% في عام 2017 مقابل نحو 8.2% في العام السابق.

المالية العامة



يتناول هذا الجزء من التقرير الاقتصادي تطورات المالية العامة لدولة الكويت من خلال استعراض تطورات الحساب الختامي لموازنة الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/16، إلى جانب تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2018/17.

أولاً - الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16:

1. الإيرادات العامة

تشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة قد بلغ نحو 13099.5 مليون دينار مقارنةً بنحو 13633.9 مليون دينار للسنة المالية السابقة، مسجلاً بذلك انخفاضاً قيمته نحو 534.4 مليون دينار ونسبته 4%. وجاء ذلك الانخفاض نتيجةً لانخفاض الإيرادات النفطية الفعلية المحصلة بما قيمته نحو 386.6 مليون دينار ونسبته 3.2% لتصل إلى نحو 11688.8 مليوناً في السنة المالية 2017/16 مقارنةً بنحو 12075.4 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وانخفاض الإيرادات غير النفطية المحصلة بما قيمته 147.8 مليون دينار ونسبته 9.5% لتصل إلى نحو 1410.7 مليون دينار مقابل نحو 1558.5 مليون دينار (جدول 38).

إلى جانب ذلك، ارتفع متوسط سعر برميل نפט خام الكويت التصديري خلال السنة المالية 2017/16 بنحو 2.3 دولاراً وبنسبة 5.4% ليصل إلى نحو 45.19 دولاراً للبرميل مقابل نحو 42.91 دولاراً للسنة المالية السابقة، كما بلغ متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الكويت خلال السنة المالية 2017/16 نحو 2.888 مليون برميل يومياً مقابل نحو 2.896 مليون برميل يومياً للسنة المالية السابقة بانخفاض طفيف مقداره 8 آلاف برميل يومياً.

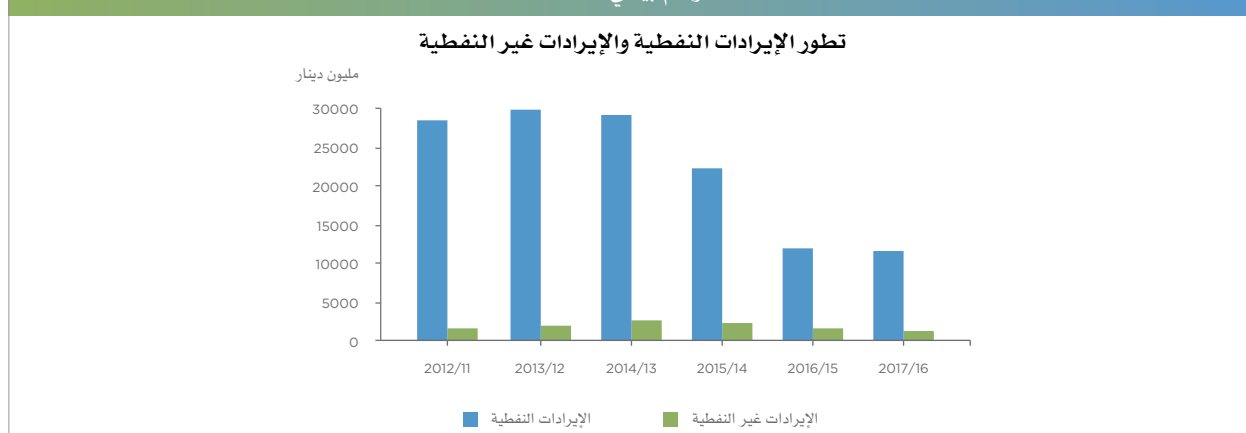
جدول (38)

الإيرادات الفعلية للموازنة العامة (مليون دينار)

تغير	حساب ختامي				البيان	
	16/2017		15/2016			
%	قيمة	% للإجمالي	قيمة	% للإجمالي	قيمة	
4.0-	534.4-	100	13099.5	100	13633.9	إجمالي الإيرادات الفعلية:
3.2-	386.6-	89.2	11688.8	88.6	12075.4	الإيرادات النفطية
9.5-	147.8-	10.8	1410.7	11.4	1558.5	الإيرادات غير النفطية

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني (17)



المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد الإيرادات غير النفطية الفعلية المحصلة خلال السنة المالية 2017/16 مقارنةً بالسنة المالية السابقة، فقد شكّل الباب الثاني من الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم) نحو 39.6% من جملة الإيرادات غير النفطية، في حين استحوذ الباب الخامس من الإيرادات العامة (إيرادات أخرى) على نحو 54.4% من جملة الإيرادات غير النفطية. وتجدر الإشارة إلى أن الباب الثاني يتضمن (الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية، الضرائب على الملكية، الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية)، في حين يتضمن الباب الخامس (دخل الملكية، مبيعات السلع والخدمات، الغرامات والجزاءات والمصادر، إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر).

جدول (39)
الإيرادات غير النفطية الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

الحساب الختامي		البيان
16/2017		
% للإجمالي	قيمة	
100	1410.7	الإيرادات غير النفطية:
39.6	558.8	الضرائب والرسوم
15.2	215.4	- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب المالية
1.0	14.6	- الضرائب على الملكية
23.3	328.7	- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
5.5	79.0	المساهمات الاجتماعية
5.5	79.0	- مساهمات اجتماعية أخرى
54.4	768.1	إيرادات أخرى
2.8	40.9	- دخل الملكية
28.9	409.0	- مبيعات السلع والخدمات
8.6	122.7	- الغرامات والجزاءات والمصادرات
13.8	195.3	- إيرادات متنوعة وغير مصنفة في مكان آخر
0.3	4.8	إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى
0.2	2.9	- إيرادات التخلص من أصول غير المالية
0.1	1.9	- إيرادات فروقات تغير أسعار العملة

المصدر: وزارة المالية.

2.2. المصروفات العامة

أظهرت بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16 انخفاض المصروفات العامة الفعلية بنحو 538 مليون دينار وبنسبة 3% لتصل إلى نحو 17707.9 مليون دينار خلال السنة المالية المذكورة مقابل نحو 18245.9 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المصروفات العامة الفعلية خلال السنة المالية 2017/16 شكّلت ما نسبته 94% من قيمة اعتمادات المصروفات العامة لذات السنة المالية المذكورة والبالغة نحو 18892 مليون دينار.

جدول (40)
المصروفات الفعلية للموازنة العامة
(مليون دينار)

التغير	الحساب الختامي		البيان	
	%	القيمة		16/2017
3.0-	538.0-	17707.9	18245.9	المصروفات العامة:
4.0-	651.3-	15492.3	16143.6	المصروفات الجارية
5.4	113.3	2215.6	2102.3	المصروفات الرأسمالية

المصدر: وزارة المالية.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالتصنيف الاقتصادي للمصرفيات العامة، فتشير بيانات الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16 إلى انخفاض المصرفيات الجارية لتصل قيمتها خلال السنة المالية المذكورة إلى نحو 15492.3 مليون دينار مقابل نحو 16143.6 مليوناً للسنة المالية 2016/15 وبما يمثل انخفاضاً قيمته نحو 651.3 مليون دينار ونسبته 4% (جدول 41)، والجدير بالذكر أن المصرفيات الجارية شكّلت ما نسبته 87.5% من جملة المصرفيات العامة الفعلية، في حين شكّلت المصرفيات الجارية خلال السنة المالية 2017/16 ما نسبته 96% من اعتمادات المصرفيات الجارية لذات السنة المالية والبالغة نحو 16135.3 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن الباب الأول من المصرفيات العامة (تعويضات العاملين) يُشكّل ما نسبته 41% من جملة الإنفاق الجاري، و35.9% من إجمالي المصرفيات العامة، في حين بلغت الأهمية النسبية للباب الثاني من المصرفيات العامة (السلع والخدمات) نحو 14.7% من جملة الإنفاق الجاري، أما الباب الخامس (المنح) فقد بلغت أهميته النسبية 29.4% من جملة الإنفاق الجاري.

جدول (41)
التصنيف الاقتصادي للمصرفيات العامة الفعلية
(مليون دينار)

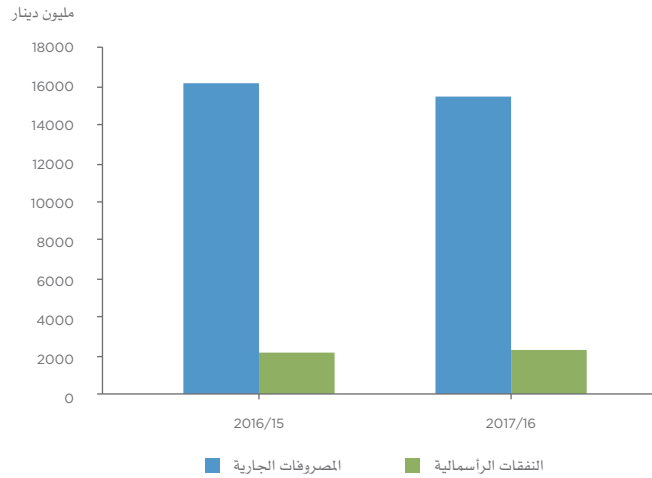
حساب ختامي		البيان
16/2017		
% للإجمالي	قيمة	
87.5	15492.3	المصرفيات الجارية:
35.9	6353.7	- تعويضات العاملين، ومنها:
33.5	5912.9	* أجور ورواتب
2.3	420.8	* مساهمات اجتماعية
12.9	2281.8	- السلع والخدمات
2.1	364.6	- الإعانات
25.7	4548.8	- المنح، ومنها:
2.7	480.0	* المنح لحكومات اجنبية
22.9	4068.7	* المنح لوحدات أخرى تابعة للحكومة العامة
5.7	1018.1	- المنافع الاجتماعية
5.2	925.2	- مصرفيات وتحويلات أخرى
12.5	2215.6	المصرفيات الرأسمالية:
12.5	2215.6	- شراء الأصول غير المتداولة، ومنها:
4.1	729.3	* شراء الأصول غير المتداولة غير المالية الملموسة
8.3	1486.2	* مشاريع انشائية وصيانة جذرية
100	17707.9	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصرفيات الرأسمالية الفعلية للموازنة العامة، فقد ارتفعت خلال السنة المالية 2017/16 بما قيمته نحو 113.3 مليون دينار ونسبته 5.4% لتصل إلى نحو 2215.6 مليون دينار مقابل 2102.3 مليوناً خلال السنة المالية السابقة 2016/15، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة تلك المصرفيات إلى إجمالي المصرفيات العامة الفعلية لتصل إلى نحو 12.5% خلال السنة المالية 2017/16 مقابل نحو 11.5% خلال السنة المالية السابقة 2016/15. إلى جانب ذلك شكّلت المصرفيات الرأسمالية خلال السنة المالية 2017/16 ما نسبته 80.4% من جملة اعتمادات المصرفيات الرأسمالية لذات السنة المالية والبالغة نحو 2756.6 مليون دينار.

رسم بياني (18)

التصنيف الاقتصادي للمصروفات العامة



المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً للتطورات المشار إليها آنفاً على صعيد كل من الإيرادات والمصروفات الفعلية ضمن الحساب الختامي للسنة المالية 2017/16، فقد سجلت الموازنة العامة خلال السنة المالية المذكورة عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 4608.4 مليون دينار مقابل عجز فعلي بلغت قيمته نحو 4612 مليون دينار للسنة المالية السابقة 2016/15، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول 42).

جدول (42)

موجز الحساب الختامي للموازنة العامة
(مليون دينار)

16/2017	15/2016	البيان
13099.5	13633.9	الإيرادات العامة الفعلية، ومنها:
11688.8	12075.4	الإيرادات النفطية الفعلية
17707.9	18245.9	المصروفات العامة الفعلية
4608.4-	4612.0-	الفائض أو (العجز) (١)
5918.3-	5975.3-	الفائض أو (العجز) (٢)

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة

- المصدر: وزارة المالية.

ثانياً - السنة المالية 2018/17:

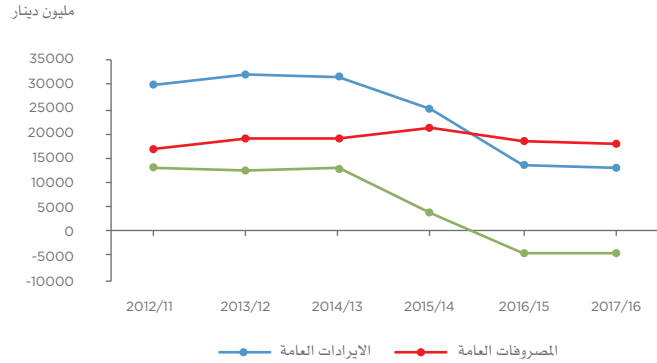
1. الموازنة العامة للسنة المالية 17/2018

تشير بيانات الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 إلى ارتفاع تقديرات جملة الإيرادات العامة للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 3106.2 مليون دينار ونسبته 30.3% لتصل إلى نحو 13344.2 مليوناً مقارنةً بتقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية السابقة 2017/16 البالغة نحو 10238 مليون دينار. ويعكس ذلك الارتفاع في تقديرات جملة الإيرادات العامة ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 ارتفاع تقديرات الإيرادات النفطية بما قيمته 3087.3 مليون دينار ونسبته 35.8% لتصل إلى نحو 11710.7 مليوناً مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية 2017/16 البالغة نحو 8623.4 مليون دينار من جانب، وزيادة تقديرات الإيرادات غير النفطية بما قيمته نحو 18.9 مليون دينار ونسبته 1.2% لتصل إلى نحو 1633.5 مليوناً مقارنةً بالتقديرات المعتمدة للسنة المالية 2017/16 والبالغة نحو 1614.6 مليون دينار من جانبٍ آخر (جدول 43).

ويعكس الارتفاع في قيمة تقديرات الإيرادات النفطية للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 أساساً ارتفاع السعر الاسترشادي لبرميل النفط الذي تم استخدامه في إعداد تلك التقديرات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة، حيث بلغ ذلك السعر 45 دولاراً للبرميل، وبما يمثل زيادة قيمتها 10 دولارات ونسبته 28.5% عن السعر الاسترشادي المستخدم في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2017/16 البالغ 35 دولاراً للبرميل، في حين لم تتغير كمية الإنتاج التي تم استخدامها في إعداد تقديرات الإيرادات النفطية ضمن الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 والبالغة نحو 2.8 مليون برميل يومياً.

رسم بياني (19)

تطور بيانات الحساب الختامي



المصدر: وزارة المالية، الحسابات الختامية

جدول (43)

تقديرات الإيرادات ضمن الموازنة العامة

(مليون دينار)

التغير		موازنة معتمدة	موازنة معتمدة	البيان
%	القيمة	17/2018	16/2017	
30.3	3106.2	13344.2	10238.0	الإيرادات العامة
35.8	3087.3	11710.7	8623.4	الإيرادات النفطية
1.2	18.9	1633.5	1614.6	الإيرادات غير النفطية:
4.2	19.9	494.8	474.9	- الضرائب والرسوم
7.7	7.9	111.2	103.3	- المساهمات الاجتماعية
4.6-	45.7-	950.0	995.7	- إيرادات أخرى
90.6	36.8	77.4	40.6	- إيرادات التخلص من أصول، وإيرادات غير تشغيلية أخرى

المصدر: وزارة المالية.

ومن جهة أخرى، وفيما يتعلق باعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 بالمقارنة مع اعتمادات المصروفات العامة للسنة المالية السابقة، فقد ارتفع إجمالي اعتمادات تلك المصروفات للسنة المالية المذكورة بما قيمته نحو 1008 مليون دينار ونسبته 5.3% مقارنةً باعتمادات المصروفات ضمن الموازنة العامة للسنة المالية السابقة 2017/16 لتصل إلى نحو 19900 مليون دينار مقارنةً بنحو 18892 مليون دينار للسنة المالية السابقة (جدول 44).

ويعكس الارتفاع في اعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية لتلك السنة المالية بما قيمته 880 مليون دينار ونسبته 5.5% لتصل إلى نحو 17015.5 مليون دينار، مقارنةً باعتمادات بلغت قيمتها 16135.3 مليوناً للسنة المالية السابقة من جانب، وزيادة اعتمادات النفقات الرأسمالية بما قيمته نحو 127.8 مليون دينار ونسبته 4.6% لتصل إلى نحو 2884.5 مليون دينار مقارنةً باعتمادات نفقات رأسمالية للسنة المالية 2017/16 والبالغة نحو 2756.7 مليون دينار من جانب آخر.

ويُعزى ارتفاع اعتمادات المصروفات الجارية للسنة المالية 2018/17 أساساً إلى ارتفاع اعتمادات المصروفات ضمن كل الباب الأول (تعويضات العاملين) بنحو 394.3 مليون دينار وبنسبة 6.1% (من نحو 6401 مليون دينار إلى نحو 6795.3 مليون دينار)، والباب الثاني (السلع والخدمات) بنحو 432 مليون دينار وبنسبة 17.2% (من نحو 2519.5 مليون دينار إلى نحو 2952.1 مليون دينار)، والباب السادس (المنح) بنحو 40.8 مليون دينار وبنسبة 0.9% (من نحو 4641.8 مليون دينار إلى نحو 4682.5 مليون دينار)، والباب السابع (المنافع الاجتماعية) بنحو 46.5 مليون دينار وبنسبة 4.4% (من نحو 1061.7 مليون دينار إلى نحو 1108.2 مليون دينار)، والباب الثامن (مصروفات وتحويلات أخرى) بنحو 137.9 مليون دينار وبنسبة 14% (من نحو 984.3 مليون دينار إلى نحو 1122.2 مليون دينار) من جانب، وانخفاض اعتمادات المصروفات ضمن الباب الخامس (الإعانات) بنحو 171.7 مليون دينار وبنسبة 32.6% (من نحو 526.7 مليون دينار إلى نحو 354.9 مليون دينار) من جانب آخر.

جدول (44)

اعتمادات مصروفات الموازنة العامة (مليون دينار)

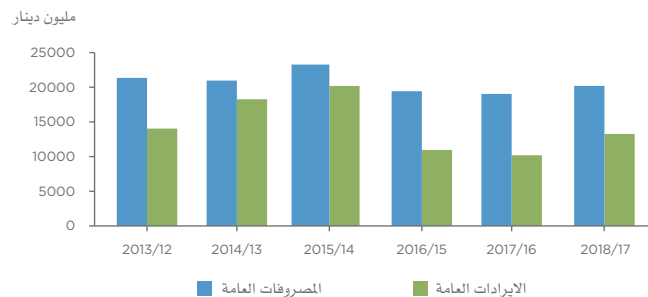
التغير		موازنة معتمدة				البيان
%	قيمة	17/2018		16/2017		
		%	قيمة	%	قيمة	
5.4	880.2	85.5	17015.5	85.4	16135.3	المصروفات الجارية، ومنها:
6.1	394.3	34.1	6795.3	33.9	6401.0	- الباب الأول: تعويضات العاملين
17.2	432.6	14.8	2952.1	13.3	2519.6	- الباب الثاني: السلع والخدمات
32.6-	171.7-	1.8	355.0	2.8	526.7	- الباب الخامس: الإعانات
0.9	40.8	23.5	4682.6	24.6	4641.8	- الباب السادس: المنح
4.4	46.5	5.6	1108.2	5.6	1061.7	- الباب السابع: المنافع الاجتماعية
14.0	137.9	5.6	1122.2	5.2	984.3	- الباب الثامن: مصروفات وتحويلات أخرى
4.6	127.8	14.5	2884.5	14.6	2756.6	النفقات الرأسمالية:
4.6	127.8	14.5	2884.5	14.6	2756.6	- الباب الثاني: شراء الأصول غير المتداولة
5.3	1008.0	100	19900.0	100	18892.0	الإجمالي

المصدر: وزارة المالية.

ونتيجةً لما تقدّم من تطورات على صعيد كل من تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة للسنة المالية 2018/17، فقد تضمّنت الموازنة العامة للسنة المالية المذكورة عجزاً تقديرياً بلغت قيمته نحو 6555.8 مليون دينار مقابل عجز تقديري بلغت قيمته نحو 8654 مليون دينار للسنة المالية السابقة، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول 45).

رسم بياني (20)

تطور تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات في الموازنة العامة



المصدر: وزارة المالية.

جدول (45)
تقديرات الإيرادات واعتمادات المصروفات للموازنة العامة
(مليون دينار)

موازنة معتمدة		البيان
17/2018	16/2017	
13344.2	10238.0	تقديرات الإيرادات العامة، ومنها
11710.7	8623.4	الإيرادات النفطية
19900.0	18892.0	اعتمادات المصروفات العامة
6555.8-	8654.0-	الفائض أو العجز (1)
7890.1-	9677.7-	الفائض أو العجز (2)

المصدر: وزارة المالية.

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

2. العمليات المالية للحكومة ضمن الموازنة العامة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر) من السنة المالية 2018/17

تشير البيانات المتوافرة (جدول 46) من كشوف المتابعة الشهرية لإيرادات ومصروفات الموازنة العامة للسنة المالية 2018/17 إلى أن إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر 2017) من السنة المالية المذكورة بلغ نحو 11149.8 مليون دينار ونسبته إلى إجمالي المقدر لكامل السنة المالية نحو 83.6%، حيث أن التقديرات المعتمدة لكامل السنة المالية المذكورة بلغت نحو 13344.2 مليون دينار. وقد بلغت جملة الإيرادات النفطية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2018/17 نحو 10151.5 مليون دينار وبأهمية نسبية بلغت نحو 91% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الفترة المذكورة، في حين بلغت جملة الإيرادات غير النفطية والمحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2018/17 نحو 998.3 مليون دينار ونسبة 9% من إجمالي الإيرادات العامة الفعلية المحصلة خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2018/17.

جدول (46)
الإيرادات العامة
(مليون دينار)

المحصل إلى الموازنة %	السنة المالية 17/2018				البيان
	% إلى الإجمالي	إبريل - ديسمبر 2017	% إلى الإجمالي	تقديرات الإيرادات 17/2018	
83.6	100.0	11149.8	100.0	13344.2	إجمالي الإيرادات العامة:
86.7	91.0	10151.5	87.8	11710.7	الإيرادات النفطية
61.1	9.0	998.3	12.2	1633.5	الإيرادات غير النفطية
69.9	3.1	345.9	3.7	494.8	- الضرائب والرسوم
29.0	0.3	32.3	0.8	111.2	- المساهمات الاجتماعية
61.7	5.3	586.6	7.1	950.0	- إيرادات أخرى
43.2	0.3	33.4	0.6	77.4	- إيرادات التخلص من أصول وإيرادات غير تشغيلية

المصدر: وزارة المالية.

أما على صعيد المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر 2017) من السنة المالية 2018/17 فقد بلغت قيمتها نحو 12512.4 مليون دينار ونسبتها إلى كامل الاعتمادات نحو 62.9%، حيث بلغت قيمة الاعتمادات لكامل السنة المالية المذكورة نحو 19900 مليون دينار. إلى جانب ذلك، شكلت جملة المصروفات الجارية إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية نحو 88.1% لتبلغ قيمتها نحو 11018.2 مليون دينار، في حين بلغت جملة الإنفاق الرأسمالي نحو 1494.2 مليون دينار وبأهمية نسبية 11.9% إلى إجمالي المصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة المالية 2018/17 (جدول 47).

جدول (47)
المصروفات العامة
(مليون دينار)

البيان	السنة المالية 17/2018				الصرف إلى الاعتمادات %
	اعتمادات المصروفات 17/2018	% إلى الاجمالي	إبريل - ديسمبر 2017	% إلى الاجمالي	
إجمالي المصروفات العامة:	19900.0	100.0	12512.4	100.0	62.9
جملة المصروفات الجارية	17015.4	85.5	11018.2	88.1	64.8
- تعويضات العاملين	6795.3	34.1	4436.5	35.5	65.3
- السلع والخدمات	2952.1	14.8	1747.9	14.0	59.2
- الإعانات	354.9	1.8	279.9	2.2	78.9
- المنح	4682.5	23.5	3118.8	24.9	66.6
- المنافع الاجتماعية	1108.2	5.5	777.6	6.2	70.2
- مصروفات وتحويلات أخرى	1122.2	5.6	657.4	5.3	58.6
جملة الإنفاق الرأسمالي	2884.5	14.5	1494.2	11.9	51.8
- شراء الأصول غير المتداولة	2884.5	14.5	1494.2	11.9	51.8

المصدر: وزارة المالية.

وكمحصلة لتطورات الإيرادات والمصروفات العامة الفعلية خلال الأشهر التسعة الأولى (إبريل - ديسمبر 2017) من السنة المالية 2018/17، سجلت الموازنة العامة خلال تلك الفترة عجزاً فعلياً بلغت قيمته نحو 1362.6 مليون دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة (جدول 48).

جدول (48)
ملخص الفائض أو العجز
(مليون دينار)

البيان	السنة المالية 2018 / 17	
	الموازنة العامة 17/2018	إبريل - ديسمبر 2017
الإيرادات العامة الفعلية	13344.2	11149.8
المصروفات العامة الفعلية	19900.0	12512.4
الفائض أو العجز (1)	6555.8-	1362.6-
الفائض أو العجز (2)	7890.2-	2477.6-

المصدر: وزارة المالية.

(1) قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

(2) بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

التجارة الخارجية
وميزان المدفوعات

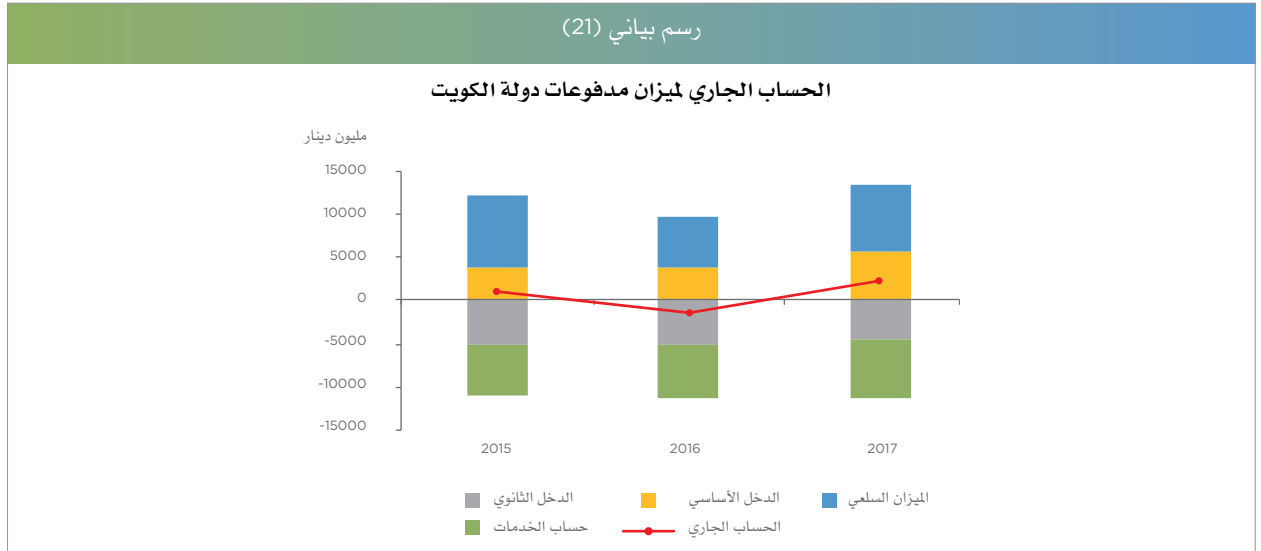


التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

يستعرض هذا الجزء من التقرير تطورات إحصاءات ميزان المدفوعات لدولة الكويت وتجارتها الخارجية خلال عام 2017 مقارنةً بعام 2016، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: الميزان السلعي، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي (دخل الاستثمار)، والدخل الثانوي (التحويلات الجارية)، وكذلك التطورات المتعلقة بكل من الحساب الرأسمالي والحساب المالي لميزان المدفوعات، وذلك على النحو التالي:

أولاً- الحساب الجاري:

يعرض الحساب الجاري تدفقات السلع والخدمات والدخل الأساسي والدخل الثانوي بين المقيمين وغير المقيمين، ويُعرّف رصيد هذه الحسابات بأنه رصيد الحساب الجاري، وهو عبارة عن الفرق بين مجموع الصادرات والدخل مستحق القبض من ناحية ومجموع الواردات والدخل مستحق الدفع من ناحية أخرى (تشير الصادرات والواردات إلى السلع والخدمات على السواء، بينما يشير الدخل إلى الدخل الأساسي والدخل الثانوي).



المصدر: بنك الكويت المركزي.

وتُشير التقديرات الأولية لإحصاءات ميزان مدفوعات دولة الكويت إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضاً بلغت قيمته نحو 2151.8 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجز بلغت قيمته نحو 1528.2 مليون دينار خلال عام 2016، وقد جاء هذا الفائض في الحساب الجاري خلال عام 2017 مقارنةً بالعام السابق محصلة لارتفاع إجمالي قيمة المتحصلات المدرجة في الجانب الدائن من الحساب الجاري (ومن أبرزها المتحصلات من الصادرات السلعية والدخل الأساسي «دخل الاستثمار») بما قيمته 3551.9 مليون دينار ونسبته 16.8% من جهة، وانخفاض إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة في الجانب المدين من الحساب الجاري (ومن أبرزها المدفوعات مقابل الخدمات ومدفوعات الدخل الثانوي «التحويلات الجارية») بما قيمته 128.1 مليون دينار ونسبته 0.6% من جهة أخرى.

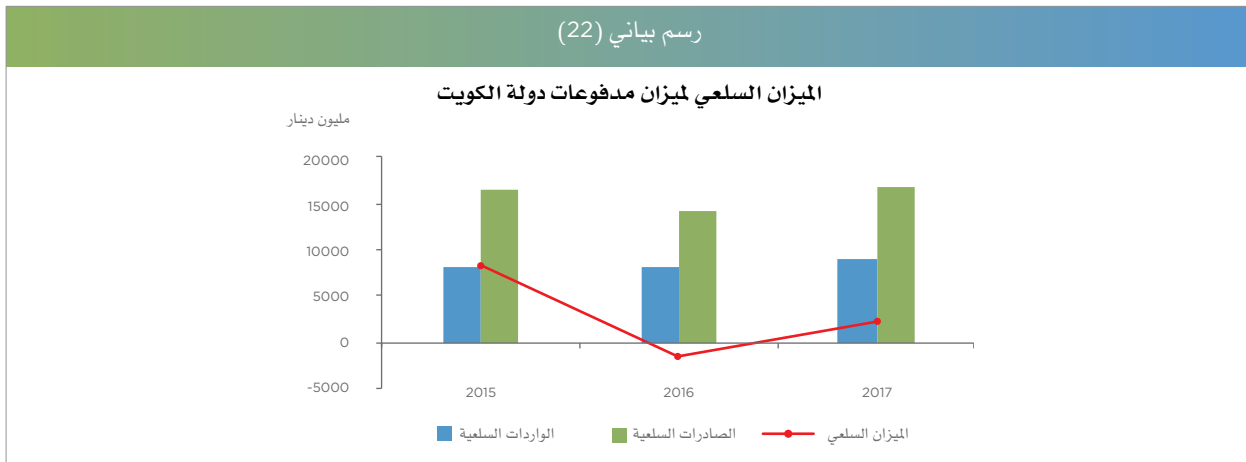
جدول (49)
الحساب الجاري
(مليون دينار)

التغير		2017	2016	البيان
(%)	قيمة	(أولية)	(معدلة)	
240.8	3680.0	2151.8	1528.2-	أولاً: الحساب الجاري (1+2+3+4):
31.7	1871.0	7768.7	5897.7	1. الميزان السلعي:
19.0	2673.9	16725.7	14051.8	* الصادرات السلعية (فوب) ومنها:
19.4	2424.2	14950.9	12526.7	الصادرات النفطية
9.8-	802.9-	8957.0-	8154.0-	* ناقصاً الواردات السلعية (فوب)
14.5-	876.9-	6925.4-	6048.5-	2. الخدمات ومنها:
18.2-	197.2-	1281.6-	1084.4-	* النقل
3.3-	119.1-	3707.3-	3588.2-	* السفر
2.0	11.4	577.7	566.3	* الاتصالات
82.0-	62.2-	138.0-	57.8-	* خدمات حكومية
49.1	1896.7	5757.4	3860.7	3. الدخل الأساسي، ومنه:
39.3	22.3	34.4-	56.7-	* تعويضات العاملين
47.8	1874.4	5791.8	3917.4	* دخل الاستثمار
15.1	789.2	4448.9-	5238.1-	4. الدخل الثانوي
57.6	361.7	266.2-	627.9-	* الحكومة العامة
9.3	427.6	4182.6-	4610.2-	* قطاعات أخرى، ومنها:
9.3	423.7	4142.3-	4566.1-	تحويلات العاملين

المصدر: بنك الكويت المركزي.

وفيما يلي عرض موجز لأبرز التطورات في البنود الأساسية المكونة للحساب الجاري، وذلك على النحو التالي:

1. الميزان السلعي⁴:



المصدر: بنك الكويت المركزي.

(4) يختلف مفهوم «الميزان السلعي» ضمن إحصاءات ميزان المدفوعات الذي يقوم به بنك الكويت المركزي بإعدادها عن مفهوم «الميزان التجاري» ضمن إحصاءات التجارة الخارجية التي تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإعدادها، وذلك نتيجة لاختلاف شمولية بيانات قيمة الصادرات والواردات السلعية التي يتم على أساسها إعداد الميزانين المذكورين كما سيورد ذكر ذلك لاحقاً عند استعراض تطورات قيمة الصادرات والواردات السلعية ضمن هذا التقرير.

تشير البيانات والتقديرات الأولية المتاحة إلى ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت (استيراداً وتصديراً) خلال عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، ليصل ذلك الإجمالي إلى نحو 25682.7 مليون دينار مقابل نحو 22205.8 ملايين دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 3476.9 مليون دينار ونسبته 15.7%. وقد بلغت قيمة الفائض المحقق في الميزان السلعي (المُعبر عن الفرق الحسابي بين قيمة الصادرات والواردات السلعية على أساس «فوب») خلال عام 2017 نحو 7768.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 5897.7 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 1871.0 مليون دينار ونسبته 31.7%. ونتناول فيما يلي تطورات التجارة الخارجية السلعية لدولة الكويت بشيء من التفصيل خلال عام 2017 مقارنةً بالعام السابق، وذلك على النحو التالي:

أ. الصادرات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لدولة الكويت (على أساس «فوب») خلال عام 2017 نحو 16725.7 مليون دينار مقارنةً بنحو 14051.8 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 2673.9 مليون دينار ونسبته 19.0%. وجاء ذلك الارتفاع ليعكس أساساً ارتفاع قيمة الصادرات النفطية خلال عام 2017 لتبلغ نحو 14950.9 مليون دينار مقابل نحو 12526.7 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 2424.2 مليون دينار ونسبته 19.4%. ويأتي ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات النفطية أساساً نتيجة لارتفاع متوسط سعر البرميل من نفط خام الكويت التصديري من نحو 39.4 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام 2016 إلى نحو 51.6 دولاراً للبرميل في المتوسط خلال عام 2017، أي بارتفاع قيمته 12.2 دولاراً للبرميل ونسبته 30.9%، فيما سجلت الكميات المصدرة من النفط الكويتي انخفاضاً بلغت نسبته للمتوسط اليومي نحو 4.8% فيما بين عامي 2016 و2017 (من نحو 2.128 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2016 لتصل إلى نحو 2.025 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال عام 2017).

وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت (على أساس «فوب») لتصل خلال عام 2017 إلى نحو 1774.8 مليون دينار، مقابل نحو 1525.1 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 249.7 مليون دينار ونسبته 16.4%. وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي لقيمة الصادرات غير النفطية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الصادرات غير النفطية إلى أهم عشر دول قد بلغت نحو 1309.9 ملايين دينار خلال عام 2017، وبما يمثل نحو 73.8% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 1046.4 مليون دينار وبما يمثل نحو 68.6% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول 50).

جدول (50)

التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى أهم عشر دول (القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

الدول	2017		2016	
	القيمة	%	القيمة	%
الهند	242.9	13.7	221.8	14.5
العراق	217.5	12.3	84.7	5.6
المملكة العربية السعودية	207.0	11.7	210.7	13.8
الإمارات العربية المتحدة	183.4	10.3	157.1	10.3
الصين الشعبية	159.5	9.0	149.7	9.8
دولة قطر	111.0	6.3	52.0	3.4
سلطنة عُمان	60.3	3.4	43.6	2.9
باكستان	47.0	2.6	38.7	2.5
الولايات المتحدة الأمريكية	42.5	2.4	38.1	2.5
روسيا الاتحادية	38.8	2.2	49.9	3.3
المجموع	1309.9	73.8	1046.4	68.6
إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية	1774.8	100.0	1525.1	100.0

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

ب. الواردات السلعية:

بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2017 (على أساس «سيف») نحو 10189.7 مليون دينار مقابل نحو 9269.3 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً بلغت قيمته 920.4 مليون دينار ونسبته 9.9%. وفيما يخص التوزيع النسبي لإجمالي قيمة الواردات السلعية بحسب أهم الشركاء التجاريين، تُشير البيانات إلى أن قيمة الواردات السلعية من أهم عشر دول قد بلغت نحو 7026.7 مليون دينار خلال عام 2017، وبما يمثل نحو 69.0% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المشار إليه، وذلك مقابل نحو 6351.7 مليون دينار وبما يمثل نحو 68.5% خلال العام السابق لتلك الدول (جدول 51).

جدول (51)

التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات السلعية لدولة الكويت (على أساس «سيف») من أهم عشر دول (القيمة بالمليون دينار، والأهمية النسبية في الإجمالي %)

2017		2016		الدول
%	القيمة	%	القيمة	
16.4	1669.5	15.1	1403.5	الصين الشعبية
10.3	1044.6	9.5	884.0	الولايات المتحدة الأمريكية
8.7	888.7	9.1	839.6	الإمارات العربية المتحدة
5.9	604.4	6.3	582.6	ألمانيا
5.5	557.0	5.0	458.9	المملكة العربية السعودية
5.2	533.5	5.5	512.9	الهند
5.1	521.8	6.5	606.9	اليابان
4.6	471.5	4.4	407.3	كوريا الجنوبية
4.5	459.9	4.6	423.7	إيطاليا
2.7	275.7	2.5	232.4	المملكة المتحدة
69.0	7026.7	68.5	6351.7	المجموع
100.0	10189.7	100.0	9269.3	إجمالي قيمة الواردات

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وخلال عام 2017، جاءت الصين الشعبية في المرتبة الأولى من بين أسواق الاستيراد لدولة الكويت وبقية بلغت نحو 1669.5 مليون دينار وبما يمثل نحو 16.4% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من العالم، بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية من بين تلك الأسواق بقيمة بلغت نحو 1044.6 مليون دينار وبما يمثل نحو 10.3% من ذلك الإجمالي، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت نحو 888.7 مليون دينار وبما يمثل نحو 8.7% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال العام المذكور.

ج. التجارة البينية لدولة الكويت مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

تشير الإحصاءات الأولية المتاحة عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين دولة الكويت والدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة بنحو 233.7 مليون دينار وبنسبة 11.8% لتصل خلال عام 2017 إلى نحو 2210.8 ملايين دينار مقابل نحو 1977.1 مليون دينار خلال العام السابق. وفي هذا الإطار، بلغت قيمة الصادرات غير النفطية لدولة الكويت إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو 588.4 مليون دينار خلال عام 2017، مسجلة ارتفاعاً بقيمة 92.3 مليون دينار وبنسبة 18.6% مقارنةً بالعام السابق.

وفي ذات الاتجاه، ارتفعت قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت من الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتبلغ نحو 1622.4 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل نحو 1481.0 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته نحو 141.4 مليون دينار ونسبته 9.5%. وقد شكّلت قيمة تلك الواردات نحو 15.9% من إجمالي قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت خلال عام 2017، وساهمت الواردات السلعية من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية بنحو 89.1% من إجمالي قيمة واردات دولة الكويت من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال عام 2017. وترتيباً على ذلك، سجل الميزان التجاري السلعي لدولة الكويت مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية عجزاً بقيمة 1034.0 مليون دينار خلال عام 2017 مقابل عجزاً بقيمة 984.9 مليون دينار خلال العام السابق.

(5) تختلف قيمة واردات دولة الكويت في هذا البند كما هو موضح بالجدول (49) والتي يتم احتسابها على أساس "فوب" (Free On Board-FOB) عن قيمة الواردات بالجدول (51) والتي يتم احتسابها على أساس "سيف" (قيمة السلع مضافاً إليها قيمة الشحن والتأمين CIF-Cost, Insurance and Freight).

جدول (52)

تجارة دولة الكويت البينية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*
(مليون دينار)

2017			2016			البيان
ميزان تجاري	واردات	صادرات	ميزان تجاري	واردات	صادرات	
705.4-	888.7	183.4	682.5-	839.6	157.1	الإمارات العربية المتحدة
350.0-	557.0	207.0	248.2-	458.9	210.7	المملكة العربية السعودية
8.5-	68.8	60.3	20.7-	64.3	43.6	سلطنة عُمان
95.2	15.8	111.0	24.2	27.8	52.0	دولة قطر
65.4-	92.1	26.8	57.7-	90.3	32.6	مملكة البحرين
1034.0-	1622.4	588.4	984.9-	1481.0	496.1	المجموع

* تشمل الصادرات غير النفطية فقط.
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

2. حساب الخدمات (صافي):

يعكس حساب الخدمات (صافي) قيمة معاملات الخدمات فيما بين المقيمين وغير المقيمين، وأهمها خدمات النقل، والسفر، والاتصالات، والإنشاءات، والخدمات الأخرى، إضافةً إلى خدمات وسلع حكومية. وقد سجل حساب الخدمات (صافي) خلال عام 2017 عجزاً بلغت قيمته نحو 6925.4 مليون دينار، مقارنةً بعجز قيمته نحو 6048.5 مليون دينار خلال العام السابق، وبما يمثل زيادة في قيمة ذلك العجز بنحو 876.9 مليون دينار وبنسبة 14.5%. ويُعزى ارتفاع العجز في حساب الخدمات في جانب مهم منه إلى ارتفاع مدفوعات خدمات الإنشاءات خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 1280.4 مليون دينار، مقابل 874.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بزيادة قيمتها نحو 406.1 ملايين دينار ونسبتها 46.5%، وكذلك ارتفاع مدفوعات بندي النقل والخدمات الأخرى خلال العام المذكور بما قيمته نحو 219.3 و97.4 مليون دينار وبنسبة 15.1% و8.1% لكليهما على الترتيب.

هذا، ويُلاحظ أن إجمالي قيمة المدفوعات على الخدمات (المدرجة في الجانب المدين لحساب الخدمات) خلال عام 2017 قد بلغ نحو 8469.5 مليون دينار، مقارنةً بنحو 7742.0 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلةً ارتفاعاً بنحو 727.5 مليون دينار وبنسبة 9.4% مقارنةً بالعام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة المدفوعات ضمن بند «السفر» قد استحوذت على ما نسبته 44.9% من إجمالي قيمة المدفوعات المدرجة بالجانب المدين من حساب الخدمات خلال عام 2017، مقارنةً بما نسبته 48.7% خلال العام السابق، وتأتي قيمة المدفوعات ضمن بند «النقل» في المرتبة الثانية، حيث تُشكل نحو 19.7% من إجمالي قيمة المدفوعات بحساب الخدمات خلال عام 2017، مقابل نحو 18.8% خلال العام السابق.

وفي المقابل، بلغ إجمالي قيمة المتحصلات (المدرجة في الجانب الدائن لحساب الخدمات) خلال عام 2017 نحو 1544.1 مليون دينار، مقابل نحو 1693.5 مليون دينار خلال العام السابق، منخفضاً بنحو 149.4 مليون دينار وبنسبة 8.8%. ويُعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض قيمة متحصلات كل من خدمات السفر لتصل خلال عام 2017 إلى نحو 95.0 مليون دينار، مقابل نحو 181.4 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قيمته 86.4 مليون دينار ونسبته 47.7%، والاتصالات لتصل إلى نحو 693.0 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 771.5 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قيمته 78.4 مليون دينار ونسبته 10.2%، والخدمات الأخرى لتصل إلى نحو 196.2 مليون دينار، مقابل نحو 202.6 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قيمته 6 ملايين دينار ونسبته 3.1%.

3. الدخل الأساسي:

يشمل الدخل الأساسي صافي قيمة الدخل من الاستثمار في الخارج، وصافي قيمة تعويضات العاملين، وقد حقق حساب الدخل الأساسي فائضاً بلغ نحو 5757.4 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل فائض بلغ نحو 3860.7 مليون دينار خلال العام السابق، مسجلاً ارتفاعاً في قيمة ذلك الفائض بنحو 1896.7 مليون دينار وبنسبة 49.1%. وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي قيمة متحصلات الدخل من الاستثمارات الخارجية لقطاعات الاقتصاد الوطني كافة خلال عام 2017 قد بلغ نحو 6463.0 مليون دينار، مقابل نحو 5437.8 مليون دينار خلال العام السابق، أي بارتفاع قيمته نحو 1025.2 مليون دينار ونسبته 18.9%.

4. الدخل الثانوي:

يعكس حساب الدخل الثانوي بالحساب الجاري لميزان المدفوعات في الجانب المدين قيمة التحويلات الجارية من المقيمين إلى الخارج، وتشمل تحويلات العمالة الوافدة للخارج وما تقدمه حكومة دولة الكويت من مساعدات وإعانات عينية ونقدية إلى غير المقيمين. وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن حساب الدخل الثانوي قد سجل عجزاً بلغت قيمته نحو 4448.9 مليون دينار خلال عام 2017، مقارنةً بعجز بلغت قيمته نحو 5238.1 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض في قيمة ذلك العجز قدره 789.2 مليون دينار ونسبته 15.1%، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الانخفاض في قيمة التحويلات الجارية للحكومة العامة ليصل إلى نحو 266.2 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 627.9 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 361.6 مليون دينار ونسبته 57.6%. وكذلك انخفاض قيمة تحويلات العاملين الوافدين لتصل إلى نحو 4142.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل نحو 4566.1 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 423.7 مليون دينار ونسبته 9.3%.

ثانياً- الحساب الرأسمالي:

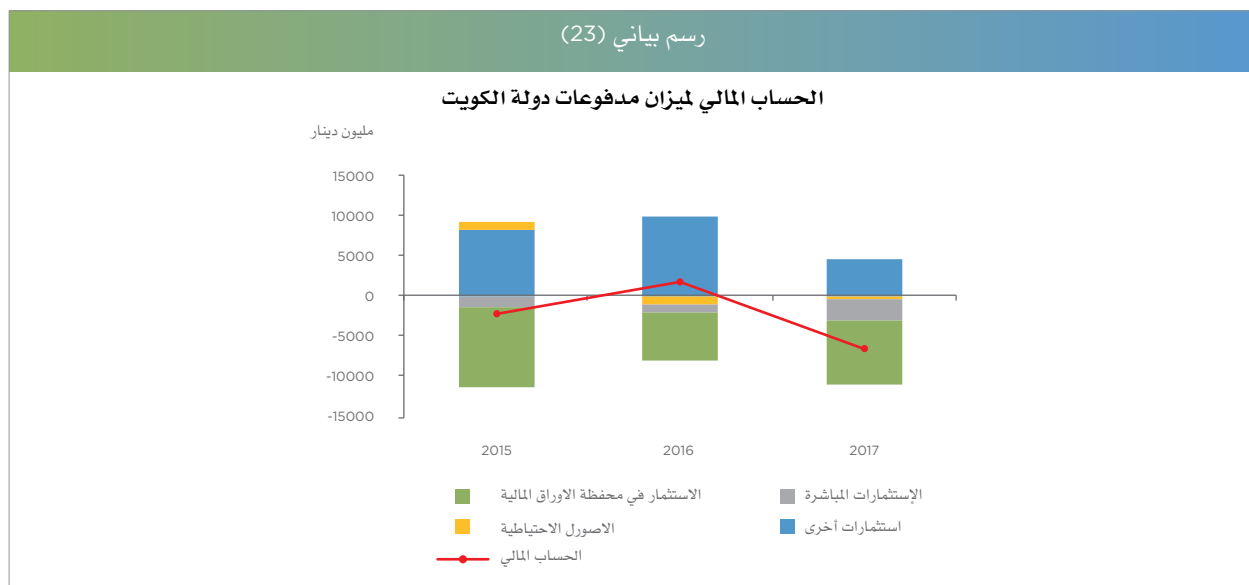
سجل الحساب الرأسمالي عجزاً (تدفقاً صافياً للتحويلات الرأسمالية نحو الخارج) بلغت قيمته نحو 126.6 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل عجز بلغ نحو 147.3 مليون دينار خلال العام السابق، أي بانخفاض قدره 20.7 مليون دينار ونسبته 14.0%. وتمثل التحويلات الرأسمالية أحد البنود الأساسية للحساب الرأسمالي، وتعتبر التعويضات التي يحصل عليها المقيمين من الأمم المتحدة أهم بنود هذه التحويلات، ويرجع العجز في هذا البند أساساً إلى تأجيل دفع مبالغ التعويضات الخاصة بمطالبات دولة الكويت من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات منذ مطلع عام 2015 وحتى يناير من عام 2018.

جدول (53)
الحساب الرأسمالي
(مليون دينار)

التغير	2017	2016	البيان
14.0	20.7	126.6-	ثانياً: الحساب الرأسمالي:
14.1	20.7	126.6-	* التحويلات الرأسمالية:
9.3-	4.3-	50.5-	الحكومة العامة
24.7	25.0	76.1-	القطاعات الأخرى
220.9	3700.7	2025.2	ثالثاً: الحساب الجاري والرأسمالي

المصدر: بنك الكويت المركزي.

ثالثاً: الحساب المالي:



المصدر: بنك الكويت المركزي.

يسجل الحساب المالي المعاملات التي تنطوي على أصول وخصوم مالية وتتم بين المقيمين وغير المقيمين، ويشير الحساب المالي إلى الفئات الوظيفية، والقطاعات، والأدوات، وآجال الاستحقاق المستخدمة في صافي معاملات التمويل الدولية، وتشير الإحصاءات الأولية إلى أن الحساب المالي لميزان مدفوعات دولة الكويت قد سجل تدفقاً صافياً إلى الخارج (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الخارج من جانب المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 6522.3 مليون دينار خلال عام 2017، مقابل تدفق صافي إلى الداخل (زيادة في صافي قيمة الاستثمارات في الداخل من جانب غير المقيمين في الاقتصاد المحلي) بلغ نحو 1779.9 مليون دينار خلال العام السابق، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى التغير في صافي الاستثمار في محفظة الأوراق المالية بالإضافة إلى التغير في صافي الاستثمارات الأخرى.

جدول (54)

الحساب المالي*

(مليون دينار)

التغير		2017	2016	البيان
%	قيمة	(أولية)	(معدلة)	
466.4-	8302.1-	6522.3-	1779.9	ثالثاً- الحساب المالي:
90.9-	1128.2-	2369.7-	1241.5-	1. الاستثمار المباشر (صافي):
79.9-	1092.8-	2460.9-	1368.1-	- الاستثمار المباشر في الخارج
27.9-	35.4-	91.2	126.5	- الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الكويت
43.4-	2460.1-	8131.7-	5671.6-	2. الاستثمار في محفظة الأوراق المالية (صافي):
42.5-	2463.9-	8268.3-	5804.3-	- الموجودات
2.9	3.8	136.5	132.7	- المطلوبات
92.8	33.2	2.6-	35.8-	3. المشتقات المالية:
40.3-	29.1-	101.2-	72.2-	- الموجودات
171.3	62.3	98.7	36.4	- المطلوبات
53.0-	5138.0-	4551.0	9688.9	4. الاستثمارات الأخرى (صافي):
94.4-	8664.5-	513.2	9177.8	- الموجودات
689.9	3526.6	4037.8	511.2	- المطلوبات
40.7	390.9	569.2-	960.1-	5. إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)

* تعكس الأرقام السالبة في بيانات الحساب المالي تدفقاً نحو الخارج وبما يشير إلى زيادة الموجودات الخارجية أو نقص المطلوبات الأجنبية، والعكس صحيح عندما تكون الأرقام موجبة.
المصدر: بنك الكويت المركزي.

رابعاً - السهو والخطأ (صافي):

تُشير البيانات والتقديرات المتاحة إلى أن صافي قيمة التدفقات غير المُدرجة في أي من بنود ميزان المدفوعات يُقدَّر بنحو 4497.1 مليون دينار في الجانب الدائن، تمثل تدفقاً صافياً من الخارج خلال عام 2017، مقارنةً بنحو 104.4 ملايين دينار في الجانب المدين خلال العام السابق.

خامساً- الميزان الكلي:

يُظهر الوضع الكلي لميزان المدفوعات لدولة الكويت، والذي يمثل خلاصة المعاملات المسجلة في مختلف بنود ذلك الميزان، فائضاً كلياً خلال عام 2017 بلغت قيمته نحو 569.2 مليون دينار مقابل فائض بلغت قيمته نحو 960.1 مليون دينار خلال العام السابق. ويعكس الفائض الكلي في ميزان المدفوعات ما تحقق من ارتفاع في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لدى بنك الكويت المركزي وبذات القيمة. وبالنظر إلى الوضع الكلي لميزان مدفوعات دولة الكويت ضمن إطار أوسع، ليشمل كلاً من التغير في صافي قيمة الاستثمارات الخارجية لبعض الهيئات والمؤسسات الحكومية، وعلى وجه الخصوص الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة البترول الكويتية، والتغير في إجمالي قيمة الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي المشار إليه أعلاه، فإن الوضع الكلي لميزان المدفوعات بالمفهوم الأوسع يُظهر فائضاً يُقدَّر بنحو 4252.3 مليون دينار خلال عام 2017 مقارنةً بعجز قيمته نحو 2530.7 مليون دينار خلال العام السابق.

جدول (55)

ميزان مدفوعات دولة الكويت

(مليون دينار)

التغير		2017	2016	البيان
%	قيمة	(أولية)	(معدلة)	
240.8	3680.0	2151.8	1528.2-	الحساب الجاري
14.0	20.7	126.6-	147.3-	الحساب الرأسمالي
220.9	3700.7	2025.2	1675.5-	الحساب الجاري والرأسمالي
466.4-	8302.1-	6522.3-	1779.9	الحساب المالي
4409.4	4601.4	4497.1	104.4-	صافي السهو والخطأ
40.7-	390.9-	569.2	960.1	الميزان الكلي (فائض / عجز)
40.7	390.9	569.2-	960.1-	إجمالي الأصول الاحتياطية لبنك الكويت المركزي (تغير)

المصدر: بنك الكويت المركزي.

بورصة الكويت



شهدت جميع مؤشرات التداول ومستويات الأسعار الرئيسية في بورصة الكويت ارتفاعاً خلال عام 2017، حيث سجلت مؤشرات التداول الرئيسية (قيمة وكمية الأسهم المتداولة) ارتفاعاً ملموساً بلغت نسبته 98.67% و65.65% على التوالي مقارنةً بمستوياتها المسجلة خلال عام 2016، وأفضل المؤشر العام للأسعار في نهاية عام 2017 مرتفعاً بنسبة 11.48% مقارنةً بإقفال عام 2016، وكذلك سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً ولكن بنسبة أقل من المؤشر العام للأسعار بنحو 5.61% في نهاية عام 2017 مقارنةً بإقفال عام 2016. كما سجل «مؤشر كويت 15» ارتفاعاً في نهاية عام 2017 بنسبة 3.37% مقارنةً بإقفال عام 2016. وفي ضوء ذلك، سجلت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة ارتفاعاً ملموساً ليصل إلى نحو 27470.9 بليون دينار في نهاية عام 2017 بارتفاع نسبته 4.67% عن نهاية عام 2017 وذلك بعد الارتفاع الذي سجلته القيمة السوقية الرأسمالية بنسبة 0.06% في نهاية عام 2016 مقارنةً بالعام السابق له.

وفيما يتعلق بأبرز التطورات ذات الصلة بالإنجازات والإجراءات التي تم اتخاذها في بورصة الكويت خلال عام 2017، فقد تم منح بورصة الكويت في شهر يناير 2017 عضوية رسمية بالانضمام إلى الاتحاد الدولي لأسواق المال (ICMA). وتضع هذه العضوية في الاتحاد بورصة الكويت على الخارطة الدولية لأسواق المال والمشاركة بفعالية في تشكيل مستقبل السوق المالي الكويتي من خلال الاطلاع على الممارسات والتجارب العالمية الأخرى. كما أعلنت بورصة الكويت خلال شهر فبراير 2017 انضمامها رسمياً لمبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة (SSE)، وهي عبارة عن منصة لتبادل الخبرات والمعلومات بين البورصات من جانب المستثمرين والمنظمين، مما سوف يؤدي إلى تعزيز شفافية الشركات وتحسين أدائها فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة وتشجيع الاستثمارات المستدامة. وفي شهر إبريل 2017، طرحت بورصة الكويت موقعها الإلكتروني الجديد بما يواكب متطلبات التداول والمهتم بحيث يعتبر الموقع المصدر الرئيسي لتبادل الأخبار المتصلة بالبورصة. وخلال شهر ديسمبر 2017 أعلنت بورصة الكويت قبول عضويتها في المنظمة الدولية لهيئات سوق المال (IOSCO) وهي هيئة دولية تجمع بين منظمي الأوراق المالية في العالم، وتُعرف بأنها واعدة المعايير العالمية لقطاع الأوراق المالية.

وفيما يتعلق بأداء الأسواق العالمية، فقد شهدت تلك الأسواق تحسناً ملموساً. فطبقاً لمؤشرات مورغان ستانلي للأسهم (MSCI)، ارتفعت مؤشرات مورغان ستانلي بشكل ملموس في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016 لكل من مؤشر الأسواق الناشئة (EM) بما مقداره 296.17 نقطة ونسبته 34.35%، ومؤشر الأسواق المتقدمة (DM) بما مقداره 352.23 نقطة ونسبته 20.11%.

ويتناول هذا الجزء من التقرير أبرز تطورات النشاط في بورصة الكويت خلال عام 2017، وذلك على النحو التالي:

أولاً - مؤشرات التداول الرئيسية:

سجلت المؤشرات الرئيسية للتداول في بورصة الكويت خلال عام 2017 ارتفاعاً ملموساً مقارنةً مع مستوياتها خلال عام 2016 (جدول 56، ورسم بياني 24). فقد بلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة خلال عام 2017 نحو 5.71 بلايين دينار (بمعدل يومي بلغ 22.93 مليون دينار)² مقابل نحو 2.87 بليون دينار (وبمعدل يومي بلغ 11.62 مليون دينار) خلال عام 2016، وبما يمثل ارتفاعاً قيمته 2.84 بليون دينار ونسبته 98.9% (وارتفاعاً بما نسبته 97.3% للمعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة). كما بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال عام 2017 نحو 50.22 بليون سهم (بمعدل يومي بلغ 201.69 مليون سهم) مقارنةً بنحو 30.32 بليون سهم خلال عام 2016 (بمعدل يومي بلغ 122.75 مليون سهم)، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 19.90 بليون سهم ونسبته 65.6% (وارتفاعاً بما نسبته 64.3% للمعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة).

جدول رقم (56)

المؤشرات الرئيسية للتداول لأسهم الشركات المدرجة في بورصة الكويت

عدد الصفقات (ألف صفقة)	الكمية (مليون سهم)	القيمة (مليون دينار)	الفترة
960.7	41509.7	3943.7	عام 2015
712.8	30318.1	2872.7	عام 2016
1193.8	50221.1	5707.3	عام 2017
549.4	29819.3	2705.1	الربع الأول
223.8	9374.1	969.0	الربع الثاني
209.7	5629.4	1047.2	الربع الثالث
210.9	5398.3	986.0	الربع الرابع
67.48	65.65	98.67	معدل التغير السنوي لعام 2017 عن 2016 (%)

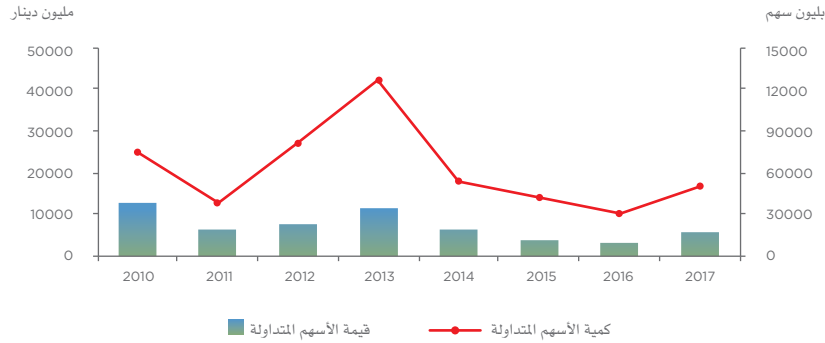
المصدر: بورصة الكويت.

(1) المصدر: مؤسسة مورغان ستانلي للأسهم.

(2) تم حساب المعدل اليومي لعام 2017 لكل من قيمة وكمية الأسهم المتداولة في بورصة الكويت لعدد أيام التداول 249 يوم تداول مقابل عدد أيام التداول في عام 2016 والبالغة نحو 247 يوم تداول.

رسم بياني (24)

تطور قيمة وكمية الأسهم المتداولة



المصدر: بورصة الكويت.

وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (جدول 57)، فقد سجلت أسهم قطاع البنوك (الذي يضم 12 بنكاً، تشكّل نحو 7.64% من إجمالي عدد الشركات المدرجة بالبورصة، ونحو 50.74% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للسوق في نهاية عام 2017) أعلى قيمة للأسهم المتداولة بين قطاعات البورصة. وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المتداولة لأسهم قطاع البنوك خلال عام 2017، قد بلغت نحو 1723.57 مليون دينار، مستحوذةً بذلك على ما نسبته 30.20% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في البورصة للعام المذكور. وضمن الخمسة الأوائل من حيث الأهمية النسبية للقطاع، جاء كلٌّ من قطاع الخدمات المالية (23.49%)، ثم قطاع العقار (16.44%)، ثم قطاعي الاتصالات والصناعة (11.67%) و (11.38%) على الترتيب.

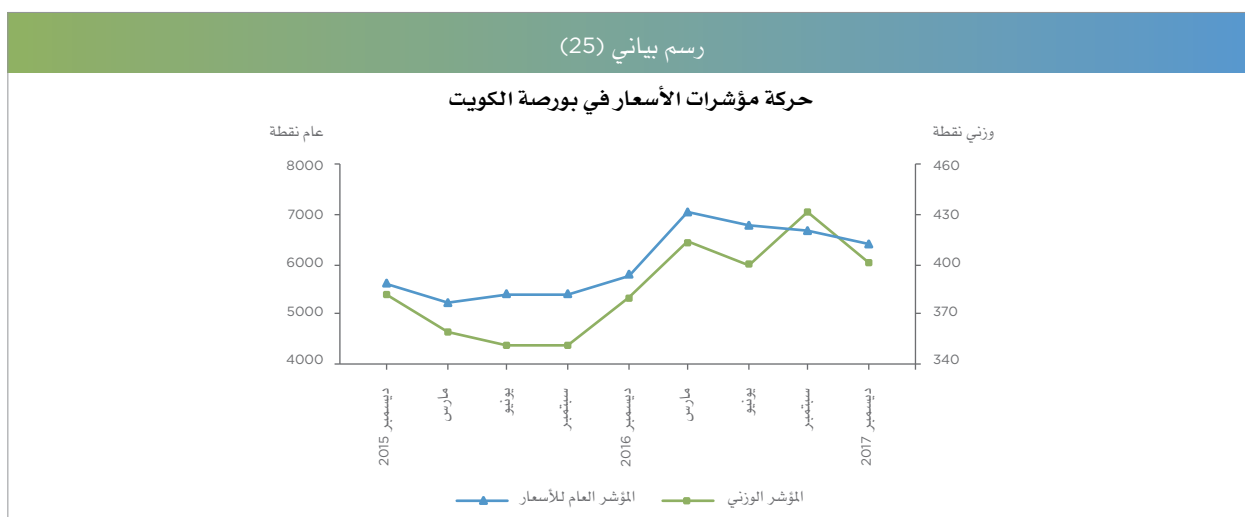
جدول (57)

تطور قيمة الأسهم المتداولة في قطاعات بورصة الكويت خلال عام 2017 (القيمة بالمليون دينار)، والأهمية النسبية من إجمالي (%)

القطاع	عدد الشركات	2017	
		القيمة	%
النفط والغاز	6	79.12	1.39
المواد الأساسية	4	103.13	1.81
الصناعية	29	649.76	11.38
السلع الاستهلاكية	4	110.98	1.94
الرعاية الصحية	2	1.69	0.03
الخدمات الاستهلاكية	10	78.0	1.37
الاتصالات	4	666.12	11.67
المنافع	-	-	-
البنوك	12	1723.57	30.20
التأمين	7	5.86	0.10
العقار	34	938.03	16.44
الخدمات المالية	43	1340.46	23.49
الأدوات المالية	-	-	-
التكنولوجيا	2	10.58	0.19
المجموع	157	5707.30	100

المصدر: بورصة الكويت.

سجّل المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت (1000 نقطة = 1993/12/29) في نهاية عام 2017 ارتفاعاً ملموساً، حيث أقلت تداولات العام عند مستوى 6408.01 نقطة مقابل نحو 5748.09 نقطة في نهاية عام 2016، مرتفعاً بنحو 659.92 نقطة وبنسبة 11.48%.



وسجل المؤشر العام للأسعار في بورصة الكويت خلال عام 2017 أعلى مستوى يومي له في 5 إبريل 2017 عند مستوى 7059.61 نقطة، فيما سجل المؤشر أدنى مستوى يومي له في 3 يناير 2017 عند مستوى 5775.03 نقطة، وبهذا يصبح الفرق بين أعلى وأدنى مستوى للإقفال اليومي خلال عام 2017 نحو 1284.58 نقطة أي ما نسبته 22.24%.

وكذلك، ارتفع المؤشر الوزني في البورصة (100 نقطة = 2000/12/26) ولكن بنسبة أقل من المؤشر العام للأسعار ليقتل في نهاية عام 2017 عند مستوى 401.42 نقطة مقابل 380.09 نقطة في نهاية عام 2016، وبما يمثل ارتفاعاً بنحو 21.33 نقطة وبنسبة 5.61%. وفي ذات الاتجاه ارتفع (مؤشر كويت 15)⁸ (1000 نقطة = 2012/5/13) في نهاية عام 2017 ليصل إلى مستوى 914.87 نقطة مقابل نحو 885.02 نقطة في نهاية عام 2016 مرتفعاً بما مقداره 29.85 نقطة ونسبته 3.37%.

ومن الجدير الإشارة إليه، أن مؤشرات الأسعار الرئيسية قد سجلت خلال الربع الأول من عام 2017 ارتفاعاً ملحوظاً، حيث سجل كل من المؤشر العام للأسعار والمؤشر الوزني و«مؤشر كويت 15» ارتفاعاً بما نسبته (22.29%، و8.73%، و5.52%) على الترتيب مقارنة بالربع الأخير من عام 2016.

جدول (58)
مؤشرات الأسعار الرئيسية في نهاية الأرباع لعام 2017 (نقطة)

الفترة	المؤشر العام	المؤشر الوزني	مؤشر كويت 15
الربع الأخير 2016	5748.09	380.09	885.02
الربع الأول 2017	7029.43	413.27	933.84
(%)	22.29+	8.73+	5.52+
الربع الثاني 2017	6762.82	399.33	910.1
(%)	3.79-	3.37-	2.54-
الربع الثالث 2017	6679.73	430.70	997.37
(%)	1.23-	7.86+	9.59+
الربع الرابع 2017	6408.01	401.42	914.87
(%)	4.07-	6.80-	8.27-

(%) تُعبّر عن التغيير بين الربع الحالي عن الربع السابق لمؤشرات الأسعار الرئيسية.
المصدر: بورصة الكويت.

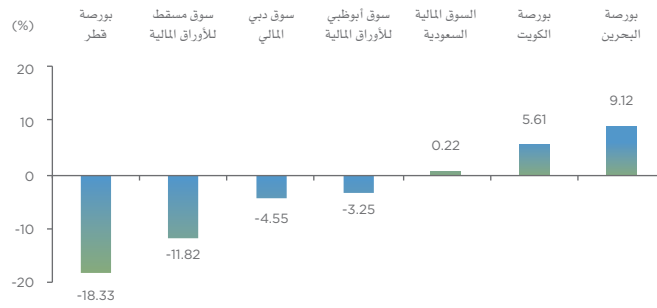
(8) "مؤشر كويت 15": بدأ العمل بالمؤشر في بورصة الكويت اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2012/5/13، ويضم هذا المؤشر أكبر 15 شركة مدرجة في بورصة الكويت من حيث القيمة السوقية الرأسمالية وقيمة الأسهم المتداولة. وتتم مراجعة مكونات المؤشر كل ستة أشهر في شهري (مايو ونوفمبر) من كل عام، حيث يتم الإعلان عن مكونات المؤشر في شهري (يونيو وديسمبر) من كل عام.

مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجلت مؤشرات الأسعار لأسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وهي مؤشرات وزنية ومرجحة برؤوس أموال الشركات) أداءً متبايناً في نهاية عام 2017 مقارنةً بإقتضالات نهاية عام 2016، حيث سجل مؤشر الأسعار لبورصة البحرين أعلى نسبة ارتفاع (9.12%) من بين أسواق المال في دول المجلس الأخرى، يليه مؤشر أسعار بورصة الكويت الذي ارتفع بنسبة (5.61%)، ثم السوق المالية السعودية بنسبة (0.22%)، بينما سجل مؤشر الأسعار لأسواق المال في كل من بورصة قطر وسوق مسقط للأوراق المالية وسوق دبي المالي وسوق أبوظبي للأوراق المالية انخفاضاً في نهاية عام 2017 بنسبة (18.33%)، و(11.82%)، و(4.55%)، و(3.25%) على الترتيب.

رسم بياني (26)

نسبة تغير مؤشرات الأسعار في أسواق المال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في نهاية عام 2017 مقارنةً بنهاية عام 2016



المصدر: رويترز.

ثالثاً - العوامل المؤثرة في أداء البورصة:

انعكست مجموعة من العوامل على أداء البورصة خلال عام 2017، ومن أبرزها:

- استمرار المخاطر الجيوسياسية وتطورات الأوضاع الاقتصادية العالمية: لا تزال الأوضاع السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط تؤثر على مجريات التداول في بورصة الكويت. وبالرغم من زيادة التعافي العالمي، فلا تزال آفاق الاقتصاد ضعيفة نسبياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي الدول المصدرة للنفط في المنطقة، لا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة وإجراءات الضبط المالي تشكل عبئاً على النمو غير النفطي، بينما يظل النمو الكلي مكبوحاً أيضاً على أثر انقاص خفض الإنتاج النفطي الذي تقوده منظمة الأقطار المصدرة للنفط «أوبك».
- تطورات أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية: تراوحت أسعار النفط الخام خلال عام 2017 بين 50-60 دولاراً للبرميل مقارنةً بنحو 43 دولاراً للبرميل خلال عام 2016 وتزايدت على أثر ذلك التفاؤل حول تقلص العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة مما انعكس على مؤشرات التداول والأسعار الرئيسية في بورصة الكويت.
- استمرار العجز في الموازنة العامة: استمرت الموازنة العامة للدولة في تحقيق عجزاً خلال السنة المالية 2017/16 (قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة)، وصاحب ذلك تحقيق عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات. وأدت تطورات الموازين الداخلية والخارجية للدولة إلى تنامي المخاوف من بدائل تمويل تلك العجزات من خلال مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في التمويل والاستثمار وانعكاس ذلك على الأوضاع المالية للشركات المدرجة في البورصة.
- عمليات الاستحواذ: تم خلال عام 2017 إتمام عملية استحواذ شركة «أديتو» القابضة الإماراتية على نحو 93.4% من أسهم الشركة الكويتية للأغذية «أمريكانا» مقابل 995 مليون دينار. قامت شركة الاتصالات المتقلة - زين في الربع الثالث من عام 2017 ببيع حصتها كاملة من أسهم الخزينة بما نسبته 9.84% من رأسمالها موزعة على 425.71 مليون سهم بمبلغ وقدره 255.43 مليون دينار إلى شركة الاتصالات العمانية «عمانتل».
- ترقية وتقسيم البورصة: ترقية البورصة إلى سوق ناشئ من إحدى المؤسسات العريقة في تصنيف أسواق المال العالمية وهي (FTSE Russell) وذلك اعتباراً من سبتمبر 2018 كان من أبرز الإنجازات الهامة وغير المسبوقة. ونتيجة لهذه الخطوة اتخذت بورصة الكويت الإجراءات اللازمة أواخر عام 2017، للقيام بتطوير البنية التحتية للسوق، والتأكد من سلامة الإجراءات المختلفة مع الجهات المعنية قبيل الإعلان عن تقسيم البورصة رسمياً مطلع عام 2018، حيث من شأنه الإسهام بشكل كبير في تعزيز مكانتها ومناقشتها للبورصات الإقليمية والعالمية، وإجراء نقلة نوعية في طبيعة التداول. وتجدر الإشارة إلى أن بورصة الكويت تهدف من هذه الخطوة إلى إحداث انتعاشه عن طريق زيادة نسبة الأسهم المتداولة وبالتالي زيادة السيولة، وكذلك توفير منصة استثمار جاذبة، وذلك من خلال تقسيم البورصة إلى ثلاثة أسواق (السوق الأول، والسوق الرئيسي، وسوق المزادات).

- استمرار زيادة أعداد الانسحاب الاختياري للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2017: سجلت بورصة الكويت خلال عام 2017 انسحاباً اختيارياً شمل 16 شركة من البورصة وانتقال 11 شركة من السوق الرسمي الي السوق الموازي. ولعل من أبرز أسباب الانسحابات والانتقالات ضعف معدل دوران أسهم الشركات وضعف الطلب عليها، وارتفاع تكاليف الرسوم السنوية على الشركات مما انعكس بشكل سلبي على حركة التداول في البورصة.

- ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية عن نتائج عام 2016: ومن العوامل التي عززت من ارتفاع مستويات السيولة في البورصة، ارتفاع قيمة التوزيعات النقدية عن النتائج المالية للشركات لعام 2016 والتي تمت في بداية عام 2017، حيث بلغت قيمة التوزيعات النقدية لعام 2016 نحو 1.348 بليون دينار مقابل نحو 1.046 بليون دينار لعام 2015 بزيادة مقدارها 302 مليون دينار ونسبتها 28.87%.

- الأرباح الربعية للشركات لعام 2017: شهد صافي أرباح (وخسائر) الشركات المدرجة ارتفاعاً نسبته 15.31% و14.28% و14.96% للربع الأول من عام 2017 والنصف الأول من عام 2017 والأربع الثلاثة الأولى من عام 2017 مقارنةً بالفترات المقابلة من عام 2016، وكذلك سجلت الشركات المدرجة في البورصة ارتفاعاً بنسبة 6.11% في مجموع صافي الأرباح (والخسائر) خلال الربع الرابع من عام 2017، وعليه سجل مجموع صافي أرباح (وخسائر) الشركات لعام 2017 ارتفاعاً مقداره 221.557 مليون دينار ونسبته 13.01% عن صافي أرباح (وخسائر) عام 2016، وفي هذا السياق حققت الشركات التي شهدت ارتفاعاً في صافي أرباحها لعام 2017 (74 شركة) زيادة مقدارها 348.618 مليون دينار ونسبتها 25.16% لعام 2017 مقارنةً بذات الشركات في عام 2016. كما سجلت (39 شركة) تراجعاً في مجموع صافي أرباحها لعام 2017 مقداره 121.360 مليون دينار ونسبته 27.39% عن أعمالها خلال العام السابق لذات الشركات. وأخيراً سجلت الشركات (39 شركة) خسائر خلال عام 2017 بنحو 130.705 مليون دينار مقابل 125.004 مليوناً خسائر لذات الشركات خلال عام 2016.

- تعديل نظرة تصنيف وكالة موديز للتصنيف الائتماني لدولة الكويت خلال عام 2017: حيث قامت وكالة موديز للتصنيف الائتماني بتغيير النظرة المستقبلية لدولة الكويت من سلبية إلى مستقرة مع تثبيت التصنيف السيادي للدولة عند المرتبة (AA2)، مما ساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الكويتي على النهوض نحو مستقبل اقتصادي مشرق وخلق بيئة اقتصادية جاذبة إلى المستثمرين الأجانب في الدولة.

رابعاً - أرباح الشركات المدرجة في البورصة:

سجّل مجموع صافي أرباح (وخسائر) 152 شركة من أصل 157 مدرجة في بورصة الكويت عن أعمالها لعام 2017، ارتفاعاً ليصل إلى نحو 1925.175 مليون دينار مقابل نحو 1703.618 مليوناً لذات الشركات عن أعمالها خلال عام 2016، وبارتفاع مقداره 221.557 مليون دينار ونسبته 13.0%، حيث سجلت 112 شركة أرباحاً خلال عام 2017 بلغت نحو 2055.880 مليون دينار مقابل 117 شركة رابحة خلال عام 2016 مجموع أرباحها نحو 1910.507 مليون دينار وبارتفاع مقداره 145.373 مليون دينار ونسبته 7.6%، فيما سجلت 40 شركة خسائر خلال عام 2017 بلغت نحو 130.705 مليون دينار مقابل 35 شركة سجلت خسائر خلال عام 2016 بلغت نحو 206.889 مليون دينار وبانخفاض في قيمة الخسائر بنحو 76.184 مليون دينار ونسبته 36.82%.

أما فيما يتعلق بترتيب القطاعات الخمسة الأولى بحسب الأهمية النسبية لقيمة مجموع صافي الأرباح والخسائر لشركات القطاع إلى إجمالي صافي الأرباح والخسائر لجميع القطاعات خلال عام 2017، فقد حل قطاع البنوك في المقدمة، حيث استحوذت أرباح البنوك على ما نسبته 51.4% من إجمالي أرباح الشركات لعام 2017، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الاتصالات بنسبة 12.1%، ثم قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بنسبة 11.7%، ثم قطاع الخدمات المالية في المرتبة الرابعة بنسبة 9.8%، ثم قطاع العقار في المرتبة الخامسة بنسبة 5.6%.

وقد شهد مؤشر مضاعف السعر السوقي (P/E) للشركات المدرجة بالبورصة ارتفاعاً طفيفاً خلال عام 2017 ليصل إلى نحو 11.5 في المتوسط مقابل نحو 10.2 في المتوسط خلال عام 2016.

ويوضح (جدول 59) التوزيع القطاعي لقيمة صافي أرباح الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عامي 2016 و2017:

جدول (59)

أداء الشركات المدرجة بحسب القطاع في بورصة الكويت خلال عامي 2016 و2017
(القيمة بالمليون دينار)

مضاعف السعر السوقي (مرة)	معدل العائد لحقوق المساهمين	ربحية السهم (فلس)	صافي الربح (خسارة) لعامي 2016 و2017			عدد الشركات التي أفصحت عن بياناتها	عدد الشركات المدرجة في القطاع	القطاع
			التغير (%)	2017	2016			
9.2	3.5	6.5	191.9+	8.927	(9.711)	5	6	النفط والغاز (1)
9.0	10.3	34.8	6.1+	51.047	48.134	4	4	المواد أساسية
11.0	5.6	16.3	22.4+	225.574	184.332	27	29	الصناعة (1)
15.0	23.8	17.3	3.8-	65.572	68.171	4	4	السلع الاستهلاكية
20.2	15.0	0.8	123.0-	(1.437)	6.258	2	2	الرعاية الصحية
12.6	2.8-	8.5	38.4+	21.265	15.364	10	10	الخدمات الاستهلاكية
11.6	10.1	47.6	2.2-	232.567	237.800	4	4	الاتصالات
-	-	-	-	-	-	-	-	المنافع
14.1	8.4	22.1	6.3+	989.461	930.672	12	12	البنوك
9.4	5.8	24.6	36.2+	30.671	22.516	7	7	التأمين
11.9	2.6	4.4	1.7+	108.094	106.24	32	34	العقار (1)
10.8	0.7	4.5	113.6+	190.696	89.286	43	43	الخدمات المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	الأدوات مالية
8.4	10.0	13.7	39.9-	2.738	4.556	2	2	التكنولوجيا
11.5	4.0	11.5	13.0+	1925.175	1703.618	152	157	إجمالي البورصة

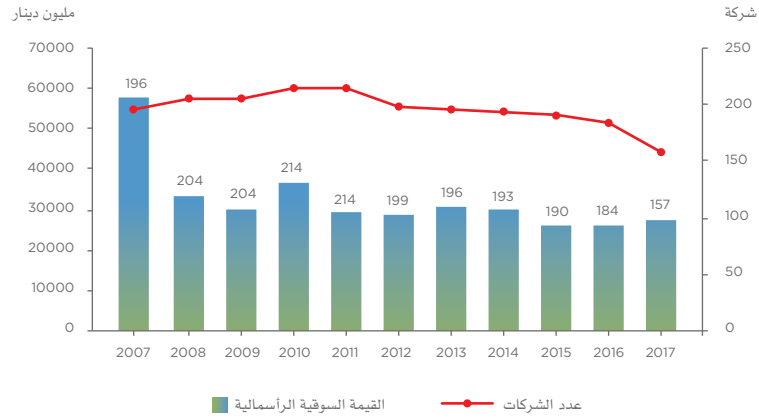
(1) هناك شركات لم تعلن عن أرباحها لعام 2017 وهي كالتالي: شركة واحدة ضمن قطاع النفط والغاز، وشركتان ضمن قطاع الصناعة، وشركتان ضمن قطاع العقار. المصدر: البيانات المالية لميزانيات الشركات المتوافرة لدى بورصة الكويت.

خامساً - تطورات القيمة السوقية الرأسمالية وقاعدة الإصدار:

1. القيمة السوقية الرأسمالية:

ارتفعت القيمة السوقية الرأسمالية للشركات المدرجة في بورصة الكويت بما مقداره 1225.1 مليون دينار ونسبته 4.67% (بما مقداره 844.5 مليون دينار ونسبته 3.52% للشركات الكويتية المدرجة وعددها 147)، لتصل إلى نحو 27470.9 بليون دينار (24857.3 مليوناً للشركات الكويتية) في نهاية عام 2017 مقابل نحو 26245.8 بليون دينار (24012.8 مليوناً لعدد 173 شركة كويتية مدرجة) في نهاية عام 2016 (الرسم البياني 27).

بورصة الكويت: القيمة السوقية الرأسمالية وعدد الشركات



المصدر: بورصة الكويت.

وبلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأكثر عشر شركات مدرجة في البورصة نحو 15829.4 مليون دينار وبما يعادل نحو 57.62% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية، وتصدرتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بنك الكويت الوطني التي بلغت نحو 4307.9 بلايين دينار ونسبتها 27.21% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى، وبما يعادل 17.33% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية في البورصة خلال عام 2017، ثم تلتها القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم بيت التمويل الكويتي التي بلغت نحو 3321.0 مليون دينار ونسبتها 20.98% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للشركات العشر الأولى في عام 2017.

وفي هذا الصدد، تم انتقال 10 شركات كويتية وشركة واحدة غير كويتية من السوق الرسمي إلى السوق الموازي بقيمة سوقية رأسمالية بلغت نحو 83.6 مليون دينار، بالإضافة إلى الانسحاب الاختياري لستة وعشرين شركة كويتية بلغت قيمتها السوقية الرأسمالية نحو 372.6 مليون دينار مدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2017. وقد بلغت القيمة السوقية الرأسمالية لأسهم الشركات (المنتقلة والمنسحبة اختياريًا) في البورصة نحو 456.2 مليون دينار، وبما يشكل نحو 1.7% من إجمالي القيمة السوقية الرأسمالية للبورصة.

2. قاعدة الإصدار:

شهدت قاعدة الأسهم المُصدرة للشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال عام 2017 انخفاضًا بنحو 320 مليون سهم وبما نسبته 0.31%، لتصل إلى نحو 102886 مليون سهم (منها 84713 مليون سهم لعدد 157 شركة كويتية) في نهاية ذلك العام مقارنةً بنحو 103206 بلايين سهم (منها نحو 87242 مليون سهم لعدد 173 شركة كويتية) في نهاية عام 2016، وبلغ عدد أسهم الشركات المنتقلة من السوق الرسمي إلى السوق الموازي (11 شركة) بنحو 669.7 مليون سهم، بالإضافة إلى عدد أسهم الشركات المنسحبة اختياريًا (16 شركة) بنحو 3425.2 مليون سهم، ليبلغ مجموع الشركات (المنتقلة والمنسحبة اختياريًا) نحو 4094.9 مليون سهم خلال عام 2017.



تم بحمد الله

